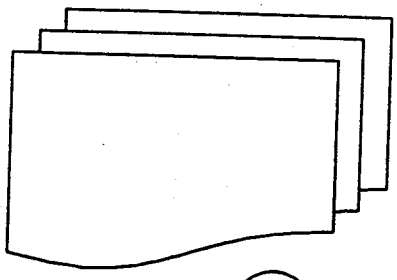

مآخذ أبي حيان على ابن مالك في ضوء شرحه للألفية المسمى بـ (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)

إعداد

د/ صابر السيد محمود أحمد

المدرس في قسم اللغويات

لجنة التحكيم

أ.د/ صبحى عبد الحميد محمد — عضو اللجنة العلمية الدائمة

أ.د/ محمد حسن يوسف — عضو اللجنة العلمية الدائمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، والمبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحابته، ومن سار على هديه وتمسك بسنته إلى يوم الدين .

أما بعد ،،

فإن من أولي الواجبات على طالب العلم أن يلتفت إلى تراثه، وما خَلّفه آباؤه وأجداده من علم ليقوم بالاعتكاف على هذا التراث دراسة وتحقيقاً، ومن حق النحويين علينا أن ندرس أساليبهم، وأن نحلل كلامهم، وأن نستوعب ما كتبوه؛ لأنهم هم الذين وهبوا أنفسهم لخدمة اللغة والذود عنها، ووضعوا المؤلفات النحوية والصرفية التي تحفظ قواعد اللغة العربية وأصولها، وقد كان من عادة النحويين إذا ما نال مؤلف أو كتاب اهتمامهم قاموا بشرحه وتوضيحه ووضع التعليقات عليه، وكان لهؤلاء الشراح مع أصحاب الكتب مناقشات ومداخلات ممتعة، ومراجعات الهدف منها الوصول إلى الصحيح والبعد عن الفاسد من الآراء حتى لا يبنى عليه فهماً خطأ في فهم كتاب الله والسنة النبوية فيضل بذلك عن المحجة البيضاء .

وفي القرن السابع الهجري وجدنا ابن ملك الأندلسى (ت ٦٧٢ هـ) ينظم النحو والصرف فى ألفيته المشهورة بـ (الخلاصة الألفية)، جامعاً بذلك قواعد النحو والصرف في هذه المنظومة، ولأهميتها ولما لها من دور بارز في إثراء المكتبة العربية كَثُرَت حولها الشروح حتى قاربت خمسة وثلاثين شرحاً[1]، ومن العلماء الذين اهتموا بهذه الألفية شرحاً وتوضيحاً للغامض من ألفاظها وتفصيلاً لمجملها أبوحيان الأندلسى (ت ٧٤٥هـ)، وقد سمى شرحه هذا بـ (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، وقد استرعى نظرى فى هذا الشرح أمور منها :

---

(١) ينظر : تفصيل ذلك في كشف الظنون ١/١٥١ : ١٥٥ .

١- كثرة مآخذ أبي حيان على ابن مالك، وقد تنوعت هذه المآخذ، فمنها على ما أجمل فيه ابن مالك، وحقه التفصيل، ومنها مآخذ على ما أطلقه وحقه التقييد، ومنها مآخذ على ما اختاره، وأبوحيان يرى غيره .

٢- أن أبا حيان لم يكن كغيره من الشراح مهتماً بلفظ الألفية وتوضيحه، وإنما كان يتوسع فى شرحه، ويذكر ما فات ابن مالك من بعض الأحكام التي لم تتضمنها منظومته .

٣- لم يكن أبوحيان مجرد شارحٍ تقليدى، وإنما وجدنا له وقفات متأنية ومداخلات لغوية ممتعة، فهو من النحويين ذوى الفكر الذين نمت اللغة على أيديهم، وأثروا المكتبات العربية بمؤلفاتهم .

٤- الصلة وثيقة بين ابن مالك وأبي حيان، فلم يهتم أبوحيان فقط بألفية ابن مالك، وإنما اهتم - أيضاً - بكتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فشرحه وعارضه في الأبواب والفصول فى كتابه: " التذييل والتكميل " .

٥- منزلة أبي حيان ومكانته العلمية، وشهرته حيث أطلق عليه بعض من أرخَّ له لقبَ أمير المؤمنين في النحو[1]

ولمكانة أبي حيان، وقيمة شرحه، وكثرة مآخذه على ابن مالك عزمت - مستعيناً بالله تعالى - على دراسة تلك المآخذ التى أخذها أبوحيان على ابن مالك في ألفيته؛ لتكون تلك الدراسة دليلاً واقعياً على أن أبا حيان كان شارحاً متميزاً، ولم يكن مهتماً بلفظ النظم وتوضيحه فحسب، وإنما كان مهتماً بالحكم النحوى والخلاف فيه إن وجد، فجاء البحث بعنوان : " مآخذ أبي حيان على ابن مالك فى ضوء شرحه للألفية المسمى بـ (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) " .

ويضم البحث في خطته : مقدمة، وسبعة فصول، وخاتمة، وفهرساً للمصادر، وآخر للموضوعات .

وقد تضمنت المقدمة اسم البحث، وسبب اختياره، وخطته .

---

(١) ينظر : نفح الطيب ١/٥٩٠، ٥٩١ .

وأما الفصل الأول فعنوانه : ابن مالك وأبوحيان وكتابهما (الألفية وشرحها)، وقد أغنت الدراسات السابقة عن الإسهاب فى تلك الدراسة .

وأما الفصل الثاني فعنوانه : المآخذ على الأحكام النحوية التي لم تتضمنها الألفية .

وأما الفصل الثالث فعنوانه : المآخذ على ما أُجْمِلَ وحقه التفصيل .

وأما الفصل الرابع فعنوانه : المآخذ على ما أُطْلِقَ وحقه التقييد .

وأما الفصل الخامس فعنوانه : المآخذ على بعض اختيارات ابن مالك .

وأما الفصل السادس فعنوانه : المآخذ على بعض تعبيرات ابن مالك .

وأما الفصل السابع فعنوانه : المآخذ على ما تُرِك بعض قيوده .

وقد كان منهجي في دراسة هذه الفصول على النحو التالي :

١- عنونت كل مأخذ بعنوان مناسب .

٢- صدرت كل مأخذ بمدخل يتضح منه محتوى هذا المآخذ .

٣- إثبات بيت الألفية محل المأخذ .

٤- إثبات نص كلام أبي حيان .

٥- البيان والمناقشة، وفيه أقوم بدراسة المآخذ دراسة نحوية مفصلة للوقوف على آراء العلماء .

٦- إثبات موقف بعض شراح الألفية من كلام ابن مالك، وهم : ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطى، واقتصرت على هؤلاء؛ لأنهم أشهر شراح الألفية، ولأن مؤلفاتهم بين يدى .

٧- رتبت مآخذ كل فصل حسب ترتيب الألفية .

٨- إثبات رأيي، وما توصلت إليه من نتيجة .

والخاتمة : فيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث .

تنبيهات : الأول : كتاب (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسى)، قام بنشره وتقديمه الأستاذ / سيدنى جليزن، طبعة الجمعية الشرقية الأمريكية بباريس سنة ١٩٤٧، وقد اعتمدت فى بحثى هذا على هذه النسخة .

الثاني : كتاب (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسى)، قام بتحقيقه الباحث / محمود عيد محمد وهبه للحصول على درجة العالمية (الدكتوراه) من جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٤١١هـ ١٩٩١م، بإشراف الأستاذ الدكتور / صبحى عبدالحميد محمد عبدالكريم، وهى مودعة بالمكتبة المركزية لجامعة الأزهر تحت رقم (٣٣١٨) .

الثالث : اقتصرت فى دراسة المآخذ على أبرزها وأهمها، ولم أدرس كل المآخذ؛ لأن الهدف من البحث إعطاء القارئ فكرة عن الشرح، وموقف صاحبه من صاحب النظم ونظمه، ولم أقصد الحصر .

والله أسأل أن يجعل عملى هذا خالصاً لوجهه الكريم، وصلي الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

الفصل الأول

ابن مالك وأبوحيان وكتاباهما (الألفية وشرحها)

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول: ابن مالك حياته وآثاره بإيجاز .

المبحث الثاني: الخلاصة الألفية تحليل ومناقشة .

المبحث الثالث: أبوحيان حياته وآثاره بإيجاز .

المبحث الرابع: كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك – تحليل ومناقشة .

المبحث الأول

ابن مالك حياته وآثاره بإيجاز[1]

أولاً: اسمه:

محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي، الجيّاني[2]، الأندلسي، المالكي، ثم الدمشقي الشافعي النحوي اللغوي، إمام النحاة وحافظ اللغة[3] .

ثانياً: لقبه وكنيته:

يلقب ابن مالك بـ (جمال الدين) ويكنى بـ (أبي عبدالله)(٤) .

ثالثاً: مولده:

ولد ابن مالك على أشهر الروايات سنة ستمائة من الهجرة بجيّان الحرير بالأندلس(٥)، وذهب بعض المترجمين إلى أن ولادته كانت سنة إحدى وستمائة، وقيل غير ذلك(٦)، والقول الأول هو الصحيح؛ إذ لا تجد أحداً ذكر السنتين إلا كانت الأولى إحداهما .

---

(١) لم أكتب ترجمة مفصلة لابن مالك ؛ لأن له ترجمة وافية في جل مقدمات محققي كتبه، كالتسهيل، وشرح عمدة الحافظ، وشرح الكافية الشافية، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك، تحقيق د / سعد الغامدي – مكتبة المدني بجدة – الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

(٢) الجيّاني: نسبة إلى جيّان وهي: قرية من مشاهير بلاد الأندلس، ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموى ١٩٥١ .

(٣) تنظر في ترجمته: البداية والنهاية لابن كثير ٢٦٧/١٣، والوافي بالوفيات للصفدى ٣٥٩/٣، وبغية الوعاة للسيوطي ١٣٠/١: ١٣٦، وشذرات الذهب لابن العماد ٣٣٩/٥، ونفح الطيب للمقرى ٢٢٢/٢، والأعلام للزركلى ٢٣٣/٦ .

(٤) ينظر: الوافى بالوفيات ٣٥٩/٣، وبغية الوعاة ١٣٠/١ .

(٥) ينظر: نفح الطيب ٢٢٢/٢ .

(٦) ينظر: البغية ١٣٠/١ .

رابعاً: نشأته وثقافته :

لم يختلف أحد ممن ترجم لابن مالك في أن ولادته كانت بجيَّان من بلاد الأندلس، التي تلقى علومه فيها، وحفظ القرآن الكريم، ودرس القراءات، والمذهب المالكي، ثم رحل منها متجهاً إلى المشرق، واختار بلاد الشام موطناً فأقام بدمشق مدة يصنف ويتصدر لإقراء العربية، فقد تصدر بالتربة العادلية، وبالجامع المعمور، وتخرج به جماعة كثيرة[1] .

وقد صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيِّها، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يُجَارَى، وحَبْراً لا يُبَارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكان الأئمة الأعلام يتحيرون منه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلاً عليه[2].

وكان أمة فى الإطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب، وكان كثير العبادة، كثير النوافل، حَسنَ السمتِ، كامل العقل، وانفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم، ومذهب الإمام الشافعى[3] .

خامساً: مكانته :

أثنى عليه كثير من الأئمة الأعلام بعلو كعبه، وتقدمه، وسبقه، وإمامته، وتفرده فى اللغة والنحو والتصريف، والقراءات وغيرها من الفنون والعلوم .

وقيل عنه: " هو إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعصار بلا مدافعة "[4] .

---

(١) ينظر: السابق .

(٢) ينظر: نفح الطيب ٢/٢٢٣ .

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١/١٣٤ .

(٤) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووى ٣/٦٢ .

سادساً: أخلاقه وصفاته :

كان ابن مالك تقياً ورعاً متديناً، صادق اللهجة، كثير النوافل، حسن السمت، رقيق القلب، كامل العقل، ذا وقار وتُؤَدَة[1] .

وصار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب مع الحفظ والذكاء، والورع، والديانة، وكان ذا عقل راجح حسن الأخلاق مهذباً، ذا رزانة وحياء ووقار، وانتصاب للإفادة، وصبر على المطالعة الكثيرة، وكان حريصاً على العلم حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد[2].

سابعاً: آثاره العلمية[3] :

ترك ابن مالك آثاراً علمية تشهد بعلو كعبه فى شتى فروع العلم خصوصاً النحو والصرف، فألف فيها مؤلفات كثيرة متنوعة بين منظوم ومنثور، ومختصر ومطول، ومؤلفاته في النحو والصرف وغيرهما من العلوم كثيرة جداً، وسأكتفى بالإشارة إلى أشهر مؤلفاته النحوية والصرفية .

١- شرح الكافية الشافية (مطبوع)[4] .

٢- الخلاصة المشهورة بالألفية (مطبوعة)[5]، وقد شرحها كثير من العلماء .

٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (مطبوع)[6]، وقد شرحه كثير من العلماء .

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٢/١٣٠ .

(٢) ينظر: نفح الطيب ٢/٢٢٨ .

(٣) ينظر: تفصيل القول فى آثاره في مقدمة تحقيق كتابه :فتاوى في العربية صـ١٨: ٢٦

(٤) طبع بتحقيق د / عبدالمنعم هريدي، وهو رسالة للعالمية (دكتوراه) فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تح د / أحمد عبدالمنعم الرصد .

(٥) لها طبعات كثيرة مستقلة .

(٦) طبع بتحقيق / محمد كامل بركات

٤- شرح التسهيل (مطبوع) [١] .

٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (مطبوع) [٢] .

٦- شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (مطبوع) [٣] .

٧- إيجاز التعريف في علم التصريف (مطبوع) [٤] .

٨- التصريف لابن مالك (مطبوع) [٥] .

٩- سبك المنظوم وفك المختوم (مطبوع) [٦] .

١٠- ثلاثيات الأفعال (مطبوع) [٧] .

١١- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل (مطبوع) [٨] .

١٢- رسالة في الاشتقاق (مطبوعة) [٩] .

١٣- الفوائد النحوية والمقاصد المحوية (مطبوعة) [١٠] .

١٤- الفتاوى في العربية (مطبوع) [١١] .

---

(١) طبع بتحقيق د / عبدالرحمن السيد، و د / محمد بدوي المختون .

(٢) طبع بتحقيق د / عدنان عبدالرحمن الدوري، و د / عبدالمنعم هريدي حققه فى ثلاثة أجزاء – ط الأمانة .

(٣) طبع بتحقيق د / محمد فؤاد عبدالباقي، و د / عدنان الدورى بالعراق .

(٤) طبع بتحقيق د / محمد المهدي عبدالحي عمار .

(٥) طبع بتحقيق د / عادل عبدالحميد عبدالعزيز، طبعة مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٦ .

(٦) طبع بتحقيق د / عدنان محمد سلمان، د / فاضل جابر مطر، الإمارات ٢٠٠٤ .

(٧) طبع بتحقيق د / سليمان العايد بالسعودية .

(٨) طبع بتحقيق د / محمد وجيه تكريتي، ونشر في مجلة اللغة العربية بالأردن العدد (٣٣) سنة ١٩٨٧م .

(٩) طبعت بتحقيق د / محمد المهدي سالم، ونشرتها مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (١٠٧) سنة ١٤١٩هـ .

(١٠) طبع بتحقيق د / حسن بركات، نشر مكتبة الرشد بالسعودية ٢٠٠٢م .

(١١) طبع بتحقيق د / أحمد عبدالله المغربي، الإمارات ٢٠٠٤ .

١٥- لامية الأفعال نظم (مطبوع) [١] .

١٦- نظم الفوائد (مطبوع) [٢] .

إلى غير ذلك من المؤلفات الكثيرة النافعة .

وفاته :

توفى ابن مالك – رحمه الله – بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة[٣]، وصلى عليه بالجامع الأموى، ودفن بتربة القاضى عز الدين بن الصائغ[٤] .

وقال بهاء الدين بن النحاس الحلبى (ت ٦٩٨هـ) فى رثائه: (الكامل)

قُلْ لابن مالكٍ إنْ جَرَتْ بِكَ أَدْمُعِى ... حُمْرًا يُحَاكِيهَا النَّجِيعُ القَانِى

فَلَقَدْ جَرَحْتَ القلبَ حين نُعيتَ لِى ... فَتَدَفَّقَتْ بِدِمَائِهِ أَجْفَانِى

لَكِنْ يُهوِّن ما أُجِنَّ مِن الأسى ... عِلْمِى بنقلته إلى رضوان[٥].

---

(١) طبع بتحقيق د / محمد أديب حمران، نشر دار قتيبة ١٩٩١م .

(٢) طبع بتحقيق د / سليمان العايد، نشر مجلة جامعة أم القرى العدد (٢) ١٤٠٩هـ .

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١/١٣٤، ونفح الطيب ٢/٢٢٦ .

(٤) ينظر: معجم المؤلفين ١٠/٢٣٤ .

(٥) ينظر: حاشية الشيخ يس على التصريح ١/١٤: ١٥ .

المبحث الثاني

الخلاصة الألفية تحليل ومناقشة

من الظواهر التأليفية التي سادت نحونا العربي ودرسه ظاهرة تأليف المتون، والشروح، والحواشي، وهذه الظاهرة في التأليف والتصنيف لا تخص النحو العربي وحده، بل إنها نهج في التأليف ساد في تصنيف العلوم بعامة كالفقه والفرائض والأصول .

وقد اعتمد المنهج التربوى في الحياة الثقافية والعلمية عند العرب على طريقة الحفظ واستظهار العلوم عن ظهر غيب، وقد أتت هذه الطريقة إلى الحياة الثقافية العربية عن طريق القرآن الكريم، فالقرآن الكريم يحتاج إلى حفظ في صدور الرجال كما حفظ في الألواح، ولذا رأي المعلمون لكي تتم الفائدة أن يعمموا أسلوب الحفظ التربوي على العلوم كلها فكانت المتون العلمية وهي نوعان :

١- متون نثرية . ٢- متون نظمية في قالب شعري .

فأما المتون النثرية فيلاحظ عليها الاختصار الشديد والعبارة المركزة الموجزة، فألفاظها وعباراتها مضغوطة تعتمد على التلميح أكثر من التصريح ؛ لأن مهمة الماتن درج أكبر كمية ممكنة من القواعد في متنه، ووضعها في عبارة تقرب الأقصى بلفظ الموجز، حتى يحفظها الطالب، ومثال المتن النثرى المفصل للزمخشرى وقطر الندي وبل الصدي لابن هشام الأنصاري .

وأما المنظومات النحوية فهى نوع من المتون، وإذا كانت المتون النثرية ذات عبارة موجزة مركزة، فإنما كان يقصد بها الحفظ، غير أن النفس تميل إلى حفظ الشعر أكثر من ميلها إلى حفظ النثر، لاعتماد الشعر على إيقاعات موسيقية، وقد وجدت المنظومات في النحو كما وجدت في سائر العلوم، ومن المنظومات النحوية التي بين أيدينا منظومة ابن معط والتي أطلق عليها: " الدرة الألفية "[1] .

---

(١) ينظر: كشف الظنون ١/١٥٥ .

ثم جاءت ألفية ابن مالك، وهي من أكثر المنظومات النحوية انتشاراً وأوسعها شهرة، وهي اختصار من منظومته المسماة (الكافية الشافية) التي تبلغ سبعة وخمسين وسبعمائة وألفين من الأبيات، فلخصها ابن مالك واختصرها في ألفيته المشهورة والمسماة بالخلاصة الألفية، وهاك حديثاً عن بعض جوانب الألفية ومكانتها :

١- ألف ابن مالك ألفيته على بحر مزدوج الرجز .

٢- الأبواب والموضوعات النحوية فيها منسقة .

٣- تعد ألفية ابن مالك من أهم المنظومات في النحو العربي في القرن السابع الهجري، وحتى اليوم، فقد أثرت في جميع النحاة الذين جاءوا بعده، وفي مؤلفاتهم ومصنفاتهم، فالنحاة يتخذون هذه الألفية، ويأتون بألفاظها، حتى الكتب المنهجية في هذا العصر متأثرة بما جاء في ألفية ابن مالك من ألفاظ ومصطلحات وتعريفات، وقلده السيوطي (ت ٩١١هـ) في نظم ألفية عرفت بألفية السيوطي، وقبس كثيراً منها .

٤- امتازت الألفية بترتيب الأبواب والموضوعات النحوية حتى تأثر النحاة بتبويب ابن مالك للأبواب النحوية، وهذه الطريقة في التبويب هي المعمول بها حتى عصرنا هذا .

٥- نالت ألفية ابن مالك شهرة فائقة، لذا تصدي لها الشراح يشرحون غامضها ويفصلون مجملها، وبلغ شراحها الخمسين شارحاً[١] .

٦- لألفية ابن مالك شأن عظيم في الدراسات النحوية والصرفية ؛ لأنها جمعت أبواب النحو والصرف في ألف بيت يسهل حفظها ويتيسر الإلمام بها .

---

(١) ينظر: تفصيل شراح الألفية في كشف الظنون ١/١٥١: ١٥٥، توضيح المقاصد للمرادى ١/٤٨: ٥٩ .

المبحث الثالث

أبوحيان الأندلسى حياته وآثاره بإيجاز(١)

أولاً: اسمه:

محمد بن يوسف بن على بن حيان الغرناطى أثير الدين أبوحيان الأندلسى الجيَّانى النفزىُ[٢].

ثانياً: مولده:

ولد أبوحيان في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة من الهجرة[٣] .

ثالثاً: نشأته :

كانت أسرة أبي حيان تعيش في جَيَّان قبل ولادته، ثم نزحت إلى غرناطة، وبها وُلِدَ، وفيها تلقى علومه الأولى، وبدأ بدراسة القرآن والحديث، وعلوم اللغة العربية[٤]، ثم رحل عن الأندلس، ووصل إلى مدينة (فاس) بالمغرب، ولكنه لم يطب له المقام بين المغاربة، فغادر بلادهم متوجهاً إلى مصر، ودخلها سنة تسع وسبعين وستمائة للهجرة، فلقي بها بهاء الدين بن النحاس، فلزمه وأخذ منه، وكانت له جولات أخرى في بلاد الشام، والسودان والحجاز، ثم عاد إلى مصر، واستوطن بالقاهرة[٥] .

---

(١) لم أكتب ترجمة مفصلة لأبي حيان ؛ لأن الدكتورة / خديجة الحديثي خصت أبا حيان بدراسة وافية في كتابها: أبوحيان النحوى – طبعة مكتبة النهضة – بغداد سنة ١٩٩٦ .

(٢) ينظر: فوات الوفيات ٣٥٢/٢، والدرر الكامنة ٣٠٢/٤، وشذرات الذهب ١٤٥/٦، والبغية ٢٨٠/١، ٢٨٣ .

(٣) ينظر: البغية ٢٨/١، وشذرات الذهب ١٤٥/٦ .

(٤) ينظر: غاية النهاية لابن الجزرى ٢٨٥/٢، وتذكرة الحفاظ ٢٦٥/٤ .

(٥) ينظر: نفح الطيب ٣٩٣/٣، وشذرات الذهب ١٤٦/٦ .

ولمكانة أبي حيان العلمية في النحو وغيره، عهد إليه بتدريس النحو في جامع الحاكم بالقاهرة سنة أربع وسبعمائة، ثم عهد إليه بتدريس التفسير في قبة السلطان المنصور سنة عشر وسبعمائة، ثم تولي منصب الإقراء بجامع الأقمر خلفاً لابن النحاس .

رابعاً: صفاته وأخلاقه :

كان أبوحيان شيخاً حسن العِمَّة، مليح الوجه، ظاهر اللون مشرباً حمرة، وكانت عبارته فصيحة بلغة أهل الأندلس، ويعقد الكاف قريباً من الكاف ؛ إلا أنه ينطق بها في القرآن فصيحة، وكان ثقة عادلاً يتميز بحسن دينه، وعقيدته وخشوعه، وبكائه عند سماع القرآن الكريم[1] .

ومع هذه الصفات الحميدة كان بخيلاً يحب المال ويدخره، وكان أيضاً يسخر بالفضلاء من أهل مصر، ويستهزئ بهم، ولكن كانوا يحتملونه لحاجتهم إليه[2] .

خامساً: مكانته :

كان أبوحيان فريد عصره وشيخ زمانه، وإمام النحاة في وقته، لم يذكر معه أحد في أقطار الأرض، وكان ثبتاً فيما ينقله، محرراً لما يقوله، عارفاً باللغة ضابطاً لألفاظها[3] .

ولمكانته وعلو كعبه وإمامته في النحو لقب بأمير المؤمنين في النحو[4] .

سادساً: مؤلفاته :

كانت لثقافة أبي حيان الواسعة، واتصاله بكثير من العلماء أثر كبير في إنتاجه العلمي، فقد تنوعت مؤلفاته، فشملت فروع اللغة العربية، فألف في القراءات، وفي النحو، وفي البلاغة، وفي الشعر، وألف في بعض العلوم الأخرى كالتاريخ والتراجم، وشملت مؤلفاته اللغات الأخرى .

وسأكتفي هنا بالإشارة إلى بعض مؤلفاته النحوية :

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة ٣٠٩/٤، ونفح الطيب ٣٩٧/٣ .

(٢) ينظر: نفح الطيب ٣٩٩/٣ .

(٣) ينظر: فوات الوفيات ٥٥٥/٢، وشذرات الذهب ١٤٥/٦ .

(٤) ينظر: نفح الطيب ٣٩٩/٣ .

١- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب (مطبوع)[١] .

٢- الأسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار[٢] .

٣- التجريد لأحكام سيبويه[٣] .

٤- التدريب في تمثيل التقريب، وهو شرح لكتاب التقريب[٤] .

٥- تذكرة النحاة (مطبوع)[٥]، حقق منه جزءاً واحداً (الجزء الثاني) .

٦- التذييل والتكميل فى شرح التسهيل (مطبوع)[٦]، وهو رسائل دكتوراه قام بإعدادها مجموعة من الباحثين لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) من جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالقاهرة، ويقع هذا الكتاب في ثمانية أجزاء:

الجزء الأول: قام بتحقيقه د / مصطفى أحمد حباله، سنة ١٩٨٠م – فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ١٩٢٥ .

الجزء الثاني: قام بتحقيقه د / السيد تقى عبدالسيد، سنة ١٩٨٠م – فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ١٦٦١ .

الجزء الثالث: قام بتحقيقه د / حماد حمزه البحيرى، سنة ١٩٨٠م – فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ١٥٨٧ .

---

(١) طبع بتحقيق د / مصطفي أحمد النماس – ط المدني، وطبع بتحقيق د / رجب عثمان محمد ط المدني سنة ١٩٩٨

(٢) ينظر: فوات الوفيات ٥٦١/٢، وشذرات الذهب ١٤٧/٦ .

(٣) ينظر: شذرات الذهب ١٤٧/٦ .

(٤) ينظر: الأعلام ٢٦/٨ .

(٥) طبع بتحقيق د / عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الهالة ١٩٨٦م .

(٦) طبع بتحقيق د / حسن هنداوي – ط دار القلم دمشق ٢٠٠٨م .

الجزء الرابع: قام بتحقيقه د / الشربيني إبراهيم أبوطالب، سنة ١٩٨٥م – فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ٢٢٢٥ .

الجزء الخامس: قام بتحقيقه د / محمد محمود عبدالجواد، سنة ١٩٩٢م – فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ٢٨٣١ .

الجزء السادس: قام بتحقيقه د / عبدالحميد محمود حسان الوكيل، سنة ١٩٨٢م – فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ١٧٣٩ .

الجزء السابع: قام بتحقيقه د / على حسان علوان، سنة ١٩٨٧م – فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ٢٣٥٤ .

الجزء الثامن: قام بتحقيقه د / سليمان محمد سليمان الحلقان، سنة ١٩٨٤م – فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم ٢١١٩ .

٧- تقريب المقرب (مطبوع)[١] .

٨- التنخيل الملخص من شرح التسهيل[٢] .

٩- الشذا في أحكام كذا[٣] .

وقد تناوله ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ) بالترتيب والتهذيب فى كتاب أطلق عليه: (فوح الشذا بمسألة كذا)[٤] .

١٠- الشذرة الذهبية (مطبوع)[٥] .

١١- شرح كتاب سيبويه[٦] .

---

(١) طبع بتحقيق د / عفيف عبدالرحمن – دار الميسرة بيروت ١٩٨٢م .

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٥/٧٠، والأعلام ٨/٢٦ .

(٣) ينظر: فوات الوفيات ٢/٥٦١ .

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ٤/١٩١ .

(٥) طبع وعليه شرح العاتكى بتحقيق د / هزّاع سعد المرشد – الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .

(٦) ينظر: أبوحيان النحوى د / خديجة الحديثي ص١٧٣ .

١٢- اللمحة البدرية في علم العربية (مطبوع)[١] .

١٣- المبدع الملخص من الممتع، وهو تلخيص لكتاب الممتع لابن عصفور (مطبوع)[٢] .

١٤- المحصور في الممدود والمقصور[٣] .

١٥- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك[٤] .

١٦- الموفور من شرح ابن عصفور، وهو مختصر لشرح جمل الزجاجي لابن عصفور[٥].

١٧- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان (مطبوع)[٦] .

١٨- نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب[٧] .

إلى غير ذلك من المؤلفات في مختلف فروع اللغة العربية، والعلوم المختلفة وكذلك اللغات الأخرى.

سابعاً: وفاته :

توفى أبوحيان في القاهرة عشية يوم السبت الثامن والعشرين من شهر صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة، ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر[٨]، ويري بعض المؤرخين أنه توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة[٩]، وبعض آخر يري أنه توفي سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة[١٠]، وهذا قول بعيد عن الصحة .

---

(١) طبع وعليه شرح لابن هشام الأنصاري بتحقيق د / هادي نهر، طبعة بغداد، وبتحقيق د / صلاح روّاي – مطبعة السعادة بالقاهرة .

(٢) طبع بتحقيق د / عبدالحميد السيد طلب – طبعة الكويت ١٩٨٢م، وحققه د / مصطفي النماس .

(٣) ينظر: فوات الوفيات ٥٦١/٢ .

(٤) ينظر: كشف الظنون ١٥٣/١ .

(٥) قام بتحقيق هذا الكتاب الباحث / عيد مصطفي درويش في رسالته (الماجستير) بمكتبة دار العلوم برقم ١١٣/٨١ .

(٦) طبع بتحقيق د / عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥، ورسالة ماجستير قام بإعدادها د / محمد عبدالنبي عبدالمجيد في كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٧) ينظر: الدرر الكامنة ٧٠/٥، ونفح الطيب ٥٩٨/١، ومنهج السالك ص٤٥ .

(٨) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٣٤/٢، وحسن المحاضرة ٣١٨/١ .

(٩) ينظر: النجوم الزاهرة ١١١/١٠ .

(١٠) ينظر: نفح الطيب ٣٩٢/٣ .

المبحث الرابع

كتاب منهج السالك تحليل ومناقشة

لقد ذكرت آنفاً أن أبا حيان اهتم بمؤلفات ابن مالك، فَسَهَّل ألفاظها، وفَصَّل مجملها، وقيد مطلقها، وشرح ما غمض من ألفاظها، وفتح ما أغلق منها، وهذا ما جعل الناس يكتبون على كتب ابن مالك، ويرغبون في قراءتها، ولقد توثقت الصلة بين ابن مالك وأبي حيان في كتابي " شرح الألفية " و " شرح التسهيل " إذ تمكن أبوحيان من جعلهما أفضل شرحين، وأقربهما إلى أذهان طلاب اللغة العربية في صورة جمعت بين سلاسة التأليف، وحسن العرض، وتتابع الأفكار، وقد عمد أبوحيان إلى اختيار الألفاظ الجزلة السهلة السلسلة من دون إغراب أو إسفاف أو إبهام، وقد امتازت عباراته بالقوة والرصانة، والوضوح .

وسأكتفي في التعريف بـ (شرح الألفية) على عدة جواب منها :

(١) الداعي إلى تأليف هذا الكتاب :

نص أبوحيان في مقدمة شرحه للألفية على الأسباب التي من أجلها حرص على وضع هذا الشرح، وحصرها في ثلاثة أسباب :

(أ) تبيين المقيد من المطلق، والحكم الخاص من العام، وتفصيل المجمل .

(ب) التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام، ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام ؛ لأن ابن مالك في نظمه قد يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه، والإجماع ويردفه بآخر وُجَد فيه الاختلاف والنزاع، وربما يختار ابن مالك ما ليس بالمختار ولا المشهور، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور .

(ج) حل مشكلاتها، وفتح ما يلبس من مقفلاتها .

وقد أوضح أبوحيان أن طبيعة النظم وطبيعة مجال الشعر، وامتيازه بالكلفة دون النثر، والتزام الناظم بالقافية والوزن، كل هذا يضطره إلى ترك السهل، وسَلْكِ الصعب، والتعبير عن المعنى القريب باللفظ البعيد .

كل هذا دفع أبا حيان على الكلام في هذه الأرجوزة، وما الدافع في ذلك إلا النصيحة في الـــدين، وإيصال الخير لقلوب المهتدين[1] .

(٢) تحليل اسم الكتاب :

اهتم أبوحيان بألفاظ الألفية ففتح مقفلها، وفَصَّل مجملها، وقيَّد مطلقها ولعل ذلك لكي تتضح لسالكي فن النحو، ويتخذ هذا الشرح منهجاً ؛ لذا أطلق على شرحه: " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " .

(٣) التبويب :

ذكرت آنفاً أن تبويب ابن مالك في ألفيته صار منهجاً احتذى به العلماء في مؤلفاتهم، واتخذه الباحثون منهجاً لهم في تبويب موضعاتهم النحوية، وقد التزم أبوحيان بتبويب ابن مالك في الألفية، ولم يخالفه في عرض الأبواب، لكن أباحيان جعل هذا الشرح في جزأين: الجزء الأول منه من أول الألفية (الكلم) إلى آخر باب التمييز .

قال أبوحيان في آخر باب التمييز: " نجز السفر الأول من كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك في ثامن عشر ذى الحجة سبع وثلاثين وسبع مائة "[2] .

والجزء الثانى من أول باب حروف الجر إلى أفعل التفضيل، وهذا آخر المطبوع، ولا أدرى إن كان هذا الشرح له تتمة أم لا ؛ لأنى لم أقف على غير هذه النسخة التى اعتمدت عليها في هذا البحث .

---

(١) ينظر: منهج السالك ١، ٢ .

(٢) منهج السالك ص٢٣١ .

(٤) منهج أبي حيان في الشرح :

كان منهج أبي حيان في شرحه يقوم على التالي :

(أ) إثبات بيت الألفية .

(ب) بدء الشرح بقوله: يقول، أو يريد .

(ج) تفصيل ما أجمل من أبيات النظم، وتقييد ما أطلقه ابن مالك في النظم .

(د) ذكر ما اختُلِفَ فيه من أحكام إن كان البيت محل الشرح اشتمل على حكم مختلف فيه بين العلماء .

(هـ) ذكر أقوال العلماء في حال الاختلاف ونسبته إلى أصحابها .

(و) ذكر الشواهد المتنوعة .

وهاك نموذجاً يوضح لك أيها القارئ الكريم منهج أبي حيان في شرحه .

قال ابن مالك في ألفيته :

وَإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمَاً وإلاَّ أَتْبِعِ الذى رَدِفْ

قال أبوحيان في هذا البيت: " يقول إذا كان اللقب وغيره مفردين فأضف غير اللقب إلى اللقب، ولا يجوز غيره، وذلك نحو: هذا سعيدُ كُرزٍ ورأيت سعيدَ كرزٍ، ومررت بسعيدِ كرزٍ، وإن لم يكونا مفردين فأتبع الذى ردف أى تأخر وهو اللقب أى اتبعه لما قبله في الإعراب وذلك نحو: جاءنى أبوبكر كرزُ، ورأيت أبا بكرٍ كرزاً، ومررت بأبي بكرٍ كرزٍ، ولم يبين في إعرابه غير أنه تابع، وهذه التبعية يجوز فيها وجهان من الإعراب..... وقوله: " فأضف حتماً " هذا مشهور مذهب البصريين، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز الإتباع فتقول: هذا يحيى عينانِ، ورأيت يحيى عينانِ، ومررت بيحيى عينانِ في رجل اسمه يحيى ولقبه عينان ويجوز أيضاً أن لا تتبع، وأن لا تضيف

بل تقطع فتقول: رأيت سعيداً كرزُ، ومررت بسعيدِ كرزُ، والقطع إما إلى الرفع كهذا الذى مثلنا، وإما إلى النصب ... "[1] .

وهاك نموذجاً آخر يوضح لك ما أطلقه ابن مالك، وقيده أبو حيان، قال ابن مالك في ألفيته:

وَجُمْلَةُ أو شِبْهُها الَّذِى وُصِلْ به كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابْنُهُ كُفِلْ

قال أبوحيان: " أطلق الجملة، ولها ثلاث شرائط سوى اشتراطها الرابط، الأول: كونها خبرية فلا يجوز: جاءنى الذى اضربه، فإن ورد ما ظاهره غير خبر تؤول، وقد حكى إجازة وصلها بجملة الأمر والنهى عن الكسائى، وأجاز المازنى الوصل بالجملة الطلبية إذا كانت بلفظ الخبر، وأما (ليت) و(لعل) و(عسي) فمذهب البصريين أنه لا يوصل بها، وأجاز ذلك هشام، الشرط الثاني: كونها عارية من معني التعجب، فلا يجوز: جاءنى الذى ما أحسنه !، وهذا على رأى أصحابنا في أن التعجب خبر، وبعض الناس يزعم أنه إنشاء فلا يحتمل الصدق والكذب، فعلى هذا لا يحتاج لاندراجه تحت الشرط الأول، الثالث: كونها لا تطلب تقدم كلام قبلها، فلا يجوز: جاءنى الذى حتى وجهه حَسنٌ، ولا يجوز: جاءنى الذى لكن أبوه قائم ..... "[2] .

ومن هذين النموذجين يتضح لنا المقاصد التي أرادها أبوحيان فى شرحه، وهي تفصيل ما أجمل، وتقييد ما أطلق، وتوضيح ما اختلف فيه .

---

(١) منهج السالك ص٢١ .

(٢) منهج السالك ص٢٩ .

الفصل الثاني

المآخذ على الأحكام التي لم تتضمنها الألفية

من الأمور التي بنى عليها أبوحيان شرحه أن يوضح ويعين ما أبهمه ابن مالك في منظومته، أو تركه ولم ينص عليه ؛ ولذا أخذ عليه الكثير مما أهمله وأبهمه في ألفيته وإليك بياناً بأهم المآخذ المختاره للدراسة فى هذا الموضع :

١- المبني من الأفعال .

٢- إعراب اللقب عند اجتماعه مع الاسم .

٣- إعراب العلم المركب .

٤- حد المبتدأ .

٥- المبتدآت التي لا تدخل عليها الأفعال الغامضة .

٦- الأفعال الملحقة بـ (كان) في العمل .

٧- شروط بناء الفعل لما لم يسم فاعله .

٨- عامل النصب في المفعول له .

٩- مقدار المستثنى وشرطه وشرط المستثنى منه .

١٠- عامل النصب في المستثنى بـ (إلا) .

١١- مواضع زيادة اللام الجارة .

١٢- زيادة الباء الجارة .

١٣- حكم الاسم المرفوع بعد (مذ) و (منذ) .

١٤- مصدر (فَعَّل) مهموز اللام .

١٥- ماهية (ما) وإعرابها في (ما أفعله) .

المبني من الأفعال

نص ابن مالك في ألفيته على أن المبنى من الأفعال فعلان هما الماضى والأمر، ولم يبين على أي شئ يبنيان، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر .

قال ابن مالك:

وَفِعْلُ أَمْرٍ ومُضِيٍّ بُنِيَا

قال أبوحيان: " ذكر أن فعل الأمر والماضى مبنيان ولم يُبَيِّن على ما يبنيان عليه، أما بناء الماضي فصحيح، وأما فعل الأمر فعلى قسمين: معرب بإجماع، وهو ما دخلت عليه لام الأمر نحو: ليقم زيد، ومبنى باختلاف وهو الأمر العارى من اللام، فمذهب البصريين أنه مبنى، ومذهب الكوفيين أنه معرب ..... "[1] .

البيان والمناقشة :

تنقسم الأفعال بحسب البناء والإعراب إلى قسمين :

الأول: المبني وهو الماضي والأمر، وهو الأصل في الأفعال، فجاء الأمر والماضي على وفق الأصل .

الثاني: المعرب وهو الفعل المضارع .

بناء الفعل الماضي :

الأصل في الفعل الماضي أن يكون مبنياً على الفتح نحو: ضرب، وأما (ضربْتُ) ونحوه كـ (ضربتَ) و(ضربتِ) و (ضربْنَا) و (ضربْتُما) و (ضربْتُم) و(ضرَبْتُن) و (ضَرَبْنَ) فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكذلك ضمة (ضربوا) عارضة لمزلة الواو[2] .

---

(١) منهج السالك ص٦: ٧ .

(٢) ينظر: الفوائد والقواعد للشمانيني ص٤٩٥، ٤٩٧، وأوضح المسالك ٣٦/١ .

بناء فعل الأمر:

فعل الأمر يبني على ما يجزم به مضارعه فنحو: اضربْ مبنى على السكون، ونحو (اضربا) مبنى على حذف النون، ونحو (اغْزُ) مبنى على حذف آخر الفعل[1] .

وفعل الأمر ليس البناء فيه على إطلاقه ؛ لأن منه ما هو معرب وهو الفعل الذى دخلت عليه لام الأمر مع حرف المضارعة نحو: ليقم زيد، وهذا معرب بإجماع، وأما الأمر العارى من اللام ومن حرف المضارعة فقد اختلف فيه العلماء، ولهم فى ذلك مذهبان :

المذهب الأول: مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُواجه المعرى عن حرف المضارعة نحو: افعلْ – مجزوم.

المذهب الثاني: مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى أنه مبنى على السكون[2] .

وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب منها ما كان مشبهاً للأسماء، ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فكان مبنياً على أصله

ومن أقوى ما يدل على أنها مبنية أن أسماء الأفعال نحو: حَذَامِ وقَطَامِ إنما بنيت ؛ لأنها نابت عن فعل الأمر، والمشبه كالمشبه به، فثبت أنه مبنى[3] .

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٣٧/١، وشرح الأشمونى ٤٥/١ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٥٢٤/٢ .

(٣) ينظر: ائتلاف النصرة للزبيدى ص١٢٦ .

موقف بعض الشراح :

وافق ابن الناظم أباه فيما قال، ولم يتعرض لاختلاف العلماء في فعل الأمر، واقتصر فقط على ذكر بناء الماضي على الفتح، وبناء الأمر على السكون[1] .

وأما المرادى فيكاد يكون كلامه كلام أبي حيان نفسه فقال في تنبيهاته: " ولم يتعرض في النظم لما يبنى عليه الأمر والماضى، وأما الأمر فإنه يبنى على ما يجزم به لو كان مضارعاً، فإن كان صحيح الآخر بنى على السكون، وإن كان معتل الآخر، أو مما يرفع بالنون حذف آخره .

وأما الماضى فإنه يبنى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أو جمع مؤنث غائباً فيسكن آخره، فإن اتصل به واو جمع ضم آخره ... "[2] .

وقال: " أجمعوا على أن الماضى مبنى، وأما الأمر فمذهب البصريين أنه مبنى، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع... "[3].

وأما ابن هشام فوضح ما يبني عليه الماضي والأمر، ولم يتعرض لخلاف العلماء في فعل الأمر[4] .

وأما ابن عقيل فذكر ما يبنى عليه الماضي، وتعرض كذلك لخلاف العلماء في فعل الأمر[5] .

وأما ابن جابر الأندلسي فذكر ما ذكره ابن مالك، ولم يتعرض لما يبنى عليه الماضي والأمر، ولم يتعرض كذلك لخلاف العلماء[6] .

وأما المكودى فذكر ما يبنى عليه الماضي والأمر فقط[7] .

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص٣١ .

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١/٣٠٤ .

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١/٣٠٥ .

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٦: ٣٧ .

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٨ .

(٦) ينظر: شرح الألفية ١/١٠٤ .

(٧) ينظر: شرح الألفية ص٩ .

وأما الأشموني فيكاد يكون كلامه كلام أبي حيان والمرادي[1] .

وأما السيوطي فذكر ما يبني عليه الماضي والأمر فقط[2] .

وأقول:

إن أبا حيان حالفه الصواب في شيء وجانبه في شيء، فأما الشيء الذي حالفه الصواب فيه، فهو أن ابن مالك ذكر المبنى من الأفعال ولم يتعرض لما يبنى عليه الماضي والأمر، وكان الأجدر بابن مالك أن يضمن نظمه بناء الماضي والأمر، وأما الشيء الذي جانبه الصواب فيه فهو أن ابن مالك لم يتعرض لخلاف العلماء في فعل الأمر، وأطلق القول بأن الأمر مبني وليس على إطلاقه لاختلاف العلماء فيه ؛ لأن ابن مالك أراد أن يعبر عن المذهب المختار عنده، وهو أن فعل الأمر مبني كما ذهب البصريون، وهو المذهب الصحيح كما أشرت سابقاً.

إعراب اللقب عند اجتماعه مع الاسم

نص ابن مالك في ألفيته على أنه إذا اجتمع الاسم واللقب وكانا مفردين وجبت إضافة الاسم إلى اللقب، وإن كانا غير مفردين أُتبع اللقب للاسم في الإعراب ولم يبين وجه التبعية ؛ لذا أخذ عليه أبوحيان هذا الأمر .

قال ابن مالك:

وإن يَكُونَا مُفْرَدَين فَأضِفْ حَتْمَاً[3]، وإلا أَتْبِعِ الَّذى رَدِفْ

قال أبوحيان: " يقول إذا كان اللقب وغيره مفردين فأضف غير اللقب إلى اللقب، ولا يجوز غيره وذلك نحو: هذا سعيدُ كرزٍ، ورأيت سعيدَ كرزٍ، ومررت بسعيدِ كرزٍ، وإن لم يكونا مفردين فأتبع الذي ردف أى تأخر وهو اللقب أي اتبعه لما قبله في الإعراب وذلك نحو: جاءني

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ١/٤٥ .

(٢) ينظر: البهجة المرضية ص٣٧ .

(٣) حتماً: أى وجوب الإضافة على مذهب البصريين .

أبوبكر كرزٌ، ورأيت أبا بكر كرزاً، ومررت بأبي بكر كرزٍ، ولم يبين في إعرابه غير أنه تابع وهذه التبعية يجوز فيها وجهان من الإعراب أحدهما أن يكون على جهة البدلية، الثاني أن يكون على جهة عطف البيان وهو أولى ؛ لأن اللقب أشهر من الاسم ..."[1] .

وقال: " وقوله: فأضف حتماً هذا مشهور مذهب البصريين وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز الاتباع فتقول: هذا يحيى عينانُ، ورأيت يحيى عينان، ومررت بيحيى عينان في رجل اسمه يحيى ولقبه عينان، ويجوز أيضاً أن لا تتبع وأن لا تضيف بل تقطع فتقول: رأيت سعيداً كرزُ، ومررت بسعيد كرزُ، والقطع إما إلى الرفع كهذا الذي مثلنا، وإما إلى النصب "[2] .

البيان والمناقشة :

الأعلام على ثلاثة أضرب إما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو، أو لقب وهو ما يقصد به المدح أو الذم كَبطَّة، وقُفَّة، وعائد الكلب في الذم، وكالمصطفي والمرتضَى، ومظفر الدين، وفخر الدين في المدح .

ولفظ اللقب في القديم كان في الذم أشهر منه في المدح، والنبز في الذم خاصة، وإما كنية وهي الأب أو الأم أو الابن أو البنت مضافات نحو: أبوعمرو، وأم كلثوم، وابن آوى، وبنت وَردان[3] .

وإذا اجتمع اسم ولقب فإما أن يكونا مفردين، أو الاسم مركباً، واللقب مفرداً، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً، فإن كانا مفردين – غير مقترن الاسم فيه بالألف واللام – فقد أوجب البصريون وسيبويه فيه الإضافة على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم ؛ تخلصاً من إضافة الشيء إلى نفسه .

---

(١) منهج السالك ص٢١ .

(٢) السابق .

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضى ٣/٢٦٤ .

قال سيبويه: " إذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل، وذلك قولك: هذا سعيد كُرْزٍ "(١) .

وقال المبرد: " إذا لقبت مفرداً بمفردٍ أضفته إليه لا يجوز إلا ذلك، فتقول: هذا قيس قفة يا فتى، وهذا سعيدُ كُرْزٍ ... "(٢) .

واحتج البصريون لذلك بأنه لم يعهد من لغتهم إطلاق علمين مفردين على مسمي واحد بخلاف المفرد والمضاف، وإنما أضيف الاسم إلى اللقب دون العكس ؛ لأنه أشهر من الاسم، لأنه لا يكون علماً إلا عند شهرته(٣) .

وقد خالفهم الكوفيون، وتبعهم الزجاج، فأجازوا الإتباع على البدل، أو عطف البيان، وأجازوا القطع على إضمار فعل، أو على تقدير مبتدأ، وقد روى الفراء على ذلك: قيسٌ قفةُ، ويحيى عينانٌ(٤) .

وقد ارتضى ابن الناظم، والرضى، وابن هشام، والشيخ خالد قول الكوفيين(٥)، وظاهر كلام ابن مالك في الألفية أنه تابع للبصريين(٦)، وفي غير الألفية ارتضى قول الكوفيين(٧) .

وأرى أن الصحيح هو مذهب البصريين ؛ لأنه ليس في كلام العرب اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفرداً، فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الإضافة

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٤ .

(٢) المقتضب ٤/١٦ .

(٣) ينظر: شرح الكافية لابن جمعة الموصلي ٢/٤١١ .

(٤) ينظر: الارتشاف ١/٤٩٨، والإقليد ١/١٨٤، والتصريح ١/١٢٣ .

(٥) ينظر: شرح الألفية ص٧٣، وشرح الكافية ٣/٢٦٥، وأوضح المسالك ١/١٣٢:١٣١، والتصريح ١/١٢٣.

(٦) ينظر: الألفية ص١٤ .

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٤٩، وشرح التسهيل ١/١٧٣ .

لخرجوا عن منهاج استعمالهم، ولم يكن له نظير فأضافوا العلم إلى اللقب ليجروا على عادتهم في ذلك، ويكون له نظير في كلامهم نحو: عبدالله وشبهه[1] .

وأما إن كان الاسم واللقب مضافين نحو: عبدالله زين العابدين، أو الاسم مفرداً واللقب مضافاً نحو: زيد زين العابدين، أو أنف الناقة، أو كانا بالعكس – أي الاسم مضافاً واللقب مفرداً – كعبد الله كرز، فيجوز في اللقب الإتباع على أنه بدل من الأول بدل كل من كل، أو على أنه عطف بيان، ويجوز فيه القطع إما برفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو بنصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف فتقول على الاتباع: جاءنى عبدُالله زينُ العابدين، أو الرفع على القطع أى: هو زيد العابدين، والنصب على القطع بإضمار فعل أى: أعنى زين العابدين[2] .

موقف بعض الشراح :

وضح ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والأشمونى، والسيوطي خلاف البصريين والكوفيين في إعراب اللقب عند اجتماعه مع الاسم وهما مفردان، وأوضحوا كذلك وجه التبعية الجائزة في اللقب[3] .

وأما المكودى فقد اهتم بظاهر الألفية وحل ألفاظها كعادته[4] .

وأقول:

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن ابن مالك وإن لم يبين في هذا البيت وجه التبعية ؛ فلأن ذلك الوجه ظاهر، ولأن المنظومات النحوية ما وضعت إلا للاختصار والإيجاز، لذلك اكتفى ببيان إعرابه وقد جاء التفصيل في شروحه الأخرى .

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ .

(٢) ينظر: التصريح ١٢٢/١ .

(٣) ينظر: شرح الألفية ص٧٣، وتوضيح المقاصد ١٥٩/١ :١٦٠، وأوضح المسالك ١٣١/١، وشرح ابن عقيل ١٢٢/١: ١٢٣، وشرح الألفية ٣٩٢/١: ٣٩٣،وشرح الأشمونى ١١٢/١،والبهجية المرضية ص٨٥ .

(٤) ينظر: شرح الألفية ص٢٠ .

إعراب العلم المركب

نص ابن مالك في ألفيته على أن العلم المركب منه ما هو جملة، ولكنه لم يبين حكمه الإعرابي، وكذلك نص على المركب المزجي وأنه قد يكون مختوماً بـ (وَيْهِ) وغير مختوم بها، فإن لم يكن مختوماً بـ (وَيْهِ) فيعرب، ولكنه لم يبين وجه الإعراب، وكذلك لم يتعرض لحكم المركب تركيب مزج إذا كان مختوماً بـ (وَيْهِ) لذا أخذ عليه أبوحيان هذين الأمرين .

قال ابن مالك :

وجملةٌ وما بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

قال أبوحيان: " يريد ومن العلم الجملة نحو: تأبَّطْ شرّاً[1]، وهو أحد فُتَّاك العرب، وذرَّى حبّاً[2]، وبَرَقَ نَحْرُهُ[3]، وشاب قرناها، وغير ذلك ... ولم يبين حكمه وحكمه الحكاية فتقول: قام تأبط شراً، ورأيت تأبط شرّاً، ومررت بتأبطَ شرّاً، ثم ذكر أن المركب تركيب مزج يعرب إن كَمِلَ بلفظة غير (وَيْهِ) نحو: بعلبك ومعدى كرب ورَامَ هُرْمُزَ، ومارَسَرْجَس وحضرَموت، ولإعرابه طريقان: أحدهما: أن يعرب إعراب ما لا ينصرف فتقول: هذه حضرموتُ ورأيت حضرموت ومررت بحضرموتَ، والثاني: أن يعرب إعراب المضاف والمضاف إليه فتقول: هذه حضرُموت ورأيت حضرَموتٍ ومررت بحضرموتٍ، ولم يبين الناظم كيف إعرابه، وظاهر كلامه أنه لا يجوز فيه البناء، وفيه خلاف والصحيح جوازه فتقول: هذه حضرَموتَ ورأيت حضرَموتَ ومررت بحضرَموتَ[4]، ولم يتعرض الناظم لحكم المركب تركيب مزج إذا كمل بـ (وَيْهِ) نحو: سيبويه ونفطويه، ونَزْرَوَيه،

---

(١) تأبط شرا: جملة من فعل وفاعل مستكن ومفعول وهو اسم رجل، لأنه قدم على الحيّ وتحت إبطه حية فسمى بذلك، ينظر: الإقليد ١٧٢/١ .

(٢) ذرّى حبا: جملة من فعل وفاعل مستكن ومفعول وهو اسم رجل كان يَذْرِى حبا فغلب عليه

(٣) برق نَحْرُه: اسم رجل، وهو في الأصل جملة مركبة من فعل وفاعل ظاهر كان لنحره بريق، فقيل: برق نحره فغلب، ينظر: الإقليد ١٧٢/١ .

(٤) نعم ظاهر كلام ابن مالك في الألفية أنه لا يجوز فيه البناء، ولكنه نص في التسهيل على بنائه . ينظر: التسهيل ص٣٠، وكلامه في شرح الكافية الشافية موافق لما في الألفية – ينظر ٢٤٩/١ .

وابن درستويه، وابن خالويه، وابن شاهويه وكلهم نحاة لا يحفظ لهم سابعاً وهذا مبني على الكسر تقول: جاء سيبويه، ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه، وإنما لم يعرب لاختلاط الاسم الأول بالصوت وصيرورتهما اسماً واحداً فعومل معاملة الصوت كغاقٍ فبنى ونون إن نكر كما ينون غاق ... "[1] .

البيان والمناقشة :

ينقسم العلم إلى مفرد ومركب، فالمفرد كزيد، والمركب على ثلاثة أضرب: أحدها: تركيب الإضافة كعبدالله، وعبدالرحمن، فيعرب المضاف بما يقتضيه العامل، ويجر الثاني بالإضافة .

الثاني: تركيب الإسناد كَبَرقَ نَحْرُه وتأبَّطَ شَرًّا وذَرَّى حَبًّا، فيستعمل كما لو كان قبل التسمية به، ولا يثنى ولا يجمع ولا يصغر، ولا يضاف إلى ياء المتكلم، ولا ينسب إلا على صدره .

والثالث: تركيب المزج وهو ضربان :

أحدهما: أن يكون مختوماً بغير (ويه) كبعلبك وحضرموت .

الثاني: أن يكون مختوماً بـ (وَيْه) [2] .

والضرب الثاني من المركب تعين إعرابه على الحكاية ؛ لأن المقتضى للإعراب اعتوار المعاني المختلفة على المفردات، والجملة لا تقبله[3] .

وأما الضرب الثالث من أضرب المركب وهو المركب المزجي وهذا الضرب إما أن يكون مختوماً بـ (وَيْه)، أو غير مختوم، فإن كان غير مختوم بـ (وَيْه) ففي إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح في الجزأين حملاً على خمسة عشر وبابه فتقول: جاءني حضرَموتَ وبعلَبَكَّ، ورأيت حضرَموتَ وبعَلبكَّ، ومررت بحضرَ موت وببعلَبكَّ .

---

(١) منهج السالك ص٢٢ .

(٢) ينظر: الفاخر في شرح الجمل ٢/٧٦٩، ٧٧٠ .

(٣) ينظر: الإقليد ١/١٧٣ .

الثاني: أن يجعل الإعراب في الأول ويضاف إليه الثاني فتقول: جاءني حضرُموتٍ، ورأيت حضرَموتٍ، ومررت بحضرِموتٍ .

والثالث: إعرابه إعراب ما لا ينصرف فتقول: جاءني بعلبكُ، ورأيت بعلبكَّ، ومررت ببعلبكَّ، وهو الأفصح في إعرابه[1] .

وأما إن كان مختوماً بـ (وَيْه) كسيبويه ونفطويه ففي إعرابه لغتان: الفصحى بناؤه على الكسر تغليباً لجانب الصوت، ويليها الإعراب ممنوعَ الصرف[2] .

موقف بعض الشراح :

وضح ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطى إعراب العلم المركب سواء أكان مركباً إسنادياً أم مزجياً أم إضافياً، لكن ابن جابر الأندلسى نَبَّه على أن ابن مالك لم ينبه على حكم الجملة أو المركب الإسنادى[3] .

وأقول:

إن أبا حيان وافقه الصواب في هذا الأمر، لأن الأجدر بابن مالك أن يبين إعراب العلم المركب الإسنادى، وأوجه إعراب المركب المزجى، ولا عذر له في أنه ضمن بعض مؤلفاته هذه الأحكام ؛ لأن المطالع لألفية ابن مالك قد لا تتاح له مطالعة مؤلف آخر من مؤلفاته .

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/٢، والهمع ٢٨٢/١ .

(٢) ينظر: الهمع ٢٨٢/١ .

(٣) ينظر: شرح الألفية ص٧٥، وتوضيح المقاصد ٣٩٨/١: ٣٩٩، وأوضح المسالك ١٢٦/١، وشرح ابن عقيل ١٢٥/١، وشرح الألفية ٢٠١/١، وشرح الألفية ص٢١، وشرح الأشمونى ١١٦/١، والبهجة المرضية ص٨٦: ٨٧ .

حد المبتدأ

كانت عادة ابن مالك في أرجوزته ألا يذكر حداً جامعاً للأبواب النحوية، ولعل ذلك لطبيعة النظم ومقتضياته، وفي باب الابتداء لم يضع حداً للمبتدأ، واكتفى بالتمثيل فقط، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأن المثل لا يتوصل بها إلى تعرف الحقائق .

قال ابن مالك :

مُبْتَدَأ زَيْدٌ، وعَاذِرٌ خَبَرْ إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرُ مَنِ اعْتَذَرْ

وقال أبوحيان: " لم يذكر حداً للابتداء، وإنما أتى به مُثُلاً، والمثل لا يتوصل منها إلى تعرف حقائق الأشياء، وجرى في ذلك على أكثر عاداته في الأبواب "(١).

البيان والمناقشة :

تعددت ألفاظ النحاة في وضع حد للمبتدأ، وكل هذه الألفاظ تدل على معنى واحد هو أن المبتدأ: الاسم أو ما في تقديره المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، أو نحوها مخبراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل كافٍ .

قال ابن السراج: " المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء، ومن عوامل الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه "(٢) .

وفي هذا المعنى يقول الفارسي: " الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفة الاسم المبتدأ أن يكون مُعَرًّى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شئ، ومثاله: زيد منطلق، وعمرو ذاهب، والعلم حَسَنٌ، والجهل قبيح ... "(٣) .

---

(١) منهج السالك ص٣٦ .

(٢) الأصول ٥٨/١ .

(٣) الإيضاح العضدى ص٧٣ .

وقال الشمانيني مؤكداً هذا المعنى: " المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولا لثان، يكون الثاني حديثاً عن الأول ومسنداً إليه "(١) .

وقال ابن عصفور: " المبتدأ هو الاسم، أو ما هو في تقديره المجعول أول الكلام لفظاً أو نية على الوصف المتقدم "(٢) .

وقال في تعريف الابتداء: " هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظاً أو تقديراً مُعَرًّى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه "(٣) .

وحدَّه أبوحيان بحد مختصر، لكنه لا يخرج عن حد العلماء فقال: " وقد حددته بحد مختصر، وهو: المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة "(٤) .

موقف بعض الشراح :

عرَّف كل من ابن الناظم، وابن هشام، والأشموني المبتدأ، ولم يتعرضوا لكلام ابن مالك بشئ، وأجروا هذا التعريف على ما مثلَّ به ابن مالك(٥) .

أما ابن عقيل فقد جرى على عادته مهتماً بالمتن وحل ألفاظه، ولم يضع حداً للمبتدأ (٦) .

أما ابن جابر الأندلسي فانتقد إهمال ابن مالك في وضع حد للبمتدأ، فقال: " ليس في هذا البيت سوى المثال، وإعرابه، واكتفي بتمثيل المبتدأ عن حده، وفي هذا ما فيه من التقصير في البيان، ولا عذر لمن قدر على الوفاء فقصر "(٧) .

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٥٨ .

(٢) المقرب ص١٢٢ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) التذييل ٣/٢٥٦، ٢٥٧ .

(٥) ينظر: شرح الألفية ص١٠٥، وأوضح المسالك ١/٥٨٤: ١٨٦، وشرح الأشموني ١/١٧٧ .

(٦) ينظر: شرح الألفية ١/١٨٩ .

(٧) شرح الألفية ١/٢٥٩ .

وأما المكودى فقد وضع حداً للمبتدأ، ونبه على أن ابن مالك اكتفى بالمثال عن الحد[1] .

وأما السيوطى فقد وضع حداً للمبتدأ، وأن مثال ابن مالك: زيد عاذر كافٍ لانطباق الحد عليه[2].

وأقول:

إن أباحيان وافقه الصواب في هذا الأمر، وكان الأجدر بابن مالك أن يضمن ألفيته حداً للمبتدأ ؛ لأن النظم وإن كان يتطلب الإيجاز، ووضع طلباً للاختصار لا يمنع أن يتضمن حداً للباب المراد، وقد فعل ذلك ابن مالك في كافيته فوضع حداً للمبتدأ فقال :

الْمُبْتَدَا مَرْفُوعُ مَعْنًى ذو خبرْ أوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِفَاعِلٍ ظَهَرْ[3]

فكان يجب أن يضمن خلاصته الألفية حداً للمبتدأ، ولا يكتفى بالتمثيل ؛ لأن المثل لا يتوصل بها إلى تعرف الحقائق كما قال أبوحيان .

المبتدآت التي لا تدخل عليها الأفعال الناقصة

نص ابن مالك في ألفيته على أن (كان) وأخواتها، ترفع المبتدأ اسماً، وتنصب الخبر، ولم يحدد المبتدآت التي لا تدخل عليها (كان) وأخواتها، لذا أخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأن هناك من المبتدآت لا تدخل عليه (كان).

قال ابن مالك:

تَرْفَعُ كان الْمُبْتَدأ اسماً والخَبَرْ تَنْصِبُهُ، كَكان سَيِّدَاً عُمَرْ

قال أبوحيان: " ذكر أن (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ اسماً، وتنصب الخبر، وهذا إن كان عنى بذلك بعض المبتدآت، وبعض الأخبار، فكان ينبغى أن يبين ذلك البعض ويخصصه من سائر المبتدآت والأخبار، وإن عنى بذلك كل مبتدأ وخبر فهو خطأ محض ؛ لأن كثيراً من المبتدأ وكثيراً

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص٣٠ .

(٢) ينظر: البهجة المرضية ص١١٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٣٣٠ .

من الخبر لا تدخل عليهما (كان) ولا أخواتها كالمبتدأ إذا كان اسم شرط والخبر إذ كان جملة غير خبرية"[1].

البيان والمناقشة :

جرت عادة كثير من النحويين الذين اطلعت على مصنفاتهم بإطلاق القول في أن (كان) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل المبتدأ اسماً لها، والخبر خبراً لها دون التعرض لبعض المبتدآت التى تمنع من دخول هذه الأفعال عليها، والقليل من النحويين المتأخرين قد تعرض لهذه المبتدآت التي تمنع من دخول الأفعال الناقصة عليها ومن هؤلاء النحويين ابن عصفور، وابن مالك، وأبوحيان، وغيرهم[2] .

والمبتدآت التي لا تدخل عليها الأفعال الناقصة هي :

(١) لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ لازم التصدير كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام .

(٢) لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدإٍ مقرون بلام الابتداء ؛ لأن لها صدر الكلام، فلا يعمل فيما اقترنت به غير الابتداء .

(٣) لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدإٍ واجب الحذف إذا قُطِعَ النعت بالرفع: الحمدُ لله أهلُ الحمد أى: هو أهلُ الحمد .

(٤) لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدإٍ عادم التصرف كـ (ما) التعجبية .

(٥) لا تدخل الأفعال الناقصة على جملة سدت مسد الخبر كالجملة الطلبية نحو: زيد اضربه؛ لأن النحاة اتفقوا على منع وقوع الجملة الطلبية خبراً لهذه الأفعال ؛ لأن الأفعال الناقصة صفات لمصادر أخبارها، فمعنى قولك: كان زيدٌ قائماً: لزيد قيامٌ حصل فى الزمان الماضى، ومعني قولك: أصبح زيدٌ

---

(١) منهج السالك ص٥٢ .

(٢) ينظر: شرح الجمل ٣٧٩/١، ٣٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/١، ٣٣٧، والتذييل والتكميل ١٢٧/٤، ١٢٨ .

قائماً: لزيد قيام فى الزمن الماضى وقت الصباح، وكذا سائر الباب، إذ أن سائر هذه الأفعال الناقصة فيها معنى الكون مع قيد آخر[1] .

(٦) لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدإٍ يلزم الابتداء لنفسه نحو: الكلابُ على البقر ؛ لأنه لا تفارقه الابتدائية .

(٧) لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدإٍ واقع بعد (لله) في التعجب المسموع نحو: لله درك ! .

موقف بعض الشراح :

جرى كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطى على لفظ الألفية فشرحوه، ولم يتعرضوا للمبتدآت التي لا تدخل عليها الأفعال الناقصة[2] .

وأقول:

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن ابن مالك جرى فى نظمه هذا على عادة كثير من النحويين بإطلاق القول في أن (كان) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل المبتدأ اسماً لها، والخبر خبراً لها دون التعرض لبعض المبتدآت التي لا تدخل عليها الأفعال الناقصة، ولأن النظم طبيعته الإيجاز والاختصار .

---

(١) ينظر: الأساليب الإنشائية فى النحو العربى أ / عبدالسلام محمد هارون ص٤٤ .

(٢) ينظر: شرح الألفية ص١٢٨، وتوضيح المقاصد ٤٩٢/١، وأوضح المسالك ٢٣١/١، وشرح ابن عقيل ١٢٦٢، وشرح الألفية ٣٠١/١، ٣٠٢، وشرح الألفية ص٣٧، وشرح الأشمونى ٢١٩/١، والبهجة المرضية ص١٤٠ .

الأفعال الملحقة بـ (كان) في العمل

حصر ابن مالك في ألفيته (كان) وأخواتها في اثني عشر فعلاً، ولم يذكر شيئاً من الأفعال التي تلحق بـ (كان) في العمل، لذا أخذ عليه أبوحيان هذا الأمر لأن الأفعال الناقصة التي تجعل المبتدأ اسماً لها، والخبر خبراً لها أكثر مما ذكر .

قال ابن مالك:

كَكَان ظَلَّ بَاتَ أضْحَى أَصْبَحاً أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِئَ وانْفَكَّ .....

قال أبوحيان: " وهذه الأفعال أكثر مما ذكر هذا الناظم، فمن ذلك مما أجمع عليه أنه من هذا الباب، وأنه يرفع الاسم وينصب الخبر (جاء) في قولهم: ما جاءت حاجتك بمعنى: ما صارت حاجتك، فـ (ما) مرفوعة بالابتداء وهي استفهامية، والمعني أي شيء، و (جاءت) في موضع خبر المبتدأ، واسم (جاءت) ضمير يعود على (ما) على المعني لا على اللفظ من الإفراد، و (حاجتك) منصوب على أنه خبر (جاءت)، وقد روى: ما جاءت حاجتُك برفع الحاجة على أن تكون اسم (جاءت) و (ما) في موضع نصب خبراً لـ (جاءت) والمعنى: أى شيء صارت حاجتك، وكذلك أيضاً من هذا الباب (قَعَد) في قولهم: شَحَذّ شفرتَه حتى قعدت كأنها حِرْبَة أي حتى صارت، ففى (قعدت) ضمير يعود على الشفرة وهو اسم قعدت، ولا يتعدى بجاء وقعد غير مورد السماع، وهما المكانان المذكوران ... "[1] .

البيان والمناقشة :

جرت عادة النحويين على حصر (كان) وأخواتها في عشرة أفعال هي :

كان، وأصبح، وأمسى، وظل، وأضحى، وصار، وبات، ومازال، ومادام، وليس، فأصبح وأمسى متواخيان ؛ لأنهما لطرفى النهار، وظلّ وأضحى متواخيان ؛ لأنهما للنهار خاصة، وصار

(١) منهج السالك ص٥٣ .

وبات متواخيان ؛ لاشتراكهما في اعتلال العين، ومازال ومادام متواخيان لانعقاد معناهما بـ (ما)، وإن كانت (ما) في (مازال) نفياً، وفي (مادام) ظرفية، وكان وليس مفردتان، ويأتي ما انفك وما فتئ وما برح في معنى مازال، وراح في معنى أمسى، وغدا في معنى أصبح، و (ما) في معنى ليس[1] .

ويزاد على هذه الأفعال (مَرَّ) إذا لم يرد به المرور الذي هو: انتقال الخطا، بل يكون بمعنى (كان) نحو: مررت بهذا الأمر صحيحاً، أي: كان هذا الأمر صحيحاً .

وزيد أيضاً اسم الإشارة في نحو: هذا زيد قائماً .

وزيد أيضاً الفعل (ماوَنِيَ) ؛ لأن معناه معنى مازال وذلك نحو: ماوني زيد قائماً .

وزيد الفعل (جاء) في قولهم: ما جاءت حاجتك .

وزيد الفعل (قعد) في نحو: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة .

وزيد الفعل (آض) .

وزيد الفعل (عاد)[2] .

وقيل: يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لابد منه نحو: قام زيد كريماً، وذهب زيدٌ متحدثاً، فإن جعلته تاماً نصبت على الحال[3] .

موقف بعض الشراح:

اقتصر كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطى على الأفعال التي ذكرها ابن مالك، ولم يتعرضوا للأفعال التي تجري مجرى (كان) في العمل كما فعل أبوحيان[1] .

---

(١) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص١٠٥ .

(٢) ينظر: تفصيل ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١، ٣٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥٤/٣: ٣٥٦، والهمع ٤١٢/١: ٤١٦ .

(٣) ينظر: الهمع ٤١٦/١ .

وأقول:

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن من الأفعال التي أجريت مجرى (كان) في العمل فيه خلاف بين العلماء، ولأن النظم من طبيعته الإيجاز والاختصار، فلو تعرض ابن مالك في منظومته للأفعال التي تجرى مجرى (كان) في العمل ؛ لانتقض الغرض الذى من أجله وضع نظمه، فالصواب ما فعله ابن مالك ؛ لأنه اقتصر على الأفعال التي أجمع على عملها .

شروط بناء الفعل لما لم يسم فاعله

نص ابن مالك في ألفيته على كيفية بناء الفعل لما لم يسم فاعله، ولكنه لم يضمن نظمه ما يشترط في الفعل الذي يبنى لما لم يسم فاعله؛ لذا أخذ عليه أبوحيان هذا الأمر .

قال ابن مالك :

فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ، والْتَصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فى مُضِيٍّ كَوُصِلْ

قال أبوحيان: " ذكر شيئاً من كيفية بناء الفعل، ولم يذكر شرط جواز بناء الفعل، وشرطه أن يكون متصرفاً تاماً، أما التصرف فلا خلاف فيه، فلا يجوز بناء فعل التعجب وما أشبهه، وأما التمام ففيه خلاف ..... "[2].

البيان والمناقشة :

تنقسم الأفعال بالنسبة إلى جواز بنائها للمفعول وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

الأول: لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق، وهو الأفعال التي لا تتصرف نحو: نعم وبئس .

الثاني: يجوز بناؤه للمفعول لكنه مختلف فيه[1]، وهو (كان) وأخواتها المتصرفة.

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص١٢٨،١٢٩ ،وتوضيح المقاصد١/٤٩٢، وأوضح المسالك١/٢٣١، ٢٣٢، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٢، ٢٦٣، وشرح الألفية ١/٣٠٢، ٣٠٣، وشرح الألفية ص٣٧، وشرح الأشمونى ١/٢١٩، ٢٢٢، والبهجة المرضية ص١٤٠، ١٤١ .

(٢) منهج السالك ص١١٢ .

الثالث: وهو الذي لا خلاف في جواز بنائه للمفعول، وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة[٢].

ويشترط في الفعل الذي يجوز بناؤه للمفعول أن يكون متعدياً[٣]، وفي ذلك يقول الفارسي: " فالأفعال التي لا تتعدى لا تبنى للمفعول به، وذلك نحو: جلس وقام وذهب ونام "[٤].

وأن يكون الفعل متصرفاً تاماً، وألا يكون الفعل خاصاً بالطبائع والألوان والعاهات، وألا يكون فاعله منتصباً على التمييز، فلا يقال: كين زيدٌ، ولا شُرِف، ولا تُصُبِّبَ عرقاً، ولا أُنْعِمَ، ولا أُحْمِرَّ، ولا أُعْوِرَّ[٥].

موقف بعض الشراح :

جرى كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطى على ظاهر لفظ النظم، فحلوه وأوضحوا المراد منه: أن الفعل إن كان ماضياً يضم أوله، ويكسر ما قبل آخره كقولك في وَصَل، ودَحْرَج: وُصِلَ، ودُحْرِجَ، ولم يتعرضوا إلى ما يشترط في بناء الفعل لما لم يسم فاعله[٦].

---

(١) ينظر: تفصيل الخلاف في: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١، والتعليقة شرح المقرب لابن النحاس الحلبي ٢٧٠/١، ٢٧١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٥٤/٦: ٢٥٨

(٢) ينظر: المقرب لابن عصفور ص١١٧، والتعليقة لابن النحاس الحلبى ٢٧٠/١ .

(٣) ينظر: الجمل للزجاجى ص٧٧ .

(٤) الإيضاح العضدى ص١١١ .

(٥) ينظر: كشف المشكل في النحو ص٢٣ .

(٦) ينظر: شرح الألفية ص٢٣١، وتوضيح المقاصد ٥٩٩/٢، وأوضح المسالك ١٥٥/٢، وشرح ابن عقيل ١١٢/٢، ١١٣ ،وشرح الألفية ١٣٩/٢ ،وشرح الألفية صـ٦١ ،وشرح الأشمونى ٤١٤/١، ٤١٥، والبهجة المرضية ص٢١٠

وأقول:

إن أبا حيان وافقه الصواب في هذا الأمر، وكان ينبغي على ابن مالك أن يضمن ألفيته شرط بناء الفعل لما لم يسم فاعله ؛ لأن الأفعال ليست كلها يبني لما لم يسم فاعله، فمنها ما هو متفق على بنائه، ومنها ما هو مختلف في بنائه، وما اتفق على بنائه يشترط فيه أن يكون متصرفاً تاماً .

عامل النصب في المفعول له

نص ابن مالك في ألفيته على أن المفعول له منصوب، ولكنه لم يبين ما ينصبه، ولم يضع له تعريفاً ؛ لذا أخذ عليه أبوحيان هذين الأمرين .

قال ابن مالك :

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً، كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ

قال أبوحيان: " لم يذكر الناظم حداً للمفعول له جرياً على عادته في أكثر هذه الأرجوزة وذكر أن المفعول له يكون منصوباً ولم يبين في هذا البيت ما ينصبه، وفي نصبه خلاف ..... "(١) .

البيان والمناقشة : .

المفعول له هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت وفي الفاعل نحو: ضرب محمد ابنه تأديباً .

قال ابن مالك: "المفعول له وهو المصدر الآتي علة لفعل شاركه في الفاعل والزمان .. "(٢).

واختلف النحويون في ناصبه، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

---

(١) منهج السالك ص١٤٣ .

(٢) سبك المنظوم ص١٢٧ .

المذهب الأول: مذهب سيبويه :

ذهب سيبويه إلى أن عامل النصب في المفعول له هو مفهوم الحدث الذي قبله المصاحب في الأصل حرف الجر، سواء أكان مفهوم الحدث ظاهراً نحو: ضربت زيداً تأديباً، أم مقدراً نحو: أَحَدَبا على قومك أي: أجئت حدباً على قومك[1] .

قال سيبويه: " ... فهذا كله ينصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ... "[2] .

وقال: " اعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أَنْ) كما حذفت من (أَنَّ) جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذاك حذر الشر أي: لحذر الشر "[3] .

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول له ينتصب انتصاب المصادر أي أنه منصوب بفعل من لفظ الفعل المذكور، وليس منصوباً على إسقاط حرف الجر، ففي نحو: ضربت زيداً تأديباً، التقدير: ضربت زيداً أدبته تأديباً[4]، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي ؛ فلذلك لم يترجموا له، ويجعلونه من باب المصدر، فلم يفرد له باب[5] .

قال الفراء: " فنصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد يجعلوها حذراً، وإنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وفَرَقاً، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل"[6] .

---

(١) ينظر: الارتشاف ٢/٢٢١ .

(٢) الكتاب ١/٣٦٩، ٣٧٠ .

(٣) السابق ٣/١٥٤ .

(٤) ينظر: الارتشاف ٢/٢٢١، وشفاء العليل ١/٤٦١ .

(٥) ينظر: أسرار العربية ص١٨٩ .

(٦) معاني القرآن ١/١٧ .

المذهب الثالث: مذهب الزجاج :

ذهب الزجاج إلى أن المفعول لـــه منصوب بفعل محذوف من لفظ المذكور نحو: جئتك إكراماً، والتقدير: جئتك أكرمك إكراماً، وعليه فهو مطلق، وأجاز فيه أن يكون مفعولاً له[1] .

يقول الزجاج في قوله تعالى: { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ}[2]: " ونصب (حذر) على أنه مفعول له، والمعنى: خرجوا لحذر الموت فلما سقطت اللام نصب على أنه مفعول له، وجاز أن يكون نصبه على المصدر؛ لأن خروجهم يدل على حذر الموت حذراً "[3] .

فناصب المفعول له عند الزجاج أمران: إما الفعل المذكور، وإما فعل من لفظ الفعل المذكور، ويكون حينئذ منصوباً على المصدرية .

ورد ابن مالك رأى الزجاج بقوله: " ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا يدخل على الأنواع نحو: سار الجمزى[4] وعدا البشكى[5] ؛ ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل ويخبر عنه بما هو نوع له كقولك: كل جمزى سير، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك: ضربته تأديباً لم يصح فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج "[6] .

والقول عندى هو ما ذهب إليه سيبويه ؛ وذلك لأن نصب المفعول له على المصدرية يوجد الخلط بينه وبين المفعول المطلق، ولا يخفي ما بينهما من اختلاف المعنى، وأما نصبه نصب المصدر فلا

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/٢، والمساعد ٤٨٥/١، والتصريح ٣٣٧/١ .

(٢) من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٣) معانى القرآن وإعرابه ٣٢٢/١ .

(٤) الجمزى: وصف للعدو السريع للحمار . القاموس المحيط ١٧٦/٢ .

(٥) البشكى: وصف للناقة السريعة . القاموس المحيط ٣٠٥/٣ .

(٦) شرح التسهيل ١٩٨/٢ .

يجوز ؛ لأنه لو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا يدخل على الأنواع نحو: سار الجمزى، لذا قلت: إن القول عندى هو ما ذهب إليه سيبويه .

موقف بعض الشراح :

اقتصر كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطى على توضيح المراد من لفظ ابن مالك، والشروط التي تشترط لجواز نصب المفعول له، ولم يتعرضوا لعامل النصب في المفعول له[1] .

وأقول :

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن عامل النصب في المفعول له فيه خلاف وأقوال عدة، وهذا موضع تفصيل، وأرجوزة ابن مالك وضعت للإيجاز والاختصار، وقد نص ابن مالك على أن المفعول له منصوب، وهذا متفق عليه، وإنما المختلف فيه عامل النصب، ومن غير اللائق أن يدرج هذا الخلاف في هذه الأرجوزة .

مقدار المستثنى وشرطه وشرط المستثنى منه

في باب الاستثناء نص ابن مالك على الاستثناء بـ (إلا)، ولم يبين مقدار المستثنى ولا شروطه ولا شروط المستثنى منه ؛ لذا أخذ عليه أبوحيان هذا الأمر؛ لأنه أبهم، ولم يبين مقدار المستثنى ولا شرطه ولا شرط المستثنى منه .

قال ابن مالك:

ما اسْتُثْنِيَتْ الا مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ

(١) ينظر: شرح الألفية ص٢٧١، وتوضيح المقاصد ٦٥٤/٢، وأوضح المسالك ٢٢٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٦/٢،وشرح الألفية ٢٢٢/٢،وشرح الألفية ص٧٦ ،وشرح الأشمونى ٤٨٠/١، ٤٨١، والبهجة المرضية ص٢٥٤، ٢٥٥ .

قال أبوحيان: " ولم يبين الناظم مقدار المستثنى ولا شروطه ولا شروط المستثنى منه بل أبهم ذلك بقوله: ما استثنت الا، واختلف النحويون في القدر المستثنى بعد اتفاقهم على أنه إن كان مستغرقاً للمستثنى منه أو زائداً عليه نحو: له عنده عشرة إلا عشرة، أو إلا أحد عشر، فإنه لا يجوز أو أقل من المستثنى منه فإنه يجوز نحو: قام إخوتك إلا زيداً ... "[1] .

البيان والمناقشة : .

الاستثناء هو: استفعال من (ثنيت) عليه، أى: عطفت والتفت ؛ لأن المخرج لبعض الجملة عاطف عليها بانقطاع بعضها عن الحكم المذكور[2] .

وبمعنى آخر: الاستثناء هو: إخراج الثانى مما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك وهي: إلا، وغير، وسِوَى، وحاشى، وخلا، وعدا، وما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وزيد في هذه الأدوات لاسيما وبَلْهَ[3] .

شرط المستثنى منه :

يشترط في المستثنى منه ألا يكون نصاً، ولذلك لم يجز الاستثناء من أسماء الأعداد .

شرط المستثنى :

يشترط في المستثنى ألا يكون المستثنى مبهماً، فلا تقول: قام قومُ إلا بعضهم، لأن ذلك لا فائدة فيه، ويشترط في المخرج بالاستثناء أن يكون نصاً أو ظاهراً جارياً مجرى النص، ولا يجوز في إخراج ما هو مبهم في نفسه، فلا تقول: قام القوم إلا رجالاً ؛ لأنه قد يجوز أن يكون الرجال النصف أو أقل أو أكثر، فلا فائدة في الاستثناء إذ ذاك[4] .

---

(١) منهج السالك ص١٥٩ .

(٢) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٤٨٥/٢ .

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٨/٢ .

(٤) ينظر: السابق ٢٥٢/٢ .

مقدار المستثنى :

اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مساوياً للمستثنى منه، ولا أزيد أو أكثر منه، ويجوز أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه نحو: قام إخوتك إلا زيداً، واختلفوا فيما سوى ذلك كأن يكون المستثنى نصف المستثنى منه أو أكثر، ولهم في ذلك ثلاثة آراء :

الرأي الأول: رأى بعض البصريين :

يرى بعض البصريين أنه لا يجوز أن يكون المستثنى النصف ولا أكثر منه، بل يكون المستثنى دون النصف نحو: عندى عشرة إلا أربعةً، ولا يجوز: عندى عشرة إلا خمسة، ولا عندى عشرة إلا ثمانية[1] .

واحتج أصحاب هذا الرأى بأن المُخْرَج يجب أن يكون أقل من النصف أبداً، وما قل كان أحسن ؛ لأن العرب توقع لفظ العموم على الأكثر، فإذا استثنيت فإنما تستثنى الأقل ولا تعكس، فتوقع لفظ العموم على الأقل ليستثنى منه بعد ذلك الأكثر والنصف .

(١) ينظر: الارتشاف ٢/٢٩٥، ٢٩٦، والمساعد ١/٥٧١ .

ورُدَّ هذا المذهب بقوله تعالى: { قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً نِّصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً }[1] فالنصف نصف الليل، وجاز استثناؤه من الليل كله، والمعنى: قم نصف الليل أو أقل أو أكثر[2] .

الرأى الثاني: رأى الكوفيين ومعهم أبوعبيد والسيرافى :

يرى أكثر الكوفيين وأبوعبيد والسيرافى جواز كون المستثنى النصف فأكثر فتقول: عندى عشرة إلا خمسة، وعند عشرة إلا ثمانية[3] .

واحتجوا بالسماع الوارد من القرآن الكريم، قال تعالى: {قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً نِّصْفَهُ} فـ (نصفه) بدل من (قليلاً) والضمير عائد على الليل، وأطلق على النصف قليل، والمعنى: قم نصف الليل أو أقل أو أكثر[4] .

واختار هذا المذهب ابن مالك، وعضده بأدلة من السماع واردة في القرآن الكريم، كقولـــه تعالي: { وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ}[5] فمن سفه نفسه أكثر ممن لم يسفه، لأن المراد بمن سَفَه المخالفون لملة إبراهيم، وهم أكثر من الذين يتبعونها، وقال تعالي: { فَلاَ يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلاَّ القَوْمُ الخَاسِرُونَ }[6] لأن القوم الخاسرين هم غير المؤمنين، لقوله تعالى: { إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا }[7] »[8] .

الرأى الثالث: رأى بعض البصريين وبعض الكوفيين :

---

(١) الآيتان ٢، ٣ من سورة المزمل .

(٢) ينظر: شفاء العليل ٥٠٤/١ .

(٣) ينظر: الارتشاف ٢٩٦/٢، والهمع ٢٦٧/٢ .

(٤) ينظر: الجنى الدانى ص٥١٢، ٥١٣ .

(٥) من الآية ١٣٠ من سورة البقرة .

(٦) من الآية ٩٩ من سورة الأعراف .

(٧) الآيتان ٢، ٣ من سورة العصر .

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٩/٢ .

يرى بعض البصريين وبعض الكوفيين جواز أن يكون المستثنى النصف فما دونه، تقول: عندى عشرة إلا خمسةً، وعندى عشرة إلا ثلاثة[1] .

وأخذ بهذا الرأى ابن عصفور، فقال: " والمخرج لا يكون إلا النصف فما دونه "[2] .

وأرى أن ما ذهب إليه أكثر الكوفيين واختاره ابن مالك هو الصحيح، لورود السماع باستثناء النصف في قوله تعالى: {قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً نِّصْفَهُ} وورد باستثناء أكثر من النصف ومن ذلك قوله تعالى: { وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ}، لأن من سفه نفسه أكثر ممن لم يسفه، والسماع حجة قوية ولا داعى لتأويل هذه الآيات فالمعنى فيها واضح وظاهر وليس فيها أي احتمال .

موقف بعض الشراح :

اقتصر كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطى على توضيح ألفاظ الألفية، ولم يتعرضوا لمقدار المستثنى ولا شرطه ولا شرط المستثنى منه[3] .

وأقول :

إن أبا حيان وافقه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن هذا الإبهام غير لائق بمنظومة حوت أبواب النحو، فكان الأجدر بابن مالك أن يضمن ألفيته قيد المستثنى والمستثنى منه، ومقدار المستثنى، وهذا وإن كان فيه خلاف فينص على ما يختاره كما هي عادته في أرجوزته .

---

(١) ينظر: الارتشاف ٢/٢٩٦، والهمع ٢/٢٦٧ .

(٢) المقرب ص٢٣٤ .

(٣) ينظر: شرح الألفية ص٢٨٧، وتوضيح المقاصد ٢/٦٦٩، وأوضح المسالك ٢/٢٤٩، ٢٥٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٩، ٢١٠، وشرح الألفية ٢/٢٥٥، ٢٥٦، وشرح الألفية ص٨١، وشرح الأشمونى ٢/٥٠٢، ٥٠٣، والبهجة المرضية ص٢٦٧، ٢٦٨ .

عامل النصب في المستثنى بـ (إلا)

ذكر ابن مالك في باب الاستثناء أن الاسم حكمه النصب، ولم يتعرض لعامل النصب ؛ لذا أخذ عليه أبوحيان هذا الأمر .

قال ابن مالك:

مَا اسْتُثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ

قال أبوحيان: " وقوله ينتصب ذكر أن الاسم حكمه النصب، ولم يتعرض للناصب، وفيه خلاف ... "[1].

البيان والمناقشة :

نصب الاسم على الاستثناء يأتى في مواضع كثيرة منها: المستثنى المتصل الموجب والمنفي نحو: حضر القوم إلا خالداً، وما فهمت الدروس إلا درساً، والمنقطع نحو: اكتمل الطلاب إلا الكتب، والمستثنى المتقدم على المستثنى منه نحو: حضر إلا زيداً الطلاب .

وقد اختلف النحويون في ناصب المستثنى الواقع بعد (إلا) على سبعة مذاهب :

المذهب الأول: مذهب سيبويه والمبرد :

ذهب سيبويه والمبرد إلى أن ناصب المستثنى بـ (إلا) هو (إلا) نفسها[2] .

قال سيبويه: " هذا باب ما يكون استثناءً بـ (إلا) . اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين، فأحد الوجهين: أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق كما أن (لا) حين قلت: لا مرحباً ولا سلامُ لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق فكذلك (إلا) ولكنها تجئ لمعنى كما تجئ (لا) لمعني .

---

(١) منهج السالك ص١٦٠ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧١، ٢٧٢ .

والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً "[1] .

وقال المبرد: " وإذا قلت: جاءني إخوتك إلا زيداً، وزيد أحد إخوتك أوقعت عند السامع من قبل الاستثناء أنه فيمن جاء، فإذا قلت: إلا زيداً فإنما وقعت في موضع: لا أعنى زيداً منهم أو أستثنى زيداً منهم "[2] .

وكلام المبرد السابق يوضح لنا أنه جعل المستثنى بـ (إلا) منصوباً بها لا بفعل مضمر، وقد حكى السيرافى عنه أن المستثنى بعد (إلا) منصوب بفعل مضمر تقديره: أستثنى[3] .

ولم يسلم رأى سيبويه ومن تابعه من الاعتراض ؛ لأن الحرف لا يعمل إذا كان مختصاً باسم واحد إلا جراً، وأيضاً فإنه يبطل بـ (غير) وما في معناها من الأسماء، ألا ترى أنه منصوب وليس قبله (إلا)، فإذا ثبت أن الناصب في (غير) ليس هو (إلا) فكذلك الاسم المنصوب بعد (إلا) منصوب بما انتصب به غير[4] .

المذهب الثاني: مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى أن ناصب المستثنى بـ (إلا) هو الفعل المتقدم بواسطة (إلا)[5] .

ونسب هذا المذهب إلى أبي سعيد السيرافي وابن الباذش[6] .

وأخذ بهذا المذهب الجرجاني فقال: " والمستثنى منصوب بالفعل الذي قبله بوساطة (إلا) فإذا قلت: خرج القوم لم يكن الفعل بنافذ إلى شيء، فإذا أتيت بـ (إلا) أوْصَلَه إلى زيد، وكان فيه

---

(١) الكتاب ٢/٣١٠ .

(٢) المقتضب ٤/٣٩٦ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٣، ورصف المباني للمالقي ص٩١ .

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٢ .

(٥) ينظر: أسرار العربية ص٢٠١، والإنصاف ١/٢٦١، ٢٦٢ .

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٣ .

هذا المعنى الذي هو إخراجه من جملتهم كما أنك تقول: مررت بفلان فلا يتعدى بالباء فتقول: مررت بزيد، فتوصل الباءُ الفعلَ إلى زيد، ويكون فيه المعنى الذى تراه إلا أن (إلا) لم يجر زيداً، ونصب كما نصب ما بعد الواو في قولك: جاء البرد والطيالسة "[1] .

وقد رُدَّ هذا المذهب ؛ بأن الفعل لو كان عاملاً لكان في حكم الموجود، ولزم من ذلك جمع بين البدل والمبدل منه في غير اتباع ولا ضرورة[2] .

المذهب الثالث: مذهب ابن خروف :

ذهب ابن خروف إلى أن المستثنى بـ (إلا) منصوب بالفعل المتقدم وحده دون واسطة[3] .

ورُدَّ هذا المذهب ؛ لأنه لا نظير له، وذلك لأن المنصوب على الاستثناء بعد (إلا) لا مقتضى له غيرها ؛ لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عملَ ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير فوجب اجتنابه[4] .

المذهب الرابع: مذهب الزجاج :

ذهب الزجاج إلى أن المستثنى بـ (إلا) منصوب بفعل محذوف من معنى (إلا)[5].

ورُدَّ هذا المذهب بوجوه منها:

الأول: قد يرفع المستثنى ويجر مع وجود (إلا) نحو: ما جاءنى أحد إلا زيد .

الثاني: أن هذا يؤدى إلى إعمال معاني الحروف وهذا لا يجوز .

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٩/٢، وينظر: العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجانى، شرح الشيخ خالد الأزهرى ص١٩١ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٣/٢ .

(٣) ينظر: الارتشاف ٣٠٠/٢، والجنى الدانى ص٥١٦ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٧/٢، ٢٧٨ .

(٥) ينظر: الارتشاف ٣٠٠/٢، وشفاء العليل ٤٩٩/١، والهمع ٢٥٣/٢ .

الثالث: أن (غير) منصوبة في قولهم: قام القوم غير زيد، وليس في المثال (إلا)[1].

المذهب الخامس: مذهب الكسائي :

ذهب الكسائي إلى أن المستثنى بـ (إلا) منصوب بـ (أن) مقدرة بعد (إلا)[2] .

ورُدَّ هذا المذهب ؛ لأنه مبنى على ادعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه[3] .

ونسب إلى الكسائي أن المستثنى منصوب لمخالفته للأول، ورُدَّ هذا – أيضاً – لأن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في نحو: قام زيد لا عمرو ؛ لأن ما بعد (إلا) مخالف لما قبلها، ولوجب النصب في مثل: ما قام زيد لكن عمرو ؛ لأن ما بعد (لكن) مخالف لما قبلها[4] .

المذهب السادس: مذهب الفراء والكوفيين :

ذهب الفراء والكوفيون إلى أن العامل في المستثنى هو (إلا) المركبة من (إنْ) المخففة من الثقيلة و (لا) النافية، ثم أدغمت الكلمتان وصارتا كلمة واحدة، فإذا نصبت ما بعدها فقد غلبت حكم (إنْ)، والخبر محذوف، وإذا رفعت تكون قد غلبت حكم (لا) فعطفت[5] .

المذهب السابع: مذهب الخليل :

ذهب الخليل إلى أن المستثنى منصوب عن تمام الكلام، فالعامل فيه ما قبله من الكلام[6] .

واختار هذا المذهب ابن عصفور فقال: " ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام، وهو الصحيح وهو في ذلك بمنزلة التمييز "[7] .

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص٢٠٢، ٢٠٣ .

(٢) ينظر: رصف المباني ص٩١ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٩ .

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٣ .

(٥) ينظر: الإنصاف ١/٢٦١ .

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٣٣٠، ٣٣١ .

(٧) شرح الجمل ٢/٢٥٤ .

وأرى أن الصحيح من هذه المذاهب هو مذهب الخليل ؛ لموافقته للقياس، فكما انتصب التمييز عن تمام الكلام في نحو: تصبب زيد عرقاً انتصب المستثنى بـ (إلا) في نحو: حضر القوم إلا زيداً، ولسلامته مما يعترض عليه، وجميع المذاهب السابقة اعترض عليها

موقف بعض الشراح :

أوضح ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطي أن الاسم المستثنى بـ (إلا) في غير تفريغ سواء أكان متصلاً أم منقطعاً حكمه النصب، واختار ابن الناظم أن الناصب له (إلا) لا ما قبلها بتعديتها، ولا به مستقلاً، واختار ابن عقيل القول بأن الناصب له ما قبله بواسطة (إلا)، واختار ابن جابر أن الناصب له هو (إلا)، وكذلك الأشمونى، والسيوطي، وأوضحوا أن المفهوم من عبارته هنا أن الناصب للمستثنى هو (إلا)[1] .

وأقول :

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن ابن مالك ذكر أن المستثنى حكمه النصب، وقد فهم من عبارته أن العامل فيه النصب هو (إلا)، وهذا جلى من قوله:

مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ .

فهذه العبارة الموجزة فهم منها حكم المستثنى والعامل فيه، وهذا الإيجاز هو اللائق بالمنظومات ؛ لأنها وضعت للإيجاز والاختصار، ولا يليق بموضع الإيجاز أن يتعرض لخلاف العلماء في ذلك العامل ؛ لأن هذا الخلاف يقتضى البسط والتفصيل وهذا يحتاج إلى المبوسطات والموسوعات لا المنظومات .

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص٢٩١، ٢٩٢، وتوضيح المقاصد ٦٧٤/٢، وأوضح المسالك ٢٥٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢١١/٢، وشرح الألفية ٢٥٩/٢، وشرح المكودى ص٨١، وشرح الأشمونى ٥٠٣/١، والبهجة المرضية ص٢٦٧ .

مواضع زيادة اللام الجارة

نص ابن مالك في ألفيته على معانى اللام الجارة، ونص على زيادتها ولكنه لم ينص على مواضع الزيادة، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر لأنه نص على زيادتها، ولم ينص على مواضع الزيادة.

قال ابن مالك:

واللاَّمُ للمِلْكِ، وَشِبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَةٍ ايْضًا، وَتَعْلِيلٍ قُفِي

وَزِيدَ .....

قال أبوحيان: " الضمير في قوله: " وزِيدَ " عائد على اللام، ولم يبين مواضع الزيادة على عادته في الإبهام والإجمال، وذلك مخل جداً، وزيادتها في موضعين: أحدهما: في باب النداء نحو: يا بُؤْسَ لزيد ... وفي باب (لا) نحو قولهم: لا أبالك .....

والموضع الثاني: أنها تزاد في المفعول حال تأخره عن الفعل العامل نحو: ضربتُ لزيد، وقد جعلوا هذه زائدة ؛ لأن العامل في أقوى أحواله فلا يحتاج إلى تقوية وبابه الشعر ... وقد جعل بعضهم من زيادة اللام إذا كانت مقوية للعامل الذي ضعف بالتأخير ... "[1] .

البيان والمناقشة :

اللام الجارة ضربان: زائدة، وغير زائدة، فأما الزائدة فهي التي تجئ توكيداً وتعطي الكلام معنى أفضل من عدم وجودها، فهي تقوى الكلام[2]، وتزاد اللام في ثلاثة مواضع هي :

(١) تزاد مقوية لعمل العامل إذا ضعف عن عمله بتقديم معموله نحو: لِزيد ضربت أى: زيداً ضربت، ومنه قوله تعالى: { إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ }[3]، وقوله تعالى: { هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ }[1] .

---

(١) منهج السالك ص٢٤٥، ٢٤٦ .

(٢) ينظر: الغرة المخفية لابن الخباز ١٨٤/١، ١٨٥ .

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٢) أن يكون العامل فرعاً على الفعل، كقوله تعالى: { مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ }[٢] وقوله تعالى: { فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ}[٣]، ولا يفعل ذلك إلا بمتعد إلى واحد، ولا يفعل ذلك بمتعد إلى اثنين ؛ لأن دخول اللام على أحدهما ترجيح من غير مرجح، ودخولها عليهما تعدية لفعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد، ولا نظير له .

(٣) تزاد بين المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب (لا)، نحو قولهم: يا بؤسَ للحرب !، ولا أبالك، فاللام من قولهم: للحرب، ولك زائدة بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: يا بؤس الحرب، ولا أباك، ولا تزاد في غير هذه المواضع إلا في نادر كلام يحفظ ولا يقاس عليه[٤] .

موقف بعض الشراح :

وضح كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، والمكودى، والأشمونى، والسيوطى مواضع زيادة اللام، ولم يتعرضوا لكلام ابن مالك بشئ، وأنه لم ينص على مواضع زيادتها[٥] .

وأقول :

إن أبا حيان وافقه الصواب فى هذا الأمر ؛ لأن ابن مالك نص على أن اللام تأتى زائدة، فكان الواجب عليه أن يضمن نظمه مواضع زيادتها .

---

(١) من الآية ١٥٤ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٠٧ من سورة هود .

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥١٤/١، ٥١٥، والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٦٠٢/٢، ٦٠٣ .

(٥) ينظر: شرح الألفية ص٣٦٤، ٣٦٥، وتوضيح المقاصد ٧٥٤/٢، ٧٥٥، وأوضح المسالك ٢٩/٣، ٣٢، وشرح ابن عقيل ٢١/٣، وشرح الألفية ص٩٦، وشرح الأشمونى ٧٧/٢، ٧٨، والبهجة المرضية ص٣٠٣ .

زيادة الباء

أهمل ابن مالك في نظمه ذكر الباء الزائدة، واكتفى بذكر معانيها وحصرها في الاستعانة، والتعدية، والعوض وهي الداخلة على الأثمان والأعواض، والإلصاق، وأن تكون بمعنى (مع) أي للمصاحبة، وبمعنى (من) وهي للتبعيض، وبمعنى (عن)، ولم ينص على زيادتها؛ لذا أخذ عليه أبوحيان هذا الأمر .

قال ابن مالك:

با لُبَا استَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِق وَمِثْلَ مَعْ، ومِنْ، وعَنْ، بِهَا انْطِقِ

قال أبوحيان: " وأهمل الناظم ذكر الباء الزائدة وهي تعمل الجر كما تعمل غير الزائدة، وكان ينبغي أن ينبه على ذلك كما نبه على زيادة (مِن)، واللام، والكاف ... "[1] .

البيان والمناقشة :

الباء حرف مختص بالاسم، وملازم لعمل الجر، وهي ضربان: زائدة، وغير زائدة، فأما الزائدة فهي التي تجئ توكيداً، وتعطى الكلام معنى أفضل من عدم وجودها، وتأتي لتقوية معنى الكلام .

قال سيبويه: " وقد تكون (باء) الإضافة بمنزلتها[2] في التوكيد، وذلك قولك: ما زيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفي الانطلاق والذهاب ...، لو ألقى (الباء) استقام الكلام "[3] .

---

(١) منهج السالك ص٢٤٩ .

(٢) الضمير في (منزلتها) يعود إلى (من) الجارة ؛ لأنها تأتى زائدة لمجرد التوكيد في الكلام

(٣) الكتاب ٤/٢٢٥ .

وقال كذلك الأخفش، والفراء، والمبرد، وابن السراج، وأبوعلى الفارسى، وابن مالك، وغيرهم[1].

موقف بعض الشراح :

اقتصر ابن الناظم، والمرادى، وابن عقيل، والمكودى، والسيوطى، على المعانى التي ذكرها ابن مالك، والتمثيل لها، وأهملوا ذكر الباء الزائدة، كما أهملها صاحب النظم[2].

أما ابن هشام، والأشمونى فقد أوضحوا المعانى التي ذكرها ابن مالك، وزادوا عليها، وذكروا الباء الزائدة[3].

وأقول:

إن أبا حيان وافقه الصواب في هذا الأمر، لأن ابن مالك نبه على زيادة (من) و (اللام) و (الكاف) فكان الواجب عليه أن ينبه على زيادة الباء كما نبه على غيرها .

حكم الاسم المرفوع بعد (مذ) و (منذ)

نص ابن مالك فى منظومته على أن الاسم التالى لـ (مذ) و (منذ) قد يكون مرفوعاً، ولم يبين على أي ارتفع هذا الاسم، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر .

قال ابن مالك :

ومُذْ ومُنْذُ اسمانِ حَيْثُ رَفَعا أوْ أولِيَا الفِعْلَ، كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٦٢٦/٢، ٦٢٧، ومعانى القرآن ١٦٥/١، والمقتضب ٤٢١/٤، والأصول ٤١٣/١، وكتاب الشعر ٣٧٣/١، ٤٤١، وشرح التسهيل ١٥٣/٣، ١٥٤، والجنى الدانى ص٤٨، وشرح الأشمونى ٩٠/٢،وينظر :مواضع زيادة (الباء) في: الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر للبعلى ٥٩٨/٢، ٥٩٩ .

(٢) ينظر: شرح الألفية ص٣٦٦، وتوضيح المقاصد ٧٥٦/٢، ٧٥٧، وشرح ابن عقيل ٢٢/٣، وشرح الألفية ص٩٧، والبهجة المرضية ص٣٠٤ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣٥/٣: ٣٨، وشرح الأشمونى ٨٨/٢: ٩٠ .

قال أبوحيان: " وقوله: (حيث رفعا) ظاهر في أن الرفع بعدهما إنما هو بهما ؛ لأنه نسب الرفع إليهما، ولم يبين الناظم على أي شيء ارتفع الاسم وفي العامل للرفع أربعة أقوال ..... "[1] .

البيان والمناقشة :

(مذ) و (منذ) تستعملان حرفي جر إذا جُرَّ ما بعدهما، واسمين إذا ارتفع ما بعدهما، ولهما ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يليهما اسم مجرور نحو: ما رأيته منذ أو مذ يومِ الجمعة، وهما في هذه الحالة حرفا جر بمعنى (من) إن كان الزمان ماضياً، أو بمعنى (في) إن كان الزمان حاضراً نحو: ما رأيته مذ أو منذ يوم الخميس أو منذ ساعتنا، وبمعنى (من) و (إلى) إن كان معدوداً نحو: ما رأيته مذ أو منذ أربعة أيام، وقيل: هما في هذه الحالة ظرفا زمان .

الحالة الثانية: أن يليهما جملة، والكثير أن تكون جملة فعلية، وهما حينئذ ظرفا زمان أضيفا إلى الجملة بعدهما .

الحالة الثالثة: أن يليها اسم مرفوع، نحو: ما رأيته مذ يومُ الجمعة أو منذ يومان[2].

وقد اختلف النحويون في حكم الاسم المرفوع بعد (مذ) و (منذ) ولهم في ذلك أربعة مذاهب :

المذهب الأول: مذهب المبرد :

ذهب المبرد إلى أن (مذ) و (منذ) مبتدآن، وما بعدهما خبر لهما، ويقدران في المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد إن كان الزمان حاضراً أو محدوداً فإذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فالتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة .

قال المبرد: " هذا باب مذ ومنذ، أما (مذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفوضاً على معنى، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبر غير أنها لا تقع في الابتداء ؛ لقلة تمكنها وأنها

(١) منهج السالك ص٢٥٥ .

(٢) ينظر: الجنى الداني ص٥٠١، ٥٠٢ .

لا معني لها في غيره وذلك قولك: لم آته مذ يومان، وأنا أعرفه مذ ثلاثون سنة وكلمتك مذ خمسة أيام، والمعنى – إذا قلت لم آته مذ يومان – أنك قلت: لم آره ثم خبرت بالمقدار والحقيقة والغاية فكأنك قلت: مدة ذلك يومان، والتفسير: بيني وبين رؤيته هذا المقدار، وكل موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه ...، فأما (منذ) فمعناها – جررت بها أو رفعت بها – واحد ... "[1].

ونسب هذا المذهب لابن السراج وأبي على الفارسي[2].

ورُدَّ هذا المذهب ؛ لأن فيه لزوم الابتداء بالنكرة بلا مسوغ، أو معرفة بلا تعريف معتاد[3].

المذهب الثاني: مذهب أكثر الكوفيين :

ذهب أكثر الكوفيين إلى أن المرفوع بعد (مذ) و (منذ) فاعل لفعل محذوف تقديره: مذ مضي يومان، أو كان يومان، وعلى هذا فهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقى فاعلها[4].

واختار هذا المذهب ابن مالك[5].

المذهب الثالث: مذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين :

ذهبوا إلى أن (مذ) و (منذ) ظرفان في موضع رفع خبر مقدم وما بعدهما مبتدأ مؤخر، نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومان، فالتقدير: بيني وبين لقائه يومان[6].

---

(١) المقتضب ٣/٣٠، ٣١ .

(٢) ينظر: الارتشاف ٢/٢٤٣، والجنى الداني ٥٠١، ٥٠٢، والهمع ٢/٢٢٥ .

(٣) ينظر: المساعد ١/٥١٠، وشفاء العليل ١/٤٧٤ .

(٤) ينظر: المغنى ١/٣٣٥، والهمع ٢/٢٢٦ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٧ .

(٦) ينظر: المساعد ١/٥١٥، والهمع ٢/٢٢٥ .

ونسب هذا المذهب لسيبويه[1] .

ورُدَّ هذا المذهب لعدم اطراد هذا التقدير، ولأنه لا يخفي ما فيه من التعسف ؛ لأنه تقدير ما لم يصرحوا به في موضعٍ ما[2] .

المذهب الرابع: مذهب الفراء :

ذهب الفراء إلى أن ما بعد (منذ) المرفوع خبر لمبتدأ محذوف، بناءً على أنها مركبة من (مِنْ) و (ذو) الطائية، فحذفت الواو طلباً للخفة، وما بعدها صلة[3] .

ورُدَّ هذا المذهب لأن دعوى التركيب لا دليل عليها، والأصل البساطة .

وأرى أن الصحيح من هذه المذاهب هو مذهب أكثر الكوفيين ؛ لأن فيه تخلصاً من الابتداء بالنكرة بلا مسوغ إن ادُّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعي التعريف، وفيه تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر، ولأن فيه إجراء مذ ومنذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعني فهو أولي من اختلاف الاستعمال[4] .

موقف بعض الشراح :

أوضح ابن الناظم أن اسم الزمان بعد (مذ) و (منذ) يرفع ويجر، فإذا رفع فهما اسمان مبتدأن، وما بعدهما خبر لهما، وإذا جر ما بعدهما فهما حرفا جر، وقد تليهما الأفعال فيحكم بظرفيتهما، وإضافتهما إلى الجمل[5] .

---

(١) ينظر: الارتشاف ٢/٢٤٣ .

(٢) ينظر: المغني ١/٣٣٥، والمساعد ١/٥١٥، والهمع ٢/٢٢٦ .

(٣) ينظر: المغني ١/٢٣٥ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٧ .

(٥) ينظر: شرح الألفية ص٣٧٢ .

أما المرادى فوافق ابن الناظم في ذكر أحوال (مذ) و (منذ) الثلاثة، ولكنه نص على خلاف العلماء في الاسم المرفوع، وأن ابن مالك أشار في هذا النظم إلى الأحوال الثلاثة التي سبق ذكرها[1].

وتصدى المرادى – كعادته – مدافعاً عن ابن مالك، فأجاب عما أورده أبوحيان فقال: " فإن قلت: لا تؤخذ أحكامهما من عبارته .

قلت: أما الأولى فالمفهوم من قوله: (رفعاً) أنهما مبتدأن ؛ لأنهما لا يرفعان ما بعدهما إلا إذا جعل خبرهما ؛ لأن المبتدأ رافع الخبر على الأصح .

وأما الثانية فتفهم من ظاهر قوله: (أو أوليا الفعلَ) أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة ؛ لأن من جعلهما في ذلك مبتدأين وقدر بعدهما زماناً هو الخبر فلم يولهما الفعل إلا لفظاً .

وأما الثالثة: فقد عدهما مع حروف الجر "[2] .

أما ابن هشام فذكر حالتين من حالات استعمال (مذ) و (منذ)، وذكر ثلاثة أقوال من أقوال العلماء في الاسم المرفوع بعدهما[3] .

وابن عقيل أشار إلى الحالات الثلاث لـ (منذ) و (مذ) وأن بعض العلماء جعلهما مبتدأين، والمرفوع بعدهما خبر لهما، وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما[4] .

وأما المكودى فقد أشار إلى حالتين من حالات (مذ) و (منذ) وذكر أنهما مبتدأن، وما بعدهما خبر[5] .

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٧٦٦، ٧٦٧ .

(٢) انظر: انظر السابق ٢/٧٦٩، ٧٧٠ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣/٦٠، ٦٢ .

(٤) ينظر: شرح الألفية ٣/٣٠، ٣١ .

(٥) ينظر: شرح الألفية ص٩٨ .

وأما الأشموني فقد ذكر الحالات الثلاث لـ (مذ) و (منذ) وأقوال العلماء في رفعهما[1] .

وأما السيوطي فاقتصر على ذكر الأقوال في رفع (مذ) و (منذ) والاسم بعدهما، وصحح القول بأنهما مبتدآن وما بعدهما خبر[2] .

(١) ينظر: شرح الأشموني ٢/١٠٠، ١٠١ .

(٢) ينظر: البهجة المرضية ص٣٠٧ .

وأقول :

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن ابن مالك يفهم من عبارته " حيث رفعا " أنهما مبتدأن، وما بعدهما خبرهما، لأن المبتدأ يرفع الخبر على الأصح، فأجرى النظم على اختياره، وله اختيار آخر في غير الألفية حيث قال: " وليس قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين "[1]، وأيد هذا الاختيار في شرح التسهيل[2] .

مصدر (فعَّل) مهموز اللام

نص ابن مالك في ألفيته على أن مصدر (فَعَّل) هو (تفعيل) سواء أكان صحيح اللام، أم معتلها، وهذا واضح من تمثيله: قَدَّس تقديساً، وزكى تزكية، ولم يتعرض ابن مالك للمهموز اللام؛ لذا أخذ عليه أبوحيان هذا الأمر .

قال ابن مالك:

وغَيْرُ ذِى ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً، .....

قال أبوحيان: " وإن كان صحيح اللام فظاهر كلام المصنف أن مصدره التفعيل كالتقديس، وقد جاء فيه التفعلة وليس بالقياس، قالوا: كرَّم تَكْرِمة، وذَكَّرِ تذكرة، وجَرَّب تجربة، وتَمَّمَ تتمة، وقَدَّم تقدمة، وحَلَّل اليمين تَحلَة، وعَلَّل تعلَة، وغَرَّر تغرة، وجاء الفعَّال وليس بقياس قالوا: كلم كِلاَّمَاً، وجَهَّل جِهَّالاً، وكَذَّب كِذَّاباً، وإن كان مهموزاً فقد أهمله المصنف ويجوز فيه الوجهان نحو: خَطَّأ تخطيئاً، وهَنَّأ تهنيئاً ونَبَّأ تنبيئاً إجراء له مجرى الصحيح غير المهموز، وخطأ تخطئة وهنَّأ تهنئة إجراء له مجرى المعتل ..... "[3] .

---

(١) التسهيل ص٩٤ .

(٢) انظره في ٢/٢١٧ .

(٣) منهج السالك ص٣٤٥ .

البيان والمناقشة :

الفعل (فَعَّل) – بتشديد العين – يأتي مصدره على تفعيل، سواء أكان صحيح اللام أم مهموزها أم معتلها، غير أنه إن كان صحيح اللام بقي على تفعيل من دون تغيير نحو: كَرَّم تكريماً، وكَلَّم تكليماً، وبين تبييناً، وقوم تقويماً[1] .

وقد يأتي فيه تفعلة بحذف ياء التفعيل والتعويض عنها تاء نحو: جَرَّب تجربة، وقدم تقدمة[2].

قال ابن جنى: " وإذا كانت (تَفْعِلَة) قد جاءت فيما لو جاء على (تفعيل) لم تجتمع فيه الياءات، فأن يلزم ما لو جاء مصدره على أصله لاجتمعت فيه الياءات أجدر، وذلك قولهم: قدمته تقدمة وجربته تجربة "[3] .

وإن كان مهموز اللام نحو: خطأ وهنأ وجزأ، فقد يأتي على (تفعيل) من غير تغيير فتقول: تخطيئاً وتهنيئاً وتجزيئاً، وقد تحذف ياء التفعيل، ويعوض عنها تاء فتقول: تخطئة وتهنئة وتجزئة[4] .

وإن كان معتل اللام تحذف ياء التفعيل وتعوض عنها تاء نحو عزى تعزية[5] ..

وقد يؤتى بالمعتل اللام على أصله من غير حذف ياء التفعيل، وفي ذلك يقول ابن جنى: " وقد جاء تفعيل فيما اعتلت لامه على الأصل وهو قليل، وجاء على أصله ليريك كيف كان سبيل غيره من المعتل أن يكون لو جاء على أصله، قال الراجز[6] :

---

(١) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء د / أحمد حسن كحيل ص٤٥ .

(٢) ينظر: الكفاية في النحو لحمدين محمود ص١٢٠ .

(٣) المنصف ١٩٥/٢ .

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي ١٦٤/١ .

(٥) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه د / خديجة الحديثى ص٢١٨ .

(٦) من الرجز، ولم أقف له على نسبة من مواضعه: شرح الشافية للرضى ١٦٥/١، والكفاية في النحـــو ص١٢، والتصريح ٧٦/٢، وشرح الأشمونى ٢٣٥/٢ .

فَهِيَ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيَّاً كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيا

وقياسه: تنزية "[1] .

وقد يأتى مصدر (فَعَّل) على (فِعَّال) نحو: كَذَّب: كِذَّابا[2] .

موقف بعض الشراح :

اقتصر كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، والمكودى، والسيوطي على توضيح لفظ ابن مالك، ولم يتعرضوا لمصدر (فَعَّل) مهموز اللام، وإنما قصروا حديثهم على صحيح اللام أو معتلها[3] .

أما ابن عقيل فقد نبه على أن المصنف لم يذكر مهموز اللام، وذكر أمثلة لمهموز اللام، والأشمونى كذلك تعرض في حديثه لما كان مهموز اللام، ولم يتعرض للمصنف بشيء[4] .

وأقول:

إن أبا حيان وافقه الصواب في هذا الأمر، وكان من الواجب على ابن مالك، أن يتعرض للمهموز اللام ولو بمثال كما فعل ذلك مع الصحيح والمعتل اللام .

ماهية (ما) وإعرابها في (ما أفعله !)

في باب التعجب نص ابن مالك على صيغتي التعجب وهما: ما أفعل، وأفعل به، ولم يتعرض إلى ماهية (ما) ولا إعرابها، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر .

---

(١) المنصف ١٩٥/٢ .

(٢) ينظر: الكفاية في النحو ص١٢٠ .

(٣) ينظر: شرح الألفية ص٤٣٦، وتوضيح المقاصد ٨٦٥/٢، وأوضح المسالك ٢٨٣/٣، وشرح الألفية ص١١٦، والبهجة المرضية ص٣٥١ .

(٤) ينظر: شرح الألفية ١٢٩/٣، وشرح الأشمونى ٢٣٤/٢، ٢٣٥ .

قال ابن مالك :

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّباً أو جِئ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

قال أبوحيان: " ولم يتعرض الناظم للكلام على ماهية (ما) ولا على إعرابها، فنقول أما (ما) فهي اسم مرفوع على الابتداء بلا خلاف ... واختلفوا من أي قسم هي، فذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أنها نكرة تامة بمعنى شيء، ولزم لفظها التعجب، وخبرها (أفعل) واختلف قول أبي الحسن الأخفش فيها ... وروى عنه وعن طائفة من الكوفيين أنها موصولة و (أفعل) صلة لها، والخبر محذوف ... وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن (ما) استفهامية ودخل الكلام معنى التعجب ... "[1] .

البيان والمناقشة :

التعجب هو: انزعاج النفس لأمر خفى سببه، وخرج عن نظائره[2] وللتعجب صيغتان قياسيتان هما: ما أفعله وأفعل به .

واتفق النحويون على أن (ما) في (ما أفعله) اسم مرفوع على الابتداء، واختلفوا في نوعها على أربعة مذاهب :

المذهب الأول: مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين :

ذهبوا إلى أن (ما) التعجبية مبتدأ وهي نكرة تامة بمعنى شيء، والجملة بعدها في محل رفع خبر، والتقدير في نحو: ما أحسن زيداً: شيء أحسن زيداً .

قال الخليل: " قولهم: ما أحسن زيداً، وما أكرم عمراً، وهو في التمثال بمنزلة الفاعل والمفعول به كأنه قال: شيء حسن زيداً "[3] .

---

(١) منهج السالك ص٣٧٠ .

(٢) ينظر: ثمار الصناعة للدينوَرى ص٣٠١ .

(٣) الجمل في النحو المنسوب للخليل ص٧٨ .

وقال سيبويه: " هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجري الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسن عبدالله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك، شيء أحسن عبدالله ودخله معني التعجب "[1].

المذهب الثاني: مذهب الفراء :

ذهب الفراء إلى أن (ما) التعجبية استفهامية مبتدأ، والجملة بعدها خبر عنها والتقدير: أي شيء أحسن زيداً .

قال الفراء عند قوله تعالي: { فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ }[2]: " فيه وجهان: أحدهما: معناه: فما الذي أصبرهم على النار ؟ والوجه الآخر: فما أجراهم على النار"[3] .

ورُدَّ مذهب الفراء بأن الاستفهام المتضمن تعجباً لا يليه غالباً إلا الأسماء، نحو قوله تعالي: { الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ }[4] و(ما) هذه مخصوصة بالأفعال[5] .

المذهب الثالث: مذهب الأخفش وبعض الكوفيين :

ذهب الأخفش في أحد قوليه، وبعض الكوفيين إلى أن (ما) معرفة ناقصة وهي اسم موصول بمعنى (الذي)، والجملة بعدها صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والخبر محذوف، والتقدير: الذي أحسن زيداً شيء عظيم[6] .

ورُدَّ هذا المذهب ؛ لأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

---

(١) انظر: الكتاب ٧٢/١ .

(٢) من الآية ١٧٥ من سورة البقرة .

(٣) معاني القرآن ١٠٣/١ .

(٤) الآيتان ١، ٢ من سورة الحاقة .

(٥) ينظر: المساعد ١٤٨/٢ .

(٦) ينظر: شفاء العليل ٥٩٩/٢ .

أحدهما: تقديم الإفهام وتأخير الإبهام، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام كما فعل بضمير الشأن ومفسره .

الثاني: كون الخبر ملتزم الحذف دون شيء يسد مسده، والمعتاد في الخبر الملتزم الحذف أن يسد مسده شيء يحصل به استطالة كما فعل بعد (لولا) فالحكم بموصولية (ما) وكون الخبر محذوفاً دون استطالة له حكم بما لا نظير له[1] .

المذهب الرابع: مذهب الأخفش :

ذهب الأخفش – في قوله الثاني – إلى أن (ما) نكرة ناقصة، وهي موصوفة مبتدأ، والجملة بعدها في محل رفع صفة لـ (ما) والخبر محذوف وجوباً والتقدير: شيء أحسن زيداً عظيم[2] .

وأرى أن الصحيح من هذه المذاهب هو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ؛ لأن هذا المذهب قد صححه كثير من العلماء، ولأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا ريب إن الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصاً فيتعين كون الثاني مقتضياً للإبهام وهو (ما)، ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة[3] .

موقف بعض الشراح :

وضح ابن الناظم المراد من البيت وذكر مذهبين فقط من مذاهب العلماء في (ما) واختار مذهب سيبويه[4] .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١ .

(٢) ينظر: الارتشاف ٢/٣٣، والمساعد ٢/١٤٨ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢ .

(٤) انظر: شرح الألفية ص٤٥٥، ٤٥٦ .

والمرادى كذلك وضح المراد من البيت، ولكنه ذكر مذاهب العلماء الأربعة في (ما) واختار مذهب سيبويه[1] .

وابن هشام كذلك وضح المراد من البيت، واقتصر على ذكر مذهب سيبويه والأخفش في (ما)، ولم يكن له اختيار[2] .

أما ابن عقيل فاقتصر على توضيح النظم وأن للتعجب صيغتين هما ما أفعله، وأفعِلْ به، ولم يتعرض لمذاهب العلماء في ماهية (ما) ولا إعرابها[3] .

وأما المكودى فقد اهتم بلفظ النظم وحله وتوضيحه، ولم يتطرق لخلاف العلماء في ماهية (ما) ولا إعرابها[4]، والسيوطي كذلك[5] .

وقد أشار الأشمونى إلى مذاهب العلماء في ماهية (ما) وإعرابها[6] .

وأقول :

إن أبا حيان وافقه الصواب في هذا الأمر ؛ لأنه من الواجب على ابن مالك أن يضمن ألفيته ماهية (ما) وإعرابها، أو يكتفى في بنائه لهذا الباب على اختياره، ولا يتعرض إلى المذاهب ؛ لأن تعرضه للمذاهب لا يتفق هو وطبيعة النظم المقتضية إيجازاً واختصاراً .

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٢/٨٨٥، ٨٨٦ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣/٢٥٠، ٢٥١ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/١٤٧، ١٤٨ .

(٤) ينظر: شرح الألفية ص١٢٥، ١٢٦ .

(٥) ينظر: البهجة المرضية ص٣٦١، ٣٦٢ .

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٢/٢٦٢، ٢٦٣ .

الفصل الثالث

المآخذ على ما أُجمِلَ وحقه التفصيل

من الأهداف التي أرادها أبوحيان أن تكون في شرحه أن يفصل ما أجمله ابن مالك في نظمه، فقال: " فالغرض من هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها أبو عبدالله محمد بن مالك الجيّاني ... في مقاصد ثلاثة: المقصد الأول: تبيين مقيد أطلقه، وواضح أغلقه، ومخصص عمَّمه، ومعين أبهمه، ومفصل أجمله، وموجز طوله ... "[1] .

وإليك بياناً بأهم المآخذ المختارة للدراسة في هذا الموضع :

١- أل وأداة التعريف فيها .

٢- شروط جملة الخبر المبتدأ .

٣- حكم توسط خبر كان وأخواتها بينها وبين الاسم .

٤- حذف النون من مضارع (كان) .

٥- عسى بين الفعلية والحرفية .

٦- دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية .

---

(١) منهج السالك ص١ .

أل وأداة التعريف فيها

ظاهر كلام ابن مالك في الألفية يقتضى أن حرف التعريف (أل) بكما لها، أو اللام فقط، وأطلق كلامه مجملاً، وهذا الموضع موضع تفصيل ؛ لذا أخذ عليه أبوحيان هذا الأمر

قال ابن مالك:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أو اللاَّمُ فقط فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فيه: النَّمَطْ

قال أبوحيان: " ظاهر كلامه يقتضى أن (أل) أو اللام حرف تعريف، أي أحدهما، فيجوز أن تكون (أل) وأن تكون اللام، وليس كذلك بل هما قولان للنحويين أحدهما اللام وحدها وهو مذهب سيبويه، الثاني أنها أل وأنها موضوعة على حرفين بمنزلة قد وهل، والاستدلال لهذين القولين وعليهما يذكر في غير هذا، وإنما أتى بالهمزة على مذهب سيبويه توصلاً إلى النطق بالساكن "[1] .

البيان والمناقشة :

ذكر النحاة أن من أنواع المعارف: المعرف بالأداة نحو: الرجل، واختلف في هذه الأداة هل أداة التعريف أل؟ أم اللام وحدها والألف وصل ؟ وهذا الخلاف ينحصر في ثلاثة مذاهب[2] :

المذهب الأول: مذهب سيبويه وأكثر البصريين :

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن أداة التعريف اللام وحدها، وجئ بالهمزة للتوصل بها إلى النطق بالساكن[3] .

قال سيبويه: " وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد "[4] .

---

(١) منهج السالك ص٣٣ .

(٢) ينظر: شفاء العليل للسلسيلي ٢٦٥/١ .

(٣) ينظر: معاني الحروف للرماني ص٦٩ .

(٤) الكتاب ٢١٦/٤ .

وقال: " و (أل) تعرف الاسم في قولك: القوم، والرجل "[1] .

واستدل أصحاب هذا الرأى بتخطى حرف الجر أداة التعريف وإعماله فيما بعده نحو: مررت بالرجل، فلو كان الأصل (أل) لكان في تقدير الانفصال، وكان يجب أن يقع قبل الجار، كما أن الحروف التي لا تمتزج بالكلمة كذلك ألا ترى أنك تقول: هل بزيد مررت ؟ ولا تقول: بهل زيد مررت ؟ فلولا أن حرف التعريف بمنزلة الزاى من زيد ما تخطاه العامل[2] .

المذهب الثاني: مذهب الخليل :

ذهب الخليل إلى أن (أل) بكمالها أداة التعريف، وهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة قد وهل، والهمزة همزة قطع[3] .

---

(١) السابق ٤/٢٢٦ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٥ .

(٣) ينظر: معانى الحروف للرمانى ص٦٩، والمفصل للزمخشري ص٣٢٦ .

وأخذ بهذا المذهب ابن كيسان[1] .

قال سيبويه موضحاً مذهب الخليل: " ... وقال الخليل: ومما يدل على أن (أل) مفصولة من الرجل، ولم يُبْن عليها، وأن الألف واللام فيها بمنزلة قد، قول الشاعر[2] :

دَعْ ذَا وعَجِّلْ ذا وألحِقْنَا بِذَل بالشَّحْمِ إنَّا قَدْ مَلِلْنَاهِ بَجَلْ

قال: هى ههنا كقول الرجل وهو يتذكر: قَدِىَ، فيقول: قد فَعَل، ولا يفعل مثل هذا علمناه بشيء مما كان من الحروف الموصولة، ويقول الرجل: أَلِى، ثم يتذكر، فقد سمعناهم يقولون ذلك، ولولا أن الألف واللام بمنزلة (قد) و (سوف) لكانتا بناءً بُنِىَ عليه الاسم لا يفارقه، ولكنهما جميعاً بمنزلة (هَلْ) و (قد) و(سوف) تدخلان للتعريف وتَخْرجان "[3] .

المذهب الثالث:

أداة التعريف (أل) بكمالها، والهمزة همزة وصل أي: إن الهمزة جزء الأداة، ونسب هذا المذهب إلى الخليل وسيبويه[4] .

ولابن مالك في هذا المسألة اختياران :

الاختيار الأول: اختار رأى الخليل وصححه، فقال: " على أن الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر ... "[5] .

الاختيار الثاني: اختار مذهب الخليل وسيبويه معاً وهو أن أداة التعريف (أل) بكمالها، والهمزة همزة

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٢١٨ .

(٢) البيت من الرجز نسبه سيبويه لغيلان بن حريث (ذو الرمه) وليس بديوانه من مواضعه: المقتضب ١/٢٢٢، ورصف المباني للمالقي ص٧٠، والتذييل والتكميل ٣/٢١٩ .

(٣) الكتاب ٣/٣٢٥ .

(٤) ينظر: شفاء العليل ١/٢٦٥ .

(٥) شرح التسهيل ١/٢٥٤، وينظر: شرح الكافية الشافية ١/٣١٩ .

وصل، فقال: " وهي أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه "[1] .

وأرى أن المذهب الصحيح هو مذهب سيبويه القائل بأن أداة التعريف هي اللام، ودخلت همزة الوصل لسكونها ؛ لأن حرف التعريف نقيض التنوين، والتنوين دليل التنكير، كذلك اللام دليل التعريف، والتنوين حرف واحد، فكذلك أداة التعريف حرف واحد .

موقف بعض الشراح :

وافق ابن الناظم أباه في اختياره الأول لمذهب الخليل، واعتمد في ذلك على الأدلة التي ذكرها والده[2] .

ووافق ابن هشام ابن مالك في اختياره الثاني لمذهب الخليل وسيبويه معاً[3] .

أما ابن عقيل فاهتم بالمتن وحل ألفاظه، ولم يكن له اختيار في هذا الخلاف على الرغم من نصه على مذهب الخليل وسيبويه[4] .

وأما ابن جابر الأندلسي فأوضح أن في كلام ابن مالك إشارة لمذهب الخليل، ومذهب سيبويه، وقدم مذهب الخليل ؛ لأنه الراجح عنده[5] .

وأما المكودي فقد أوضح المذاهب في (أل)، وذكر أن كلام الناظم في الألفية جار على مذهب الخليل، ولم يكن للمكودي اختيار كعادته[6] .

---

(١) تسهيل الفوائد ص٤٢ .

(٢) ينظر: شرح الألفية ص٩٩ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١٧٩/١ .

(٤) ينظر: شرح الألفية ١٧٩/١ .

(٥) ينظر: شرح الألفية ٢٧٤/١ .

(٦) ينظر: شرح الألفية ص٢٨ .

وأما الأشموني فأوضح أن كلام ابن مالك يشير إلى مذهب الخليل وسيبويه معاً وهو أن أل بكمالها حرف تعريف، ويشير إلى مذهب بعض النحويين وهو أن اللام وحدها هي أداة التعريف، واختار الأشموني مذهب الخليل[1].

وأما السيوطي فقد أوضح الخلاف في (أل) ولم يكن له اختيار في هذا الأمر[2].

وأقول:

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن ابن مالك في هذا البيت لم ينص على اختياره، وإنما أطلق الكلام وتضمن إشارة إلى مذهب الخليل وسيبويه القائل بأن أل بكما لها حرف تعريف، كما نص على ذلك في التسهيل الذي شرحه أبوحيان نفسه، وتضمن إشارة إلى مذهب بعض النحويين القائل بأن اللام وحدها هي حرف التعريف، ولا يضير ابن مالك أنه لم يكن له اختيار في هذا فقد نص على اختياره في أكثر من مؤلف .

شروط جملة خبر المبتدأ

نص ابن مالك في ألفيته على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً ويكون جملة، وأطلق القول في الجملة، وهذا الموضع فيه تفصيل ؛ لأنه ليس كل جملة يصح الإخبار بها عن المبتدأ ؛ لذا أخذ عليه أبوحيان هذا الأمر .

قال ابن مالك:

وَمُفْرَدَاً يَأْتِي ويأتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

قال أبوحيان: " وذكر الناظم أن الجملة الواقعة خبراً تحوى المبتدأ، إلا إذا كانت إياه، فيكتفى بها، وهذا كلام مبهم، فلا يُدْرَى ما معنى: تحوى المبتدأ، ولم يفصل هذا المعنى، ولا ذكر هل كل جملة يصح الإخبار بها عن المبتدأ أم يشترط فيها شروط، ونقول الجملة الواقعة خبراً إما أن تكون طلبية

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ١/١٦٥ .

(٢) ينظر: البهجة المرضية ص١١٠ .

أو لا، إن كانت طلبية نحو: زيد اضربه، وزيد لا تضربه جاز أن تقع خبراً، وقد خالف في ذلك بعض النحويين، وإذا قلنا بالجواز فهل ثَمّ إضمار قول، وأن التقدير: زيد أقول لك اضربه، وزيد أقول لك لا تضربه، الصحيح أنه لا يحتاج إلى تقدير قول، وخالف في ذلك ابن السراج، وإن لم تكن طلبية فإما أن تكون قسمية أو لا، إن كانت قسمية نحو: زيد أُقْسِمُ بالله لأضربنه جاز ذلك وخالف في ذلك أحمد بن يحيى، وإن لم تكن قسمية فإما أن تكون مصدرة بـ (إنّ) وما عملت فيه أولا، إن كانت مصدرة بها جاز نحو: زيد إنه قائم، زيد إن وجهه حسن جاز ذلك خلافاً للكوفيين، وإن لم تكن مصدرة بـ (إن) فإما أن تكون مستقبلة بالسين أو سوف أو غير ذلك نحو: زيد سيقوم، وزيد سوف يقوم جاز ذلك خلافاً لبعض المتأخرين ..... "[1] .

البيان والمناقشة :

يأتي خبر المبتدأ مفرداً وجملة، وشبه جملة، فالمفرد هو ما ليس بجملة وشبه جملة ويشمل: المثني والجمع .

والجملة قسمان: اسمية وفعلية، نحو: محمد أخلاقه حسنة، ومحمد يحب العلم .

وشبه الجملة يشمل الظرف والجار والمجرور نحو: زيد عندك، أو في الدار، ولم يشترط جمهور النحاة في جملة الخبر شروطاً كما اشترطوا في جملة الصلة إلا أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ[2] .

والخبر عند البلاغيين هو ما يحتمل الصدق والكذب، فعندما تقول: زيد كريم يحتمل أن يكون كريماً أو غير كريم، أما الإنشاء فليس كذلك فإذا قلت: زيد أكرمه، فالإكرام هنا لا يحتمل صدقاً ولا كذباً، ولهذا اتفق النحويون على جواز وقوع الخبر جملة اسمية أو فعلية، واختلفوا في وقوعها طلبية أو مصدرة بقسم .

---

(١) منهج السالك ص٣٩ .

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٥ .

مذهب سيبويه وأكثر النحويين :

أجاز سيبويه وأكثر النحويين وقوع جملة الخبر طلبية، فأجازوا أن يقال: زيد اضربه، كما أجازوا أن تكون جملة الخبر مصدرة بالقسم .

قال سيبويه: " هذا باب الأمر والنهى، وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم وذلك قولك: عبدالله اضربه، ابتدأت عبدالله فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر "[1] .

مذهب ابن السراج وابن الأنبارى وبعض الكوفيين :

منع ابن السراج، وابن الأنبارى وبعض الكوفيين مجئ الخبر جملة طلبية، واحتجوا بأن الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك[2] .

وردَّ ابن عصفور هذا المذهب ؛ لأنه قد أُجْمِعَ على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً، وإن لم يحتمل الصدق والكذب، فكذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع أخباراً للمبتدأ كما وقع المفرد ولا يحتاج إلى تكلف إضمار القول[3].

ورده كذلك ابن مالك ؛ لأن وقوع الخبر مفرداً طلبياً نحو: كيف أنت ؟ ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب، كقول رجل من طئ[4] :

قُلْتُ: مَنْ عيلَ صبرُه كيف يَسْلُو صاليا نارَ لَوْعةٍ وغَرامِ؟ [1]

---

(١) الكتاب ١٣٨/١ .

(٢) ينظر: الأصول ٦٢/١، وشفاء العليل للسلسيلي ٢٨٨/١، ٢٨٩، والهمع ٣٦٨/١ .

(٣) ينظر: شرح الجمل ٣٤٧/١ .

(٤) من الخفيف،من مواضعه:شفاء العليلي للسيلسلي٢٨٨/١،وبرواية:قلبُ من كما في الهمع ٣٦٨/١،والـدرر ١١/٢ الشاهد: كيف يسلو: حيث أخبر عن المبتدأ الذى هو (من) الموصولية على الرواية الأولى، أو (قلب) على الرواية الثانية بجملة استفهامية وهي (كيف يسلو) فالجملة إنشائية طلبية وقعت خبراً للمبتدأ .

رأى ثعلب :

منع ثعلب وقوع جملة الخبر جملة قسمية[٢] .

ورد السلسيلي مذهب ثعلب ؛ لورود السماع بالإخبار بالجملة القسمية كما في قوله تعالى: { وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً }[٣] "[٤] .

ورد كذلك السيوطي مذهب ثعلب فقال: " والقسمية منعها ثعلب، ورُدَّ بالسماع، قال تعالى: { وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا }[٥] و: { وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ}[٦] ..."[٧] .

وأرى أنه يجوز الإخبار بالجملة الطلبية ؛ لأنه يؤيده السماع والقياس، ويجوز أيضاً الإخبار بالجملة القسمية لمجئ السماع به كثيراً في القرآن الكريم والشعر، والسماع حجة قوية على من لم يسمع ولا داعي للتأويل .

موقف بعض الشراح :

اهتم كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطى بلفظ النظم[٨]، فحلوا ألفاظه فقط، ولم يتعرضوا إلى الخلاف

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٣١٠ .

(٢) ينظر: شفاء العليل ١/٢٨٩، والهمع ١/٣٦٨ .

(٣) من الآية ٤١ من سورة النحل .

(٤) ينظر: شفاء العليل ١/٢٨٩ .

(٥) من الآية ٦٩ من سورة العنكبوت .

(٦) من الآية ٩ من سورة العنكبوت .

(٧) الهمع ١/٣٦٨ .

(٨) ينظر: شرح الألفية ص١٠٨، ١٠٩، وتوضيح المقاصد ١/٤٧٤، ٤٧٥، وأوضح المسالك ١/١٩٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٢، ٢٠٣، وشرح الألفية ١/٢٦٦، ٢٦٧، وشرح الألفية ص٣١، ٣٢، وشرح الأشموني١/١٨٣: ١٨٥، والبهجة المرضية ص١٢٢، ١٢٣ .

الواقع بين العلماء في الإخبار بالجملة الطلبية أو الجملة القسمية، أو الجملة الاسمية المصدرة بـ (إنَّ)، وإنما اقتصروا على أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، وقد يكون جملة .

وأقول :

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن ابن مالك أجرى ألفيته على ما يختار فهو من العلماء الذين يجيزون الإخبار بالجملة الطلبية والقسمية، والجملة المصدرة بحرف يعمل في المبتدأ، والشرطية المصدر باسم غير معمول للشرط، وكذلك الجملة الفعلية – الشرطية المصدرة بحرف، أو باسم معمول للشرط، ولم يكن ابن مالك في موضع بسط وتفصيل لينص على هذا في ألفيته ؛ لأن المنظومات النحوية ما وضعت إلا للاختصار والإيجاز، لذلك فقد اكتفى بأن الخبر يكون مفرداً وجملة .

حكم توسط خبر كان وأخواتها بينها وبين الاسم

نص ابن مالك في ألفيته على جواز توسط خبر (كان) وأخواتها بينها وبين الاسم، ولم يضمن نظمه ما يجب فيه التوسط، وما يمتنع فيه، وما يجوز ؛ لذلك أخذ عليه أبوحيان هذا الإجمال .

قال ابن مالك :

وَفِي جَمِيعِها تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ، وكُلُّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ

وقال أبوحيان: " ذكر أنه يجوز في جميعها توسط الخبرَ وليس كما ذكر بل الخبر في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه ذلك ، وقسم يمتنع فيه، وقسم يجوز، مثال ما يجب فيه ذلك: كان في الدار ساكنُها، ومثال ما يمتنع فيه: كان موسى عيسي، ومثال ما يجوز فيه: كان قائماً زيد خلافاً للكوفيين في منعهم توسط الخبر على أن يكون قائماً فيه ضمير عائد على زيد وزيد اسم كان مرفوع بها خاصة، بل أجازوا ذلك على تقدير آخر هو مذكور في المبسوطات، ووقع لابن معط وَهَمٌ، فمنع توسيط خبر (دام)، وهو مخالف للنص والإجماع والقياس .. "[1] .

البيان والمناقشة :

ينقسم خبر (كان) وأخواتها بالنظر إلى تقديمه على اسمها ثلاثة أقسام :

الأول: يلزم فيه تقديم الاسم وتأخير الخبر، وذلك في صور :

إحداها: خوف اللبس وذلك إذا لم تظهر علامات الإعراب، نحو: كان صاحبي عدوى، وكان هذا ذا، وكان أخى صديقي .

الثانية: أن يكون الخبر محصوراً بإلا، كقوله تعالى: { وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً }[2]، أو إنما نحو: إنما كان زيد قائماً .

الثالثة: أن يكون الخبر ضميراً مضافاً إلى ضمير ما أضيف إليه الاسم نحو: كان مكرم زيد أخاه .

---

(١) منهج السالك ص٥٤، ٥٥ .

(٢) من الآية ١٩ من سورة يونس .

القسم الثاني: يلزم فيه تقديم الخبر، وذلك في صورتين :

إحداهما: أن يكون الاسم محصوراً نحو قوله تعالى: { فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا}(١)، ونحو: ما كان قائماً إلا زيداً، وإنما كان قائماً زيد .

الثانية: أن يعود من الاسم ضمير إلى الخبر كقولك: كان في الدار صاحبها .

القسم الثالث: يجوز فيه الأمران: التقديم والتأخير، وهو ما عدا ما ذكر نحو: كان زيد قائماً، وكان قائماً زيد، قال الله تعالى { وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ }(٢) "(٣) .

وللعلماء في حكم توسط الخبر بين الفعل والاسم ثلاثة آراء :

الرأي الأول: رأي البصريين :

يري البصريون جواز توسط خبر كان وأخواتها بينها وبين الاسم، ومنها (ليس) و (دام) ما لم يجب تقديمه على الاسم ولا تأخيره، وحجتهم في ذلك ورود السماع في القرآن الكريم وكلام العرب .

قال سيبويه: " هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول إلى شيء واحد، وذلك قولك: كان ويكون وصار ومادام وليس، وما كان من نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر تقول: كان عبدالله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضي وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننت وإن شئت قلت: كان أخاك عبدالله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب ؛ لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب "(٤) .

وهكذا قال المبرد، وابن جنى(٥) .

---

(١) من الآية ٥٢ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة النمل .

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩١/١، والفاخر ٢٤١/١، ٢٤٣ .

(٤) الكتاب ٤٥/١ .

(٥) ينظر: المقتضب ٨٧/٤: ٨٨، واللمع ص١٢٠ .

واختار هذا المذهب الزمخشرى، وابن الحاجب، وابن يعيش، وتاج الدين الجندى[1] .

الرأي الثاني: رأي الكوفيين :

منع الكوفيون توسط خبر (كان) بينها وبين اسمها فلا يقال: كان قائماً زيد على أن يكون في (قائماً) ضمير يعود على اسم (كان) المؤخر، وقائماً: خبرا متقدماً ؛ لأن ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلاً[2] .

الرأي الثالث: رأي ابن معط :

منع ابن معط توسط خبر مادام بينها وبين اسمها[3] .

قال ابن معط: " وأما مادام فلا يجوز تقدم خبرها عليها ولا على اسمها ولا تنفصل عنها بخلاف أخواتها "[4] .

ورد ابن مالك رأي ابن معط فقال: " وليس له في ذلك متبوع بل هو مخالف للمقيس والمسموع..... "[5] .

وأرى أن ما ذهب إليه الجمهور من جواز توسط خبر (كان) وأخواتها بينها وبين اسمها هو الصحيح؛ لورود السماع به كثيراً في القرآن الكريم والشعر العربي، والسماع الكثير حجة قوية لبناء قاعدة نحوية .

---

(١) ينظر: المفصل ص٣٦٩، والإيضاح ٨٧/٢، وشرح المفصل ٣٨٥/٣ وما بعدها، والإقليد ١٥٧٩/٣، ١٥٨٠ .

(٢) ينظر: شفاء العليل ٣١٣/١ .

(٣) ينظر: التصريح ١٨٧/١ .

(٤) الفصول الخمسون ص١٨١ .

(٥) شرح التسهيل ٣٤٩/١ .

موقف بعض الشراح :

اهتم كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن جابر الأندلسى، والمكودى بالمتن وحل ألفاظه، ولم يتعرضوا لما في كلام ابن مالك من قصور وإجمال، وكذلك لم يتعرضوا للأخبار التي يمتنع توسطها، ولا التي يجب توسطها، ولا التي يجوز فيها الأمران[1] .

وأما ابن عقيل فذكر المواضع التي يجب تقديم الخبر على الاسم، والمواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر على الاسم، والمواضع التي يجوز فيها الأمران، وكذلك الأشمونى، والسيوطي، لكن ابن عقيل أوضح أن المراد من كلام ابن مالك أن أخبار هذه الأفعال إن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الفعل والاسم[2] .

وأقول:

نعم ما قاله أبوحيان هو الصحيح، لأن الأجدر بابن مالك أن يفصل وأن يضمن ألفيته المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على الاسم، والمواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر على الاسم، ولعل في كلام ابن عقيل عذراً عن ابن مالك، وأن يكون المراد جواز توسط الخبر إن لم يجب تقدمه أو تأخره .

حذف النون من مضارع (كان)

نص ابن مالك في منظومته على حذف نون (يكن) وأطلق كلامه مجملاً، ولم يفصل في ذلك فعاب عليه أبوحيان هذا الإجمال .

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص١٣٣، وتوضيح المقاصد ٤٩٤/١، وأوضح المسالك ٢٤٢/١، وشرح الألفية ٣٠٩/١، وشرح الألفية ص٣٨ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٧٢/١، ٢٧٣، وشرح الأشمونى ٢٣٠/١، ٢٣١، والبهجة المرضية ص١٤٢، ١٤٣

قال ابن مالك :

ومِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

قال أبوحيان: " تقول: لم يكن زيد قائماً، ولم يك زيد قائماً تحذف النون لكثرة الاستعمال، وعلامة الجزم في (لم يك) حذف الضمة التي كانت على النون التي حذفت لكثرة الاستعمال، وأطلق الناظم جواز حذف النون من مضارع (كان) المنجزم، وفيه تفصيل وهو: أنها إما أن تلقى ساكناً أو لا، إن لقيت ساكناً نحو: لم يكن ابنك قائماً، ولم يكن الرجل منطلقاً ففي حذفها خلاف، أجاز ذلك يونس ومنعه سيبويه، وإن لم تلق ساكناً جاز حذفها نحو: لم يك زيد قائماً ..... "[1] .

البيان والمناقشة :

إذا دخلت أداة الجزم على مضارع كان جزمته نحو: لم يكن زيد قائماً، وأصلها: يكون التقي ساكنان: الواو والنون الساكنة، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار: لم يكن، والقياس يقتضى أن يحذف منه شيء آخر بعد ذلك، ولكنهم حذفوا النون تخفيفاً لكثرة الاستعمال ؛ لأن كثرة الاستعمال مدعاة للتخفيف، وكذلك شبه هذه النون بحروف المد لما تتصف به من الغنه عند سكونها، قال تعالي: { وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا }[2] .

وحذف النون من مضارع (كان) المجزوم جائز لا واجب، بشرط ألا يتصل بها ضمير، وألا تتصل بساكن بعدها، فإذا لاقت النون متحركاً فإما أن يكون ضميراً متصلاً أو لا، فإن كان ضميراً متصلاً امتنع الحذف باتفاق، وإن لاقت النون متحركاً غير ضمير متصل جاز الحذف والإثبات نحو: لم يكن زيد قائماً، ويجوز: لم يك زيد قائماً[3] .

أما إذا لاقت النون ساكناً ففيه خلاف بين العلماء، ولهم في ذلك مذهبان :

---

(١) منهج السالك ص٦١ .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء .

(٣) ينظر: التصريح ١٩٦/١، والهمع ٤٤٥/١ .

المذهب الأول: مذهب سيبويه والجمهور :

ذهب سيبويه والجمهور إلى أن النون من مضارع (كان) لا تحذف إذا وليها ساكن، وإن حذفت يكن حذفها ضرورة[1] .

قال سيبويه: " فما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أدْرِ، وأشباه ذلك "[2] .

وقال: " وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء ؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي، وهو يقضي، ويغزو ويرمي، إلا أنهم قالوا: لا أدْرْ في الوقف ؛ لأنه كثر في كلامهم فهو شاذ، كما قالوا: لم يك شبهت النون بالياء حيث سكنت، ولا يقولون: لم يك الرجل ؛ لأنها في موضع تحرك ... "[3] .

المذهب الثاني: مذهب يونس:

ذهب يونس إلى جواز حذف نون (يكن) وإن وليها ساكن[4] .

وممن وافق يونس وأخذ برأيه ولم يجعل الحذف ضرورة ابن مالك حيث يقول: " ولم يمتنع الحذف عند يونس وبقوله أقول ؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف – حينئذ – أولى إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله تعالى: { ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً لَّمْ يَكُنِ اللهُ

---

(١) ينظر: المساعد ٢٧٦/١، وشفاء العليل ٣٢٦/١ .

(٢) الكتاب ٢٥/١ .

(٣) السابق ١٨٤/٤ .

(٤) ينظر: شفاء العليل ٣٢٦/١، والهمع ٤٤٥/١ .

}[1] وفي قوله: { لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا }[2]، وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيراً، ومنه قول الشاعر[3]:

لم يكُ الحقُّ سِوَى أنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قد تَعَفَّى بالسَّرَرْ.....

ولا ضرورة في هذه لإمكان أن يقال: لم يكن حق سوى أن هاجه ... "[4] .

ورُدَّ هذا المذهب بأن التخفيف ليس هو العلة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة[5].

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه والجمهور هو الأول بالإتباع وهو أنه إذا ولي مضارع كان المجزومة ساكن امتنع الحذف، وإن ورد الحذف فضرورة[6]، ولم يرد حذف النون إلا إذا وليها متحرك، وهو ما ورد به القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: { وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ }[7]، وقوله تعالى: { وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}[8]، وقوله تعالى: { وَلَمْ أَكُ بَغِياً }[9] .

---

(١) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٢) الآية ١ من سورة البينة .

(٣) البيت من الرمل لحسين بن عرفطة كما في خزانة الأدب ٣٠٤/٩، وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/١، والمنصف ٢٢٨/٢، والهمع ٤٤٦/١ .

الشاهد: لم يك الحق: استدل به ابن مالك على جواز حذف نون يكن وإن وليها ساكن .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٦٦/١ .

(٥) ينظر: الهمع ٤٤٦/١ .

(٦) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص٩٠ .

(٧) من الآية ١٢٧ من سورة النحل .

(٨) من الآية ١٢٠ من سورة النحل .

(٩) من الآية ٣٠ من سورة مريم .

موقف بعض الشراح :

وضح ابن الناظم حكم حذف النون فذكر أن مضارع (كان) المجزوم تسكن نونه، ويجب حذف الواو لالتقاء الساكنين، وتحذف النون لكثرة الاستعمال، هذا إن لم يلها ساكن نحو: لم يك زيد قائماً، فإن وليها ساكن امتنع الحذف كما في نحو: لم يكن ابنك امتنع الحذف، وذكر أن يونس أجاز حذف النون إذا وليها ساكن، وذكر ما يعضد رأي يونس، فهو موافق ليونس كما وافقه والده[1] .

وأما المرادى فأوضح خلاف يونس وسيبويه في حذف النون إذا وليها ساكن، واختار رأي سيبويه في منع الحذف إذا وليها ساكن ؛ لأن الإثبات قبل الساكن أكثر وبه جاء القرآن[2] .

وابن هشام كذلك رَدَّ ما استُشْهِد به ليونس وخرجه على الضرورة[3] .

وأما ابن عقيل فقد ذكر خلاف يونس وسيبويه، ولم يكن له موقف من هذا الخلاف[4] .

وأما ابن جابر الأندلسى فأوضح أن حذف النون من مضارع (كان) المنجزم غير لازم فإن شئت أبقيت النون الساكنة، وإن شئت حذفتها، كما هو واضح من لفظ الألفية، وتعرض لرأى الجمهور وسيبويه ويونس، وذكر أدلة كل منهما، ولم يكن له موقف[5] .

وأما المكودى فأوضح رأى يونس وسيبويه، وأن إطلاق الناظم في هذا البيت يفهم منه أنه موافق ليونس في جواز حذف النون إذا وليها ساكن[6] .

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص١٤٣، ١٤٤ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد ١/٥٠٥ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١/٢٦٨: ٢٧١ .

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٢٩٩: ٣٠٠ .

(٥) ينظر: شرح الألفية ١/٣٢٤: ٣٢٦ .

(٦) ينظر: شرح الألفية ص٤٠ .

وكذلك الأشموني أشار إلى مخالفة يونس للجمهور، ولم يكن له موقف[1] .

وأما السيوطي فقد اهتم بالمتن وحل ألفاظه، ولم يذكر خلاف يونس وسيبويه[2] .

وأقول:

إن أبا حيان وافقه الصواب في هذا الأمر، لأن النون من مضارع (كان) يجوز حذفها إن وليها متحرك باتفاق، وإن لم يلها متحرك ووليها ساكن فقد اختلف فى الحذف فأجازه يونس، ومنعه سيبويه والجمهور وخصوه بالضرورة، فلا يصح هذا الإطلاق الذي أطلقه ابن مالك ؛ لأنه وإن كان قد قال برأى يونس في غير ألفيته فكان ينبغي عليه أن يحدد أن النون إذا وليها ساكن جاز حذفها، فإطلاقه هذا لا يصح وإن فُهِمَ منه أنه موافق ليونس .

عسى بين الفعلية والحرفية

نص ابن مالك في ألفيته على أفعال المقاربة وأنها كـ (كان) في العمل، وأطلق عليها أنها أفعال في حين أن منها ما اختلف فيه وهو (عسى)، ولذلك أخذ عليه أبوحيان هذا الأمر .

قال ابن مالك:

كَكَانَ كَادَ وعَسَى .....

قال أبوحيان: " أطلق الناظم على هذه الكلمات أفعال، وهى على قسمين: قسم مجمع عليه أنه فعل وهو: ما عدا عسى، وقسم مختلف فيه وهو: عسى فمذهب الجمهور أنها فعل، وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف، وينسب ذلك إلى أبي بكر بن السراج[3]، وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى ... "[4] .

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ٢٥١/١ .

(٢) ينظر: البهجة المرضية ص١٥٠ .

(٣) ما فى الأصول ١٧٦/١ يخالف هذه النسبة، قال ابن السراج: " والثانى: وهو الفعل الذي غير متصرف، نحو عسى، وفعل التعجب، ونعم وبئس "، وينظر: الموجز ص٣١ .

(٤) منهج السالك ص٦٧ .

البيان والمناقشة :

من الأفعال التي تعمل عمل (كان): (كاد) وأخواتها، نحو قوله تعالى: { يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ }[1]، وقوله تعالى: { فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ }[2] وهذه الأفعال مجمع على فعليتها إلا (عسى) فقد اختلف فيه، وللعلماء فيه مذهبان :

المذهب الأول: مذهب الجمهور :

ذهب الجمهور إلى أن (عسى) فعل غير متصرف، وضع للطمع والترجي، وإنما لم يتصرف؛ لتضمنه معنى الحرف، أي إنشاء الطمع والرجاء كـ (لعل) والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف فيها[3] .

هذا ما ذهب إليه الجمهور، بل إن ابن مالك حكى الإجماع على فعليتها، قال: " وأما (عسى) فشاركت (ليس) في إعمالها في الأسماء كلها مظهراتها ومضمراتها، ومعارفها ونكراتها، وتفوقها بأشياء منها: أن فعليتها مجمع عليها، وفعلية (ليس) مختلف فيها "[4].

ومذهب سيبويه أنها فعل، وقيل: إنه يقول بحرفيتها إذا اتصلت بالضمير المنصوب، وأنها كـ (لعل)[5] .

وهذا نص سيبويه، قال: " وأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة، قال الراجز[6]:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

---

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة المائدة .

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضى ٢١٣/٤، ٢١٤، وشرح الكافية لابن جمعة ٥٧٨/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٣٥٣/١ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١٧٢/١ .

(٦) من الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص١٨١ من مواضعه: النكت للأعلم ٦٦٦/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٣٣/١، والخزانة ٣٦٢/٥

الشاهد: عساك، إن الكاف منصوبة المحل تشبيهاً لـ (عسى) و (لعل) .

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نَفْسَك كانت علامتك (ني)، قال: عمران بن حطان[1]:

وَلِي نَفْسٌ أقولُ لَهَا إِذَا ما تُنَازِعُنِي لَعلّي أو عَسَانِي

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عَسَايَ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لَعَلّ) في هذا الموضع "[2].

الرأي الثاني: رأي ابن السراج والزجاج وثعلب :

يرى ابن السراج والزجاج وثعلب فيما نسب إليهم أن (عسى) حرف ؛ لعدم التصرف فيه، وكونه بمعنى (لعل)[3].

ورُدَّ هذا الرأى بأن اتصال المرفوع بها يدفع هذا الرأي[4] .

وأرى أن الصحيح هو رأي الجمهور ؛ لاتصال الضمير بها على حد اتصاله بالفعل الذي لاشك في فعليته تقول: عسيت أن أقوم، كما تقول: رميت[5] .

والذي يدل على أن (عسى) فعل اتصال تاء التأنيث الساكنة بها نحو: هند عست أن تفعل، ولأنه يخبر بها عن طمع واقع[6] .

موقف بعض الشراح :

اقتصر ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطي على تقسيم أفعال المقاربة إلى ثلاثة أقسام ؛ لأن منها ما يدل على رجاء الفعل وهو: عسى وحرى، واخلولق، ومنها ما يدل على مقاربته في الإمكان وهو كاد وكرب وأوشك ومنها ما يدل على

---

(١) من الوافر من مواضعه: شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٤٣٤/١، والنكت ٦٦٦/١ .

(٢) الكتاب ٣٧٤/٢، ٣٧٥ .

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢١٤/٤، والمغني لابن هشام ١٥١/١، وشرح الكافية لابن جمعة ٥٧٨/٢، والإقليد في شرح المفصل ١٥٨٥/٣ .

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢١٤/٤ .

(٥) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص١٢٨ .

(٦) ينظر: الفاخر ٢٦١/١ .

الشروع فيه وهو: أنشأ، وطفق، وجعل، وأخذ، وعلق، وأن هذه الأفعال مستوية في اللحاق بـ (كان) في رفع الاسم، ونصب الخبر، ولم يتعرضوا لخلاف العلماء في (عسى)[1] .

وأما ابن عقيل فكلامه يقارب كلام أبي حيان فقد أوضح أنه لا خلاف في أنها أفعال إلا (عسى)، واستدل على صحة فعليتها باتصال تاء الفاعل بها وأخواتها نحو: عسيتُ[2] .

وأقول:

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن (عسى) وإن كان قد اختلف فيه إلا أن الصحيح أنه فعل، وابن مالك أجرى هذا البيت على اختياره لمذهب الجمهور من أنه فعل، وقد ثبتت فعليته بأدلة قطعية .

دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية

نص ابن مالك في ألفيته على أن (لا) النافية إذا دخلت عليها همزة الاستفهام تأخذ أحكام (لا) النافية التي لم تدخل عليها همزة الاستفهام، ولم يوضح المعاني التي ترد لها (لا) عند دخول الهمزة عليها، ولم يفصل في ذلك فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر .

قال ابن مالك:

وَأَعْطِ لا مَعْ هَمزَةِ اسْتِفَهامِ ما تَسْتَحِقُ دُونَ الاستفهامِ

وقال أبوحيان: " أجمل الناظم في هذا البيت، وفيه تفصيل، وذلك أن الهمزة و(لا) التي دخلت عليها تكون على معان: أحدها: إقرار كل واحدة من الهمزة و(لا) على معناها من أن تكون الهمزة لصريح الاستفهام و(لا) للنفي نحو قول العرب: أفلا قُماصَ بالعير[3]، الثاني: أن يكون الاستفهام

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص١٥٣، وتوضيح المقاصد ٥١٥/١، وأوضح المسالك ٣٠١/١، وشرح الألفية ٥/٢، ٦، وشرح الألفية ص٤٢، وشرح الأشموني ٢٧٣/١، والبهجة المرضية ص١٥٦ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٢٢/١: ٣٢٣ .

(٣) ينظر هذا المثل في كتاب سيبويه ٣٠٦/٢، ومجمع الأمثال للميداني ١٦٨/٢، ولسان العرب (ق . م . ص)، ويضرب لمن ذل بعد عز، أو لمن لم يُبْقَ من جلده شئ .

على طريق التقرير والإنكار ... وحكم (لا) في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها وإعمالها إعمال (إنَّ) وإعمال (ليس) بجميع أحكامها في ذلك كله .

الثالث: أن تصير الكلمة بمجموعها للتحضيض فيحمل ما بعدها على إضمار فعل إذ لا عمل لها ويلزم تنوين الاسم إن كان مما ينون، لأن أداة التحضيض لا يليها إلا الفعل إن لم يكن ظاهراً فمضمراً .

الرابع: أن يدخلها معنى التمني ففيها خلاف، مذهب سيبويه إذ ذاك أنها لا تستعمل إلا استعمال (لا) العاملة عمل (إنَّ) فقط، وأن الاسم يبنى معها إن كان مفرداً، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ، ولا خبر لها، وإنما وافقت (لا) في العمل في الاسم خاصة، وزعم المازني أنها إذا كانت للتمنى جاز فيها أن تعمل عمل (ليس) وأن تلغى، وأن تعمل عمل (إنَّ)، وإذا عملت عمل (إنَّ) جاز عنده أن يتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ولها خبر ملفوظ به أو محذوف ..... "[1] .

البيان والمناقشة :

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية تكون على أربعة أوجه:

أحدها: أن يراد بالهمزة الاستفهام، وبـ (لا) النفي، فيكون حينئذ الاستفهام عن النفي المحض من ذلك قول العرب في المثل: " أفلا قِمَاصَ بالعير " .

وثانيها: أن يكون الاستفهام على طريق التقرير والإنكار والتوبيخ، نحو قول الشاعر[2] :

---

(١) منهج السالك ص٨٨، ٨٩ .

(٢) من البسيط لحسان بن ثابت في ديوانه ص٢١٥ .

من مواضعه: الجمل للزجاجي ص٢٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢، والجنى الداني ص٣٧٢، ومغني اللبيب ٦٨/١، ٣٥٠/٢ .

اللغة: الطعان: المحاربة بالرماح، الفرسان العادية: المحاربون الشجعان، التجشؤ: تنفس المعدة عند امتلائها بالطعام، التنانير: المكان الذي يخبز فيه .

الشاهد: ألاَ طعانَ: حيث جاء الاستفهام لمعنى التقرير، واسمه مبنى على الفتح كما كان قبل الهمزة

ألاَ طِعَانَ وَلاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً إلا تَجَشُّؤُ كُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ

وحكم (لا) في هذين المعنيين حكمُها لو لم تدخل عليها همزة الاستفهام، فيبني الاسم معها إذا كان مفرداً، ويعرب إن كان غير مفرد، ويجوز إلغاؤها حيث جاز الإلغاء دون الهمزة، ويجوز مراعاة محل اسمها، قال سيبويه: " واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ... "[1].

وقال المبرد: " هذا باب (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام، أما كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته، تقول: ألا رجلَ في الدار على قول من قال: لا رجلَ في الدار، ومن قال: لا رجلَ في الدار ولا امرأة، قال: ألا رجلَ في الدار ولا امرأة ؟ ومن قال: لا رجل ظريفاً في الدار، قال: ألا رجلَ ظريفا ؟ ومن لم ينون ظريفاً قبل الاستفهام لم ينونه ها هنا .. "[2].

وثالثها: أن يقصد بـ (ألا) معنى التمنى، وهذه فيها مذهبان :

المذهب الأول: مذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين :

وذهبوا إلى إبقائها على بابها من العمل، فلا تلغي، ولا يعتبر في اسمها معني الابتداء، ولا يكون لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً، فالاسم يبني معها إن كان مفرداً، ويعرب إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، ولا يُتْبَعُ اسمها إلا على اللفظ خاصة[3].

قال سيبويه: " واعلم أن (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معني التمني عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع، إلا فيما تعمل فيه في الخبر ... "[4].

---

(١) الكتاب ٣٠٦/٢ .

(٢) المقتضب ٣٨٢/٤ .

(٣) ينظر: المقتضب ٣٨٢/٤، وشرح الجمل ٢٧٩/٢ .

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢ .

وقال: " ومن قال: لا غلامَ أفضلُ منك، لم يقل في: ألا غلامَ أفضلَ منك إلا بالنصب ؛ لأنه دخل فيه معني التمني، وصار مستغنياً عن الخبر، كاستغناء: اللهمَّ غلاماً، ومعناه: اللهم هب لي غلاماً "[1]

المذهب الثاني: مذهب المازني :

وذهب إلى أن الأحكام التي لـ (لا) النافية للجنس ثابتة لـ (لا) إذا أريد بها التمنى، فيجعل لها خبراً[2] .

واستدل على ذلك ببناء الاسم بعدها كما يبنى قبل دخول الهمزة، فكما جرت مع الهمزة مجراه قبل الهمزة في بناء الاسم بعدها فكذلك تجرى مجراها في جميع الوجوه[3] .

وما ذهب إليه المازنى رده ابن عصفور حيث يقول: " وهذا باطل سماعاً وقياساً، أما السماع فلم يسمع من العرب: ألا رجلَ أفضلُ من زيد، برفع أفضل، فلو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواضع، ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفته في بعض المواضع .

وأما القياس فإن الهمزة لا يخلو أن تقدرها داخلة على (لا) وحدها أو على الجملة، فإن قدرتها داخلة على الجملة لم يجز ذلك ؛ لأنا لم نجد جملة يدخلها بجملتها معني التمني، وقد وجدنا من الحروف ما له معني، فإذا ركب كان له معني خلاف الذي كان قبل التركيب، نحو: هلاَّ ولولاَ .

فإن قدرتها داخلة على (لا) وحدها وجدت فيها معني التمنى لم تحتج إلى خبر، لأن المراد التمنى نفسه، وإذا كانت نافية لم يكن بد من خبر ؛ لأن المنفي في المعني إنما هو الخبر ولا يتصور نفي الرجل، فثبت إذن ما ذهب إليه سيبويه"[4].

والرابع: أن يراد بـ (ألا) التحضيض والعرض ومعناهما: طلب الشيء، لكن العرض: طلب بلين. والتحضيض: طلب بحث، وتختص (ألا) هذه بالجملة الفعلية كقوله تعالي: { أَلاَ تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ}[1] "[2] .

---

(١) السابق ٣٠٩/٣ .

(٢) ينظر: شرح عيون الإعراب ص١٣١، وشرح الجمل ٢٧٩/٢ .

(٣) ينظر: شرح الجمل ٢٧٩/٢ .

(٤) ينظر: السابق ٢٧٩/٢: ٢٨٠ .

وهذه إن وليها اسم كان معمولاً لفعل مقدر .

هذه هي المعاني التي ترد لها (لا) النافية إذا دخلت عليها همزة الاستفهام .

موقف بعض الشراح :

ذكر ابن الناظم أن همزة الاستفهام تدخل على (لا) النافية للجنس فيبقي ما كان لها من العمل، وجواز الإلغاء إذا كررت، ثم أوضح أن الاستفهام قد يراد به التوبيخ أو الإنكار، وقد يراد به التمني فيبقي لـ (لا) ما لها من العمل دون جواز الإلغاء كما هو مذهب المازني، وقد تكون للعرض[٣] .

أما المرادى فذكر المعاني الأربعة، ثم أوضح أن كلام ابن مالك مناقش من وجهين :

أحدهما: أنه أطلق فشمل التي للعرض .

والآخر: أن مقتضى كلامه موافقة المازني والمبرد في تسوية التي للتمني بالتي للتوبيخ والإنكار، والتي لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب[٤] [٥] .

وذكر ابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطي المعاني الأربعة التي ترد لها (ألاَ)[٦] .

وأقول:

إن أبا حيان وافقه الصواب في هذا الأمر، لأن ابن مالك أجمل في موضع لابد فيه من التفصيل، وكذلك إطلاقه غير لائق في هذا الموضع ؛ لأن حديثه يشتمل على (ألاَ) التي للعرض والتحضيض، وهذه لا علاقة لها بهذا الموضع ؛ لأنها مختصة بالجملة الفعلية .

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة النور .

(٢) ينظر: المغني ٦٩/١ .

(٣) ينظر: شرح الألفية ص١٩١: ١٩٣ .

(٤) اختار ابن مالك مذهب سيبويه في التسهيل ص٦٩، وشرحه ٧١/٢ .

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٥٥٠/١: ٥٥٣ .

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٢٤/٢: ٢٨، وشرح بن عقيل ٢١/٢، ٢٣، وشرح الألفية ٦٧/٢: ٧١، وشرح الألفية ص٥١، ٥٢، وشرح الأشمونى ٣٤٢/١، ٣٤٥، والبهجة المرضية ص١٨٠، ١٨١ .

الفصل الرابع

المآخذ على ما أُطْلِقَ والواجب تقييده

كان من أهداف أبي حيان في شرحه أن يقيد ما أطلقه ابن مالك من أحكام، وقد نص على ذلك في مقدمة شرحه، فقال: " .... تبيين مقيد أطلقه .. "[1] .

وإليك بياناً بأهم المآخذ المختارة للدراسة في هذا الموضع :

١- شروط جمع المذكر السالم .

٢- شروط جملة الصلة .

٣- شروط الجملة الواقعة حالا .

٤- صوغ اسم المرة من غير الثلاثي .

٥- حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله

---

(١) منهج السالك ص١ .

شروط جمع المذكر السالم

لم ينص ابن مالك في ألفيته على الشروط التي تشترط في الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالم، وإنما مثل بمثالين هما: عامِرٌ ومُذْنِبٌ، فأشار بالأول إلى الاسم، وبالثاني إلى الصفة، ولم يضمن نظمه ما يشترط في الاسم المراد جمعه؛ لذا أخذ عليه أبوحيان هذا الأمر.

قال ابن مالك :

وارْفَعْ بِوَاوٍ، وَبَيا اجْرُرْ، وانْصِبْ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ ومُذْنِبِ

قال أبوحيان: " وأشار بعامر إلى الاسم، وبـ (مذنب) إلى الصفة، ولا يُفْهَمُ من هذين المثالين شرط جمع كل واحد منهما، وشروط الاسم خمسة: الذكورية والعلمية في الكبر، والعقل، وخلوه من تاء التأنيث، وعدم التركيب، فهند ورجل، وواشق: اسم كلب، وطلحة، ومَعْدِى كَرِب لا يجمع شيء منها بالواو والنون ؛ لأن كلاً منها قد فقد شرطاً فهند فقد الذكورية، ورجل فقد العلمية، وواشق فقد العقل، وطلحة فقد الخلو من تاء التأنيث، ومعدى كرب فقد الإفراد، وفي الشرط الرابع خلاف، فالكوفيون لا يعتبرونه، فمثل طلحة يجيزون فيه طلْحون بسكون اللام[1] .

وشروط الصفة الذكورية والعقل والخلو من تاء التأنيث وأن لا يمتنع مؤنثة من الجمع بالألف والتاء..... "[2].

البيان والمناقشة :

الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالماً إما أن يكون صفة أو غير صفة، فإن كان غير صفة اشتُرِط لجمعه شروط هي :

---

(١) انظر هذا الخلاف في: الإنصاف ١/ ٤٠، وائتلاف النصرة ص٢٩، وأرى أن الصحيح من المذهبين هو المذهب البصري ؛ لأن الاسم في مفرده علامة التأنيث، والواو والنون علامة التذكير، فجواز ذلك يؤدى إلى جمع علامتين متضادتين في اسم واحد، وذلك ممتنع، ولأنه لم يسمع من العرب جمع هذا الاسم ونحوه إلا بالألف والتاء .

(٢) منهج السالك ص١٠ .

أن يكون مفرداً مذكراً، علما، عاقلاً، وخالياً من تاء التأنيث، والتركيب، نحو: زيد وعمرو، فإن نقص منه الإفراد، نحو: لبن، أو العلمية: كرجل، أو العقل: كواشق، أو الذكورية: كهند، أو الخلو من تاء التأنيث كطلحة، أو التركيب كسيبويه، لم يجز جمعه بالواو والنون[1] .

وإن كان صفة اشترط فيه أربعة شروط: الذكورية، والعقل، وخلوه من تاء التأنيث، وأن لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء نحو: عالم ومهندس تقول في جمعه: عالمون ومهندسون[2] .

موقف بعض الشراح :

يري ابن الناظم أن ابن مالك نص على ما يشترط لجمع الاسم جمع مذكر سالماً، وذلك من خلال إضافته الجمع إلى مثال ما يطرد فيه، فقال: " فأضاف الجمع إلى مثال ما يطرد فيه، وذلك أن جمع المذكر السالم مطرد في كل اسم خال من تاء التأنيث، لمذكر عاقل، علمٍ، كعامر، وسعيد أو صفة تقبل تاء التأنيث باطراد إن قصد معناه، أو في معني ما يقبلها كضارب ومذنب ... "[3] .

والمرادى كذلك يرى أن مثال (عامر) للاسم الذي اجتمعت فيه الشروط، (ومُذْنِب) مثالاً للصفة التي اجتمعت فيها الشروط، فقال: " وقد اكتفي الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلباً للاختصار "[4] .

وأما ابن هشام فقد ذكر الشروط، ولم يتعرض لكلام ابن مالك[5] .

وأما ابن عقيل فيقر بأن ابن مالك أشار بـ (عامر) و (مذنب) للاسم والصفة، وقد اجتمع في كل منهما الشروط[1] .

---

(١) ينظر:الفوائد والقواعد للشمانيني ص١٣١،وثمار الصناعة للدينورى ص٢٢٨،وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/١ .

(٢) ينظر: شرح الجمل ١٤٨/١ .

(٣) شرح الألفية ص٤٦ .

(٤) توضيح المقاصد ٣٣٢/١ .

(٥) انظر: أوضح المسالك ٥١/١ .

وابن جابر الأندلس كذلك يقر بأن ابن مالك نبه على الشروط التي تشترط في الاسم والصفة بعامر، ومذنب، ويرى أن هذا البيت من حسَان أبياته، فقال: " فجمع في المثالين نوعي المجموع جمع مذكر سالم ؛ لأنه إما اسم، أو صفة ونبه على شروط النوعين، وهذا البيت من حسان أبياته "(٢) .

والمكودى كذلك يرى أن الشروط مفهومة من: عامر ومذنب فقال: " يعنى أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء، ولما كان على نوعين: أحدهما اسم ويشترط في مفرده أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب، والآخر وصف ويشترط في مفرده أن يكون مذكراً عاقلاً خالياً من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثال من الأول للأول وهو (عامر) والثاني للثاني وهو (مذنب) "(٣) . والأشمونى والسيوطي كذلك اقتصرا على ذكر الشروط التي تشترط في الاسم والصفة، وأن هذه الشروط قد فهمت من (عامر) و(مذنب)(٤).

وأقول:

إن أغلب شراح الألفية اتفقوا على أن الشروط التي تشترط في الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالماً مفهومة من تمثيل ابن مالك بعامر ومذنب، وهذا التمثيل واضح منه أن الاسم المراد جمعه إما أن يكون اسماً، وإما أن يكون صفة، فإن كان اسماً فيشترط فيه أن يكون علماً لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث وهذه الشروط مجتمعة في (عامر) .

وإن كان صفة فيشترط فيها أن تكون لمذكر عاقل خال من التاء وهذه الشروط مجتمعة في (مذنب) .

وأما شرط عدم التركيب الذي أشار إليه أبوحيان فهذا الشرط خاص بمطلق الجمع وليست له خصوصية هنا .

لهذا كله أقول: إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن الألفية قامت على الإيجاز يقرب الأقصى بلفظ الموجز .

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٦١/١، ٦٢ .

(٢) شرح الألفية ١٢٨/١ .

(٣) شرح الألفية ص١٢، ١٣ .

(٤) ينظر: شرح الأشمونى ٥٩/١، والبهجة المرضية ص٤٨، ٤٩ .

شروط جملة الصلة

نص ابن مالك في ألفيته على أن صلة الموصول تكون جملة، وشبه جملة، وقد أطلق في الجملة ولم يذكر الشروط التي تشترط فيها، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأن الجملة الواقعة صلة يشترط فيها عدة شروط .

قال ابن مالك:

وَجُمْلَةً، أو شِبْهَهَا، الَّذِي وُصِلْ به، كَمَنْ عِنْدِى الذِي ابْنُهُ كُفِلْ

قال أبوحيان: " أطلق الجملة، ولها ثلاث شرائط سوى اشتراط الرابط .

الأول: كونها خبرية، فلا يجوز جاءنى الذي اضربه، فإن ورد ما ظاهره غير خبر تؤول .

الشرط الثاني: كونها عارية من معني التعجب، فلا يجوز جاءنى الذي ما أحسنه ! .

الثالث: كونها لا تطلب تقدم كلام قبلها فلا يجوز جاءنى الذي حتى وجهه حسن، ولا يجوز جاءنى الذي لكن أبوه قائم ..... "[1] .

البيان والمناقشة :

تفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها، مشتملة على ضمير مطابق لها، وهذه الصلة إما جملة أو شبه جملة، وقد ذكر النحاة شروطاً يجب توافرها في جملة الصلة غير (أل) منها :

أولاً: أن تكون خبرية – أي محتملة للصدق والكذب – وعلى ذلك لا يجوز أن يوصل بجملة إنشائية ؛ لأن الإنشائية حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا تصلح أن تكون صلة ؛ لأن الصلة مُعَرِّفة والموصول مُعَرَّف فلابد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه[2] .

---

(١) منهج السالك ص٢٩ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٧/١ .

وأجاز الكسائي أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية، واستدل على ذلك بالسماع كقول الفرزدق[1] :

وإنّ لرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ التي لَعلىّ وإنْ شَطّتْ نَواهَا أَزُورُها

فقد وقعت جملة (لعلى أزورها) صلة للتي[2] .

ورُدَّ بأن صلة (التي) أمر من اثنين :

أحدهما: أن تكون جملة (أزورها) صلة (التي) فصل بينهما بـ (لعلى)، وإن شطت نواها، على جهة الاعتراض، فيكون خبر (لعلى) محذوفاً تقديره: لعلى أبلغ ذلك .

الثاني: أن تكون محذوفة على إضمار القول، والقول كثيراً ما يضمر، والتقدير: قِبَلَ التي أقول فيها[3] .

ثانياً: أن تكون خالية من معني التعجب، وذلك بناءً على أنها خبرية ؛ لأن النحاة اختلفوا في نوع جملة التعجب فذهب فريق إلى أنها إنشائية، وهؤلاء النحاة منعوا وقوعها صلة للموصول، وذهب فريق إلى أنها خبرية، واختلف هذا الفريق في جواز وصل الموصول بها فأجازه ابن خروف نحو: جاءني الذي ما أحسنه !، وصحح هذا القول السيوطي[4] .

وذهب الجمهور إلى المنع ؛ لأن التعجب يُتَكَلَّمُ به عند خفاء السبب، والصلة لابد أن تكون معهودة؛ لأن المقصود بها إيضاح الموصول وبيانه، فكيف يكون الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه، فلما تنافيا لم يصح الربط بينهما[5].

---

(١) من الطويل، في ديوانه ١٥٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٠/١، وخزانة الأدب ٤٦٤/٥، والدرر ٢٧٧/١

(٢) ينظر: شفاء العليل ٢١٩/١، وشرح الأشموني ١٤٨/١ .

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٠/١ .

(٤) ينظر: الهمع ٣٣٤/١، ٣٣٥ .

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٠/١، وشرح الرضي ١٠/٣ .

والصواب ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأن الاسم الموصول مبهم ؛ فإذا كانت صلته غير موضحة له انتقض الغرض الذي من أجله جئ بها وهو إيضاحه، وإزالة الإبهام عنه، ولا يخفي ما في التعجب من الإبهام فكيف يُبَيِّنُ شيء بما خفي في نفسه ؟[1] .

ثالثاً: أن تكون مشتملة على ضمير يعود على الموصول، وهذا الضمير يسمي العائد ؛ ولذلك ذهب جماعة من قدماء النحويين إلى أنه لا يجوز وصل الموصول بالقَسَم وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول، فلا يجوز – عندهم – أن تقول: جاء الذي أقسم بالله لقد قام أبوه، كما ذهبوا إلى أنه لا يجوز الوصل بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول فلا يجوز: جاء الذي إن قام عمرو قام أبوه[2] .

والصحيح أن ذلك يجوز قياساً وسماعاً، أما القياس فلأن الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى، فاكتفي فيهما بضمير واحد كما يكتفي به في الجملة[3] .

وأما السماع فقوله تعالي: { وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَنْ لَّيُبَطِّئَنَّ }[4] فـ (ليبطئن) جواب قسم، والقسم وجوابه في موضع الصلة لـ (من) والتقدير: وإن منكم للذى والله ليبطئن، فإن قيل: لعل (مَنْ) نكرة ناقصة أى: لإنسان ليبطئن ؟

فالجواب: أن (من) النكرة لابد لها من صفة، والجملة إذا وقعت صفة فلابد فيها من رابط يربطها بالموصوف، فإذا ثبت في جملة القسم والجواب أنها تقع صفة فكذلك تقع صلة[5] .

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١، والتصريح ١٤١/١ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٢/٣، ١٣ .

(٣) ينظر: شرح الجمل ١٨٢/١ .

(٤) من الآية ٧٢ من سورة النساء .

(٥) ينظر: التذييل ١٣/٣ .

رابعاً: اشترط بعض النحاة[1] في جملة الصلة ألا يدخل فيها ما يغير الخبر عن مقتضاه، ولذلك منعوا وقوع الجملة المصدرة بـ (كأن) صلة الموصول، وكذلك الجملة بـ (لعل) و(ليت) .

وجوَّز ذلك سيبويه فقال: " ... وقال الله عز وجل: { وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُوْلِي القُوَّةِ }[2] فـ (إن) صلة لـ (ما) كأنك قلت: ما والله إن شرَّه خير من جيد ما معك "[3] .

وجوزه كذلك المبرد فقال: " وتقول: سرَّ ما إن زيداً يحبه من هند جاريته، فوصلت (ما) وهي في معنى الذي بـ (إنَّ)، وما عملت فيه ؛ لأن (إنَّ) إنما دخلت على الابتداء والخبر، والمعنى كذلك، وكذلك أخواتها ..."[4] .

خامساً: ألا تستدعي كلاماً سابقاً فلا يجوز: جاء الذي لكنه قائم، فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو: ما قعد زيد لكنه قائم[5] .

سادساً: ألا تكون معلومة لكل واحد نحو: جاء الذي حاجباه فوق عينيه، وذلك لثبوت تلك الصفة لكل ذي حاجبين وعينين، إلا إذا أريد بها الاستغراق فإنها يجوز أن تقع صلة[6] .

هذه هي الشروط التي إذا توافرت في الجملة جاز أن تقع صلة للموصول الاسمي.

موقف بعض الشراح :

ذكر ابن الناظم من شروط الجملة الواقعة صلة أن تكون معهودة، ولا يجوز أن تكون الصلة جملة طلبية، ولم يكن له موقف مع أبيه في هذا البيت[7] .

---

(١) ينظر: الهمع ٣٣٥/١ .

(٢) من الآية ٧٦ من سورة القصص .

(٣) الكتاب ١٤٦/٣ .

(٤) المقتضب ١٩٤/٣ .

(٥) ينظر: التذييل ١٢/٣ .

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٩/٣ .

(٧) ينظر: شرح الألفية ص٩٢ .

أما المرادى فيرى أن البيت اشتمل على شرط واحد وهو كون الجملة خبرية، وأن هذا الشرط مفهوم من تمثيل ابن مالك فقال: " فإن قلت: من أين يعلم هذا الشرط من كلامه ؟

قلت: من مثاله فإنه إنما مثل ليقاس عليه، المشهور اشتراط كون الجملة الموصول بها معهودة "[1] .

وقد عدد كل من ابن هشام، وابن عقيل، والأشمونى، والسيوطي شروط الجملة الواقعة صلة[2] .

أما ابن جابر الأندلسى فكلامه مطابق لما قاله ابن الناظم[3] .

وأما المكودى فيرى كما يرى المرادى أن تمثيله يفهم منه اشتراط الخبرية في الجملة[4] .

وأقول :

إن أبا حيان وافقه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن الأجدر بابن مالك أن يذكر الشروط التي تشترط في الجملة الواقعة صلة للموصول الاسمى، حتى وإن كانت المنظومات قد وضعت طلباً للإيجاز والاختصار، ولأن ابن مالك لم يذكر تلك الشروط في مؤلفاته المختصرة والمطولة[5] .

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٤٤٤/١ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١٦٤/١، ١٦٥، وشرح ابن عقيل ١٥٤/١، ١٥٥، وشرح الأشمونى ١٤٨/١، والبهجة المرضية ص١٠٣ .

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن جابر ٢٣١/١ .

(٤) ينظر: شرح الألفية ص٢٥ .

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٨٧/١، والتسهيل ص٣٨، وسبك المنظوم ص٨٧ .

شروط الجملة الواقعة حالاً

نص ابن مالك في ألفيته على أن الجملة تقع حالاً فتكون في موضع نصب، ومثل لذلك بوقوع الحال جملة اسمية نحو: جاء زيد وهو ناوٍ رِحْلَه، ولكنه لم ينص على ما يشترط في الجملة الواقعة حالاً، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأنه لم يقيد الجملة بقيد .

قال ابن مالك:

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِئْ جُمْلَةْ كَجَاءَ زَيْدٌ وهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

قال أبوحيان: " يعني أن تجئ الجملة موضع الحال، وهي في موضع نصب، وأطلق الجملة وينبغي أن تقيد بالجملة الخبرية ؛ ليتحرز بذلك من الجملة الطلبية، وأن تقيد أيضاً بكونها لا تكون مفتتحة بدليل استقبال، كحرف التنفيس، ولن، فإنه لا يقع ذلك في موقع الحال، وأن تقيد أيضاً بأنها لا تكون تعجبية، فلا تقول: جاء زيد اضربه ولا أجئ سأضرب زيداً، ولا سيجئ زيد لن يسرع..."[1].

البيان والمناقشة :

الأصل في الحال أن تكون مفردة ؛ لأنها صفة في الأصل، فإذا وقعت الجملة موقعها كانت في موضع نصب، ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية، ولابد في الجملة الحالية من رابط يربطها بصاحب الحال، وذلك إما ضمير، وإما (واو) تقوم مقامه، وقد يجتمعان[2] .

ويشترط في جملة الحال أن تكون خبرية، خالية من دليل استقبال أو تعجب، فلا تقع جملة طلبية ولا تعجبية، ولا جملة مصدرة بحرف تنفيس، فلا يقال: جئت سأفعل، ولا: جئت لن أفعل،

---

(١) منهج السالك ص٢١٠، ٢١١ .

(٢) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٣٧٨/١ .

لأن الحال صفة لصاحبها في الحال، و (لن) وحرف التنفيس تكون الجملة معها مستقبلة المعنى، فينتفي أن تكون حالاً[1] .

موقف بعض الشراح :

اقتصر كل من ابن الناظم، وابن عقيل، والمكودى على توضيح مراد ابن مالك في ألفيته وهو: أن الجملة تقع موقع الحال، كما تقع موقع الخبر والصفة، وهذه الجملة لابد فيها من رابط[2].

وأما المرادى، وابن هشام، وابن جابر الأندلسي، والأشمونى، والسيوطي، فقد ذكروا القيود التي يجب توافرها في الجملة الواقعة حالاً[3] .

وأقول :

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن ابن مالك جاء في نظمه بمثال اجتمعت فيه الشروط التي يجب توافرها في الجملة الواقعة حالاً، ومثاله: جاء زيد وهو ناوٍ رِحْلَه، فجملة الحال في هذا المثال جملة اسمية وهي: وهو ناوٍ رحله، فهذه الجملة خبرية، وقد اشتملت على رابطين هما: الواو والضمير، وهذا المثال فيه العوض عن النص على ما يشترط في الجملة الواقعة حالاً .

صوغ اسم المرة من غير الثلاثي

نص ابن مالك في ألفيته على أن الفعل الزائد على ثلاثة أحرف سواء أكان مجرداً نحو دحرج أم مزيداً نحو: تدحرج إذا أريد منه بناء المرة يزاد على مصدره التاء، ولم يذكر قيداً لهذا الحكم، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأن لذلك قيدين

---

(١) ينظر:تسهيل الفوائد ص١١٢، والجامع الصغير في النحو لابن هشام ص١٢٠، والفاخر ٣٧٨/١، وهمع الهوامع ٣٢٠/٢ .

(٢) ينظر: شرح الألفية ص٣٣٦، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/٢، وشرح الألفية ص٩١ .

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٧١٨/٢، ٧١٩، وأوضح المسالك ٣٤٦/٢، ٢٣٥٠، وشرح الألفية ٣٢٦/٢، وشرح الأشموني ٢٩/٢، ٣٠، والبهجة المرضية ص٢٨٨ .

قال ابن مالك :

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ

قال أبوحيان: " وهذا الذي ذكره يحتاج إلى قيدين أهملهما المصنف، أحدهما: أن لا يكون المصدر قد وضع على تاء التأنيث نحو قولهم: دحرج دحرجة، وضارب مضاربة وعزيت تعزية فالتاء في مثل هذا لا تكون للمرة بل إنما تفهم المرة من قرينة الحال أو من الوصف، نحو: ضارب مضاربة واحدة، كما تقول: ضرب ضرباً واحداً .

الثاني: أن التاء لا تدخل على مصدر ما زاد على ثلاثة إلا إذا كان مصدراً مقيساً له، وأما إذا جاء على غير القياس نحو: فِعْلاَل لـ (فَعْلَل) و (فِعَال) لـ (فاعَل) ... فلا تقول: سرهفت سرهافة ولا قاتلت قتالاة ..."[1]

البيان والمناقشة :

يصاغ اسم المرة من الثلاثي المجرد ومن غير الثلاثي، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أو لا، فالمجرد عن التاء يأتي على وزن (فَعْلَة) – بفتح التاء – وتحذف الزوائد منه نحو: خرجت خَرْجَةً، ودخلت دَخْلَةً، وضربته ضَرْبَة، وشربت شَرْبَة .

وإن كان فيه التاء تبقي فيه التاء، ولا تحذف، ولكن لابد من قرينة نحو: نشدت نَشدَةً وَاحدة، أو حسنَة[2] .

يقول سيبويه في صوغ اسم المرة من الثلاثي: " وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل بنيت به أبداً على (فَعْلَةٍ) على الأصل ؛ لأن الأصل (فَعْل)، فإذا قلت الجلوس والذهاب ونحو ذلك فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل ولم تكن من الفعل، وليس هذا الضرب من المصادر لازماً بزيادته لباب (فَعَل) كلزوم الإفعال والاستفعال ونحوهما لأفعالهما، فكان ما جاء على (فَعَل) أصله عندهم الفعلُ

---

(١) منهج السالك ص٣٤٨، ٣٤٩ .

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ١/١٧٨، ١٧٩، والكفاية في النحو ص١٢٥ .

في المصدر، فإذا جاءوا بالمرة جاءوا بها على (فَعْلَةٍ) كما جاءوا بتمرةٍ على تمرٍ، وذلك: قعدت قَعْدَة، وأتيت أَتْيَةَ "[1] .

وإن يصغ المصدر الدال على المرة من مصدر المزيد عن الثلاثي سواء كان ثلاثياً مزيداً فيه نحو: أعطي، أو رباعياً مجرداً نحو: دحرج، أو رباعياً مزاداً فيه نحو: تدحرج فيزداد على مصدره التاء التي للتأنيث، فتقول: أعطي إعطاءة، وتدحرج تدحرجة، هذا إذا كان المصدر الأصل مجرداً عن التاء، أما المصدر الذي فيه التاء فتفهم المرة منه بقرينة أو الوصف بالوحدة نحو: رحمة واحدة[2].

يقول سيبويه في بناء اسم المرة من غير الثلاثي: " هذا باب نظائر ضربته ضربة ورميته رمية من هذا الباب، فنظير فعلت فَعْلَة من هذه الأبواب أن تقول: أعطيت إعطاءَة، وأخرجت إخراجة، فإنما تجئ بالواحدة على المصدر اللازم للفعل، ومثل ذلك افْتَعَلْتُ افْتَعَالةً وما كان على مثالها وذلك قولك: احترزت احترازة واحدة، واستخرجت استخراجة واحدة"[3] .

وقال " ... دحرجته دحرجة واحدة، وزلزلته زلزلة واحدة، تجئ الواحدة على المصدر الأغلب الأكثر ..."[4].

موقف بعض الشرح :

اهتم كل من ابن الناظم، وابن هشام، وابن عقيل، والمكودى، والأشمونى، والسيوطي بلفظ الألفية، وتوضيحه، وأن مراد ابن مالك من البيت هو: أنه يدل على المرة في مصدر غير الثلاثي بزيادة التاء على بنائه نحو: انطلق انطلاقة، ولم يتعرضوا إلى أي قيود[5] .

---

(١) الكتاب ٤٥/١ .

(٢) ينظر: التلطيف لشرح التصريف لعبدالرحمن بن عيسي المرشدي العمري ص٢٦٣ (بتصرف) .

(٣) الكتاب ٨٦/٤ .

(٤) السابق ٨٧/٤ .

(٥) ينظر: شرح الألفية ص٤٤٩، وأوضح المسالك ٢٤٢/٣، وشرح ابن عقيل ١٣٣/٣، وشرح الألفية ص١١٧، وشرح الأشموني ٢٤٠/٢، والبهجة المرضية ص٣٥٢ .

أما المرادى فقد نبه على القيدين الذين ذكرهما أبوحيان فقال: " وقوله:

في غَيْرِ ذِى الثَّلاَثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ

يعني: أنه يدل على المرة في مصدر غير الثلاثي زيادة التاء نحو: انطلق انطلاقه، تنبيهان :

الأول: إنما تلحق التاء للدلالة علي المرة في الأبنية المقيسة .

والثاني: إن ذلك مقيد بأن يكون المصدر مجرداً من التاء، فإن بني على التاء دل على المرة فيه بالقرينة لا بالتاء..... "[1] .

وأقول :

إن أبا حيان وافقه الصواب في الأمر، لأن ظاهر كلام ابن مالك أن الفعل الزائدة على ثلاثة أحرف أو رباعياً مجرداً يبني منه المصدر للمرة بزيادة التاء في آخره، وهذا ليس على إطلاقه ؛ لأن من المصادر المقيسة ما فيه التاء، فينبغي أن يقيد بألا يكون المصدر موضوعاً على التاء .

حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله

ابن مالك ممن قال بجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور إن كانا متعلقين بفعل التعجب، وقد بنى على هذا المذهب ألفيته – أيضاً – لكنه لم يجر لتعلق الظرف والجار والمجرور بفعل التعجب ذكراً، فأخذ عليه أبوحيان هذا الإطلاق ؛ لأنه ينبغي عليه أن يقيد ذلك الأمر .

قال ابن مالك :

وفَصْلُهُ بِظَرْفٍ، اوْ بِحَرْفِ جرْ مُسْتَعْمَلُ، والخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

قال أبوحيان: " إن الفصل بين الفعل ومعموله بظرف أو مجرور مستعمل يعني في لسان العرب، وإن في ذلك خلافاً، وأطلق الناظم في الظرف والمجرور وينبغي أن يقيد ذلك بأن يكون الظرف والمجرور معمولين لفعل التعجب، وهو الذي وقع فيه الخلاف، فإن كان أحدهما معمولاً لغير الفعل نحو: ما أحسن آمراً بمعروف !، وما أقبح ضاحكاً في الصلاة !، لا يجوز: ما أحسن بمعروف آمراً !، ولا ما

(١) توضيح المقاصد ٨٦٨/٢.

أقبح في الصلاة ضاحكاً !، فإذا كان الظرف أو المجرور معمولاً للفعل نحو: ما أعزّ زيداً عليَّ !، وما أشجع زيداً يوم القتال !، ففي هذا الخلاف ..... "[1] .

البيان والمناقشة :

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب على صيغي التعجب ؛ لضعفهما، فلا يقال: زيدا ما أحسن، وبه أكرم، وكذا لا يجوز الفصل بين التعجب ومعموله بغير ما يتعلق به وكذا لا يجوز تقديم غير الجار والمجرور والظرف نحو: ما أحسن مقبلاً زيداً !، وأكرمْ رجلاً به! ؛ لأن فعلى التعجب أشبها الحرف في منع التصرف فجريا مجراه في منع تقدم معمولها[2] .

وقد اختلف النحويون في حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول: مذهب الفراء، والجرمي، والمازني، والزجاج، والفارسي، وابن خروف، والشلوبين[3] :

وذهب هؤلاء إلى جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور إن تعلقا بفعل التعجب .

قال الفارسي: " وقد أجازه بعضهم ولا أرى القياس إلا مجيزاً له ؛ لأن الفصل قد جاء في باب نعم وبئس كقوله تعالى: { بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً }[4] فإذا جاء الفصل في هذا كان في التعجب أجوز ؛ لأنه أشد تصرفاً في معموله من نعم "[5] .

---

(١) منهج السالك ص٣٨٠ .

(٢) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٣٠٦/١ .

(٣) ينظر: المفصل ص٢٧٧، وشرح التسهيل ٤٢/٣، والارتشاف ٣٨/٣، والفاخر ٣٠٦/١، وشرح الكافية للرضي ٢٣٢/٤ .

(٤) من الآية ٥٠ من سورة الكهف .

(٥) المسائل البغداديات ص٢٥٦ .

وقد صحح كثير من العلماء هذا المذهب، لثبوت ذلك عن العرب، قال ابن عصفور: " والصحيح أن ذلك جائز، وحكي من كلام العرب: ما أحسن بالرجل أن يصدق !، ومن كلام عمر بن معد يكرب: لله درُّ بني مجاشع، ما أكثر في الهيجاء لقاءها !، وأكثر في اللزبات عطاءها ! "[1] .

وقد اختار ابن مالك هذا المذهب، لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً، فمن النثر: فقد روى أن علياً – رضي الله عنه – مر بعمار فمسح التراب عن وجهه، وقال: أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً !، ففصل بين أعزز وأراك بعلى وأبا اليقظان، ومن النظم، قول الشاعر[2] :

وقَالَ نَبيُّ المسلمين تَقَدَّمُوا وأَحْبِبِ – إلينا – أن تكونَ المقَدَّما

وقول الآخر[3] :

أُقيمُ بِدَارِ الحزمِ مادَامْ حَزْمُها وأحرِ – إذا حَالَتْ – بأن أتحوَّلا

وأما القياس فلأن الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشئ الواحد، فاعتبار الفصل بها بين فعلى التعجب والمتعجب منه وليسا كالشئ الواحد أحق وأولى[4] .

المذهب الثاني: مذهب الأخفش، والمبرد، وابن السراج، وأكثر البصريين :

وذهبوا إلى منع الفصل مطلقاً[1] .

---

(١) شرح الجمل ٥٨٧/١ .

(٢) البيت من الطويل لعباس بن مرداس، وليس في ديوانه .

من مواضعه: شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشفاء العليل ٦٠٠/٢، والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٣٠٥/١، ٣٠٧ .

الشاهد: أحبب – إلينا – أن تكون: حيث فصل بين أفْعِلْ ومعموله بالجار والمجرور، وفك إدغامه شذوذاً .

(٣) البيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ص٨٣ .

من مواضعه: المساعد ١٥٨/٢، والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٣٠٧/١، والتصريح ٩٠/٢ .

الشاهد: وأحر – إذا حالت – بأن أتحولا: حيث فصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف (إذا حالت) .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤٠/٣، ٤١ .

قال المبرد: " ولو قلت: ما أحسن عندك زيداً !، وما أجمل اليوم عبدالله ! لم يجز، وكذلك لو قلت: ما أحسن اليوم وجه زيد !، وما أحسن أمس ثبوت زيد !، لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة وصار حكمه كحكم الأسماء "[٢] .

وقال ابن السراج :" ولا يجوز أن تقول: ما أحسن في الدار زيداً !، وما أقبح عندك زيداً !، لأن فعل التعجب لا يتصرف "[٣] .

واختار الزمخشري هذا المذهب فقال: " ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، فلا يقال: عبدالله ما أحسن !، ولا ما عبدالله أحسن !، ولا بزيد أكرم !، ولا ما أحسن في الدار زيداً !، ولا أكرم اليوم بزيد ! "[٤] .

المذهب الثالث: مذهب بعض النحويين :

أجاز بعض النحويين الفصل بالظرف والجار والمجرور على قبح[٥] .

وبعد هذا العرض لتلك المذاهب أرى أن الصحيح هو المذهب الأول والقائل بجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور إن كانا متعلقين بفعل التعجب ؛ لأنه مذهب القياس والسماع .

موقف بعض الشراح :

وضح ابن الناظم أن في الفصل بالظرف والمجرور خلافاً، ولم يذكر المذاهب كلها، واختار القول بالجواز، ولم يتعرض إلى تقييد الظرف والمجرور بكونهما متعلقين بفعل التعجب[٦] .

---

(١) ينظر: المساعد ١٥٧/٢، والتصريح ٩٠/٢ .

(٢) المقتضب ١٧٨/٤ .

(٣) الأصول ١٠٧/١، ١٠٨ .

(٤) المفصل ص٢٧٧ .

(٥) ينظر: الارتشاف ٣٨/٣، والهمع ٥١/٣ .

(٦) ينظر: شرح الألفية ص٤٦٤، ٤٦٥ .

أما المرادي فقد ذكر مذاهب العلماء في الفصل بالظرف والمجرور، ولكنه نبه على أن جواز الفصل بالظرف والمجرور عند المجيز مشروط بكونهما متعلقين بفعل التعجب، فإن لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما[1] .

أما ابن هشام فقد ذكر أن العلماء اختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بفعل التعجب، واختار القول بالجواز[2] .

وابن عقيل كذلك أشار إلى خلاف العلماء في هذا، واختار القول بالجواز، لكنه لم يتعرض لشرط ذلك الجواز[3] .

أما المكودى فاهتم بلفظ النظم كعادته فوضحه، وأوضح أن مذهب ابن مالك هو جواز الفصل بالظرف والمجرور[4] .

وأما الأشموني فقد أشار إلى الخلاف واختار القول بالجواز، واشترط الشرط نفسه الذي اشترطه أبوحيان[5] .

أما السيوطي فقد أشار إلى مذهب الجواز، ونسبه إلى الجرمي، ومذهب المنع، ونسبه إلى الأخفش والمبرد، ولم يتعرض لما يشترط في الظرف والمجرور[6] .

وأقول :

إن أبا حيان وافقه الصواب في هذا الأمر، لأنه من الواجب على ابن مالك أن يقيد ما أطلقه؛ لأن الظرف والجار والمجرور إذا لم يكن لهما تعلق بفعل التعجب امتنع الفصل بهما باتفاق

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٢/٩٠٠، ٩٠١ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣/٢٦٣، ٢٦٤ .

(٣) ينظر: شرح الألفية ٣/١٥٦، ١٥٧ .

(٤) ينظر: شرح الألفية ص١٢٨ .

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٢/٢٧١، ٢٧٢ .

(٦) ينظر: البهجة المرضية ص٣٦٥ .

العلماء، أما إذا كانا متعلقين بفعل التعجب فهذا ما اختلف فيه العلماء، وقد قيد ابن مالك هذا الحكم في التسهيل، فقال: " ... ولا يتصرفان، ولا يليهما غير المتعجب منه، إن لم يتعلق بهما، وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر ... "[1] .

فكان من اللازم عليه أن يقيده في نظمه كما قيده في التسهيل، لأنه لا يوجد مانع من ذلك .

---

(١) انظره في ص١٣١ .

الفصل الخامس

المآخذ على بعض اختيارات ابن مالك

من مقاصد أبي حيان في شرحه أن ينبه على ضعف بعض اختيارات ابن مالك في ألفيتـــه ؛ لأنه قد يختار ما ليس بالمختار في نظر أبي حيان .

قال أبوحيان: " ... وربما اختار ما ليس بالمختار، ولا المشهور، وترك ما عليه العمل مـــن مذاهب الجمهور مقتفياً في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال، أو بصري لم ينسج له لشذوذه علـــى منوال، وبانياً قواعد على نادر في المنقول شاذ في القياس خارج عن الأصول ... "[1] .

وإليك بياناً بأهم المآخذ المختارة للدراسة في هذا الموضع :

١- علة بناء (هنا) الإشارية .

٢- مراتب المشار إليه .

٣- حذف العائد المرفوع .

٤- الابتداء بالوصف .

٥- مرادفة اللام لـــ (إلى) .

٦- شروط إعمال اسم الفاعل .

---

(١) منهج السالك ص١ .

علة بناء (هُنَا) الإشارية

أقر ابن مالك في ألفيته بأن من أسباب بناء الأسماء مشابهتها للحروف، وهذا الشبه قد يكون معنوياً، كما في (متى) و (هنا)، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأنه يرى أن الشبه المعنوى ليس السبب في بناء (هنا) التي من أسماء الإشارة، وإنما هو الشبه الافتقاري .

قال ابن مالك :

وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وفِي هُنَا

قال أبوحيان: " ... وأما (هنا) فإنها بنيت – عند أصحابنا – لشبهها بالحرف في الافتقار إلى مشار كسائر أسماء الإشارة، وأما على ما ذهب إليه هذا الناظم فيتحيل له (هنا) اسم إشارة، ولم تضع العرب للإشارة حرفاً فَتَضُمن اسم الإشارة معني لكنه كان ينبغي أن يوضع له حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتشبيه، وغير ذلك فَضُمِنَ اسم الإشارة معني ذلك الحرف الذي كان ينبغي أن يوضع لمعني الإشارة"[1] .

البيان والمناقشة :

تنقسم الكلمة إلى اسم، وفعل، وحرف، فالحروف كلها مبنية، والأسماء والأفعال منها ما هو معرب، ومنها ما مبني .

والمعرب من الأسماء هو الأصل ؛ لأن النحويين يقولون: إن أصل الأسماء الإعراب، ولذلك يقال: في الاسم المبني لم بُنِيَ ؟ ولا يقال: في الاسم المعرب لم أعرب ؟[2] .

ويبنى الاسم إذا أشبه الحرف، وأنواع الشبه ثلاث :

أحدها: الشبه الوضعي: وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين، فالأول كتاء (قمت) فإنها شبيهة بنحو (باء) الجر ولامه، والثاني كـ (نا) من (قمنا) فإنها شبيهة بنحو: قَدْ وبل .

---

(١) منهج السالك ص٦ .

(٢) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص١٢٧ .

الثاني: الشبه الاستعمالي: وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه، وكأن يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة، فالأول: كـ (هيهات) و (صه) فإنها نائبة عن (بَعُدَ) و (اسكت)، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به، فأشبهت (ليت)، والثاني: كـ (إذ) و (إذا) و (حيث) والموصولات، فلا يصح أن تقول: جئتك إذ، لأن معنى (إذ) لا يتم حتى تقول: جاء زيد، ونحوه .

الثالث: الشبه المعنوي: وضابطه: أن يتضمن الاسم معنىً من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حرف، أم لا .

فالأول: كـ (متى) فإنها تستعمل شرطاً نحو: متى تقم أقم، وهي - حينئذ - شبيهة في المعني بـ (إنْ) الشرطية، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو قوله تعالى: { مَتَى نَصْرُ اللَّهِ }[1] وهي - حينئذ - شبيهة في المعني بهمزة الاستفهام .

والثاني: نحو (هنا) فإنها متضمنة لمعني الإشارة، وهذا المعني لم تضع العرب له حرفاً، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف ؛ لأنه كالخطاب والتنبيه، فـ (هنا) مستحقة للبناء لتضمنها معني الحرف الذي كان يستحق الوضع[2] .

وعن علة بناء أسماء الإشارة يقول ابن يعيش: " وإنما كانت مبنية لتضمنها معني حرف الإشارة، وذلك أن حرف الإشارة معني، والموضوع لإفادة المعاني إنما هي الحروف، فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة عُلِمَ أن للإشارة حرفاً تضمنه هذا الاسم، وإن لم ينطق به فبني كما بنى (مَنْ) و (كَمْ) ونحوهما ... "[3] .

---

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ١/٢٩: ٣٢ (بتصرف) .

(٣) شرح المفصل ٢/٨٢ .

ومن العلماء من يري أن العلة في بناء أسماء الإشارة مشابهتها للحرف في الافتقار، وأنها في تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه[1] .

وفي ذلك يقول ابن عصفور: " وأما الاسم فمعرب إلا ما أشبه الحرف كالمضمرات، والموصولات فإنها أشبهت الحروف في الافتقار، أو تضمن معناه كأسماء الشرط والاستفهام، ألا ترى أن الأسماء الشرطية تضمنت معنى (إنْ) الشرطية، وأسماء الاستفهام تضمنت معنى همزة الاستفهام..."[2] .

موقف بعض الشراح :

أقر كلٌّ من ابن الناظم، وابن هشام، وابن عقيل، والمكودى، والأشمونى ما قاله ابن مالك من أن سبب بناء (هنا) هو مشابهتها للحرف في المعني[3] .

وأقول :

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن الإشارة كالخطاب، والتنبيه، فمن حق اللفظ المتضمن معنى الإشارة أن يبنى، فلما لازمت (هنا) تضمن معنى الحرف بنيت .

مراتب المشار إليه

المفهوم من كلام ابن مالك في الألفية أن المشار له مرتبتان قريبة وبعيدة، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأنه يرى أن المشار له ثلاث مراتب .

قال ابن مالك :

..... وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٣٢/١ .

(٢) شرح الجمل ٣٢٨/٢ .

(٣) ينظر: شرح الألفية ص٢٩، وأوضح المسالك ٣١/١، وشرح ابن عقيل ٣٢/١، وشرح المكودى ص٨، وشرح الأشموني ٤٣/١ .

بِالكَافِ حَرفاً دُونَ لاَمٍ، أَوْ مَعَهْ .....

قال أبوحيان: " والذى ذكر الناس أن اللام للبعد، وأن مراتب المشار ثلاثة: الدنيا، والوسطى والقصوى، والذي يفهم من كلام هذا الناظم أن للمشار حالتين: الدنيا والقصوى ..... "[1].

البيان والمناقشة :

اختلف النحويون في مراتب المشار إليه، ولهم في ذلك مذهبان :

الأول: مذهب المتقدمين :

ذهب سيبويه[2]، والفراء[3]، والمبرد[4]، وابن السراج[5] إلى أن للمشار إليه مرتبتين فقط: قريبة وبعيدة .

قال سيبويه: " ... المبهم تُقَرِّبُ به شيئاً أو تباعِدُه، وتشير إليه "[6] .

وقال – أيضاً – "ذاك بمنزلة هذا، إلا أنك إذا قلت: ذاك، فأنت تنبهه لشيءٍ متراخ ... "[7].

وما كان للقريب من أسماء الإشارة يستعمل مجرداً من اللام والكاف، والمقترن باللام والكاف جميعاً أو بأحدهما للبعيد[8] .

واختار هذا المذهب ابن مالك وصححه بخمسة أوجه[9] .

---

(١) منهج السالك ص٢٤ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٢، ٧٨ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣/١٩٢، وتعليق الفرائد ٢/٣٢٢ .

(٤) ينظر: المقتضب ٤/٢٧٨ .

(٥) ينظر: الأصول ٢/١٢٧ .

(٦) الكتاب ٢/١٢ .

(٧) السابق ٢/٧٨ .

(٨) ينظر: تعليق الفرائد ٢/٣٢١: ٣٢٢ .

(٩) ينظر: تفصيل ذلك في شرح التسهيل ١/٢٤٢: ٢٤٣ .

المذهب الثاني: مذهب المتأخرين :

ذهب كثير من المتأخرين إلى أن للمشار إليه ثلاث مراتب ؛ قريبة، وبعيدة، ومتوسطة، ومن هؤلاء الجُزُولي، والزمخشري، وابن يعيش، وابن عصفور، والرضي، وغيرهم[1].

وأرى أن الصحيح هو مذهب سيبويه والمتقدمين ؛ لأن النحويين يجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان: مرتبة القرب ومرتبة البعد، والمشار إليه شبيه بالمنادى، فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقاً للنظير بالنظير، ولأن المرجوع إليه في مثل هذا: النقل لا العقل .

وقد روى الفراء أن بني تميم يقولون: ذاك وتيك بلالام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلالام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة – على اللغتين – ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب، والأخرى: لأدنى البعد وأقصاه[2] .

موقف بعض الشراح :

وافق ابن الناظم أباه في أن للمشار إليه مرتبتين، ورد القول بأن للمشار إليه ثلاث مراتب فقال: " وزعم الأكثرون أن المقرون بالكاف دون اللام للمتوسط، وأن المقرون بالكاف مع اللام للبعيد، وهو تحكم، لا دليل عليه، ويكفي في رده أن الفراء حكى أن إخلاء (ذلك)، و(تلك) من اللام لغة تميم، فعلم أن الحجازيين إذا لم يريدوا القرب لا يقولون إلا (ذلك)، و(تلك)، وأن ليس لاسم الإشارة عندهم إلا مرتبتان: قرب، وبعد، وأمر غيرهم مشكوك فيه فيلحق بما عُلِم "[3] .

وجرى المرادي على لفظ الألفية فأوضحه، ونبه على اختلاف النحويين في أسماء الإشارة، والواضح من كلامه أنه اختار القول بأن للمشار إليه ثلاث مراتب، فقال: " للنحويين في أسماء الإشارة

---

(١) ينظر: المقدمة الجزولية ص٦٨، والأنموذج بشرح الإردبيلي ص٨١، وشرح المفصل ٩٥/٢، وشرح الجمل ١٣٧/٢، وشرح الكافية ٤٨٠/٢، والمساعد لابن عقيل ١٨٥/١، وشرح الكافية لابن جمعة ٣٣٨/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/١، ٢٤٣ .

(٣) شرح الألفية ص٧٨ .

مذهبان أحدهما: أن لها مرتبتين قريبة وبعيدة، والآخر لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة وهذا هو المشهور .. "[1] .

أما ابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلس، والمكودى، والسيوطى فقد ساروا في إطار النظم بحل ألفاظه، من دون تصريح برأيهم في ذلك، ومعروف أن النظم يشير إلى أن المشار إليه له مرتبتان فقط[2] .

أما الأشمونى فقد اختار القول بأن المشار إليه له ثلاث مراتب[3] .

وأقول :

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن ابن مالك نظم هذا البيت على ما ارتضاه لنفسه من مذهب، وقصر مراتب المشار إليه على مرتبتين قريبة وبعيدة هو مذهب سيبويه والمتقدمين، وقد آشرت آنفاً إلى بعض العلل التي تقوى مذهب المتقدمين كما أوردها ابن مالك في شرحه للتسهيل[4] .

حذف العائد المرفوع

نص ابن مالك في ألفيته على حذف العائد المرفوع وجواز هذا الحذف بقلة، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأن للنحويين مذهبين في حذف العائد المرفوع أحدهما الجواز مطلقاً والآخر الحذف إن طالت الصلة .

---

(١) توضيح المقاصد ١/٤٠٨، ٤٠٩ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/١٣٦، وشرح ابن عقيل ١/١٣٣: ١٣٤، وشرح الألفية ١/٢٠٩، وشرح الألفية ص٢٢، والبهجة المرضية ص٩١ .

(٣) ينظر: شرح الأشموني ١/١٢٠، ١٢١ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٤٢، ٢٤٣ .

قال ابن مالك :

إنْ يُستَطَلْ وَصْلٌ، وَإنْ لم يُستَطَلْ فالحذفُ نَزْرٌ، وأَبَوْا أن يُختَزِلْ

قال أبوحيان: " ذكر أن غير (أى) من الموصولات كالذى والتي وغيرهما يجري مجري (أي) مع حذف الضمير المصدر به الصلة مرفوعاً لكن بشرط الطول وحذفه من غير طول شذوذ أو ضرورة، وهذا الشرط لم يشترطه الكوفيون، وقوله: " ولم يُستَطَلْ فالحذفُ نَزْرٌ " أي قليل لم يوافق البصريين في كون ذلك شاذاً ولا الكوفيين في كونه عندهم فصيحاً ..."[1].

البيان والمناقشة :

قد يحذف عائد الاسم الموصول، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً .

فأما العائد المرفوع فلا يحذف إلا إذا كان مبتدأ، وخبره مفرد، كقوله تعالي: { وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ }[2] .

واختلف النحاة في حكم حذف العائد المرفوع الواقع صلة لغير (أي)، ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: مذهب البصريين :

اشترط البصريون لحذف العائد المرفوع في غير (أى) الموصولة طول الصلة، فإن لم تطل الصلة وحذف العائد كان الحذف قبيحاً، وإن كان الموصول (أي) جاز حذف العائد مطلقاً طالت الصلة، أو لم تطل، فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف[3] .

قال سيبويه: " واعلم أنه يقبح أن تقول: هذا مَنْ مُنْطَلِقٌ إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً، فإن أطلت الكلام فقلت: مَنْ خيرٌ منك، حَسُن في الوصف والحشو"[4] .

---

(١) منهج السالك ص٣١ .

(٢) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/١ .

(٤) الكتاب ١٠٨/٢ .

وإن ورد ما ظاهره حذف عائد الصلة المرفوع ولم تطل صلة المرفوع كان الحذف نادراً أو شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه .

قال سيبويه: " واعلم أن: كفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا[1] أجود، وفيه ضعف إلا أن يكون فيه (هُوَ) من بعض الصلة، وهو نحو: مررت بأيهم أفضل، وكما قرأ بعض الناس[2] هذه الآية: { تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ}[3] ... "[4] .

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى جواز حذف عائد الصلة المرفوع في صلة غير (أى)، طالت الصلة أو لم تطل، وحجتهم ورود الحذف في كتاب الله – تعالي – وكلام العرب[5] .

وقد أجاز الفراء ذلك في تعليقه على قوله تعالي: { فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى }[6]، فأجاز أن تكون (من) الأولى موصولة بمعنى الذين، وهي في محل نصب على أنها مفعول للعلم بمعنى المعرفة ،و (أصحاب) خبر مبتدأ محذوف، وهو العائد أي: هم أصحاب الصراط السوي[7] .

---

(١) هذا شطر بيت والبيت بأكمله: فكفى بنا فضلاً على من غيرنا: حب النبي محمد إيانا .
والبيت من الكامل نسب لحسان، وليس في ديوانه، ونسب لعبدالله بن رواحه وكعب بن مالك .
من مواضعه: الكتاب ١٠٥/٢، والأمالى الشجرية ١٦٩/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص١٢٣.

(٢) القراءة بالرفع ليحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش . ينظر: المحتسب ٢٣٤/١ .

(٣) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام .

(٤) الكتاب ١٠٧/٢، ١٠٨ .

(٥) ينظر: التصريح ١٤٤/١، وشفاء العليل ٢٣٣/١ .

(٦) من الآية ١٣٥ من سورة طه .

(٧) ينظر: معانى القرآن ١٩٧/٢ .

وذهب ابن مالك إلى جواز حذف عائد الصلة المرفوع بقلة، فهو لم يأخذ برأى البصريين الذين أجازوا حذف عائد الصلة المرفوع مع غير (أى) بشرط إطالة الصلة، ولم يأخذ برأى الكوفيين الذي أجازوا القياس على ما ورد فيه الحذف .

قال ابن مالك: " فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع، كقول الشاعر[1] :

مَنْ يُعْنَ بالحمدِ لم يَنْطِقْ بما سَفَهٌ ولا يَحِدْ عن سبيلِ الحلمِ والكرم

أراد: لا ينطق بما هو سَفَهٌ ... "[2] .

موقف بعض الشراح :

وافق كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسي، والمكودى، والأشمونى، والسيوطي ابن مالك في جواز حذف عائد الصلة المرفوع إن عدمت الاستطالة، ولكن هذا الحذف قليل[3] .

وأقول :

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن ابن مالك من حقه أن يتخير لنفسه مذهباً وسطاً بين المذهبين فهو لم يمنع الحذف إن عدمت الاستطالة، ولم يجعله قياساً مطلقاً .

---

(١) من بحر البسيط مجهول النسب .

من مواضعه: تخليص الشواهد لابن هشام ص١٦٠، والدرر ١/٣٠٠، والتصريح ١/١٤٤، وشرح الأشموني ١/١٥٥

اللغة: يُعْنى: يهتم، الحمد: الثناء، السفه: الجهل، يحد: يميل .

الشاهد: بما سفه: حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعاً على الابتداء ولم تطل الصلة، والتقدير: بما هو سفه، وهو ضعيف عند الناظر .

(٢) شرح التسهيل ١/٢٠٧، ٢٠٨ .

(٣) ينظر: شرح الألفية ص٩٥، وتوضيح المقاصد ١/٤٥١، وأوضح المسالك ١/١٦٧، ١٦٨، وشرح ابن عقيل ١/١٦٥، وشرح الألفية ١/٢٣٧، وشرح الألفية ص٢٦، وشرح الأشموني ١/١٥٤، والبهجة المرضية ص١٠٦ .

الابتداء بالوصف

أجاز ابن مالك في ألفيته الابتداء بالوصف من دون أن يعتمد على نفي أو استفهام، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر .

قال ابن مالك :

وَقِسْ، وكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ يَجُوزُ، نَحْوُ فَائِزٌ أولُو الرَّشَدْ

قال أبوحيان: " ولا يجوز هذا الذي قال المصنف أنه يجوز عند أحد من البصريين إلا الأخفش فإنه أجاز ذلك، واتبعه هذا الناظم مستدلاً على صحة ذلك بقول الشاعر[1] :

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغِياً مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيرُ مرَّتِ

فخبير مبتدأ، ولم يتقدمه استفهام ولا نفي، وبنو لهب فاعل أغني عن الخبر، ولا يجوز عنده أن يكون (خبيراً) خبراً مقدماً، وبنو لهب مبتدأ ؛ لأن الخبر لابد من مطابقته للمبتدأ، وظنَّ هذا أنه دليل قاطع على صحة مذهب الأخفش، وليس فيه عندى دليل ؛ لأن (خبيراً) (فعيل) يصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع ولا سيما ورود ذلك في الشعر كما أخبروا بعدو وصديق[2]، قال الله تعالي: { هُمُ العَدُوُّ }[3] .

وقال بعض العرب[4]: هُنَّ صَدِيق وإذا احتمل أن يكون مثل هذا لم يكن فيه دليل قاطع"[5]

---

(١) من الطويل لرجل من الطائيين كما في تخليص الشواهد لابن هشام ص١٨٢ .

من مواضعه: أوضح المسالك ١٩١/١، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١، وشرح الأشموني١٨١/١ .

الشاهد: خبير بنو لهب: حيث استغني بفاعل خبير عن الخبر مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام.

(٢) صديق: وصف مأخوذ من الصدق، وجمعه أصدقاء وصُدَقَاء، وقد تستعمل للواحد والجمع والمؤنث فيقال: هو صديق، وهم صديق، وهى صديق .

ينظر: صيغة فعيل واستعمالاتها د / على أحمد طلب ص١٩١ .

(٣) من الآية ٤ من سورة المنافقون .

(٤) هذه جملة من بيت لجرير، وهو :

نَصَبْنَ الهوى ثم ارتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بأعينِ أعداءٍ، وهُنَّ صَدِيقُ

وهو في ديوانه ص٣٧٢، وفي الخصائص ٤١٢/٢، واللسان (ص. د . ق) .

(٥) انظر: منهج السالك ص٣٧ .

البيان والمناقشة :

يقع المبتدأ اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية كقوله تعالى: { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ }[1] ويقع المبتدأ وصفاً وبعده اسم مستغن به عن الخبر كقوله تعالى: { قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ }[2] .

واشترط جمهور البصريين لجواز الابتداء بالوصف أن يكون معتمداً على نفى، أو شبهه سواء أكان النفي بـ (ما) أم غيرها، أو الاستفهام بالهمزة أم غيرها .

ومن شواهد اعتماده على النفي قول الشاعر[3] :

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِى أَنْتُمَا إِذَا لم تكُونَا لى على مَنْ أُقَاطِعَ

ومن شواهد اعتماده على الاستفهام قول الشاعر[4] :

أَقَاطِنُ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَناً ؟ إِنْ يَظْعُنُوا فَعَجِيبُ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا ؟

ولم أقف في الكتاب لسيبويه على كلمة تفيد اشتراط اعتماد الوصف على نفي أو استفهام، أو ما يفيد استسحان الابتداء بالوصف إذا كان معتمداً على نفي أو استفهام، أو جواز الابتداء بالوصف إذا لم يكن معتمداً على شيء يقبح، بل كل ما وقفت عليه أن الخليل استقبح:

---

(١) الآية ٢ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ٤٦ من سورة مريم .

(٣) البيت من الطويل، ولم يعرف قائله

من مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٠٦، وأوضح المسالك ١٨٩/١.

الشاهد: ما واف بعهدى أنتما: حيث وقع المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي، وهو (واف) فاستغني عن مرفوعه وهو (أنتما) عن الخبر .

(٤) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله .

من مواضعه: شرح التسهيل ٢٦٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٠٦، وأوضح المسالك ١٩٠/١ .

الشاهد: أقاطن قوم سلمى: حيث وقع المبتدأ وصفاً معتمداً على استفهام مستغنياً بمرفوعه عن الخبر

قائم زيد على أن يكون (قائم) مبتدأ، و (زيد) خبراً له، وليس بقبيح عنده أن يكون (قائم) خبراً مقدماً، و (زيد) مبتدأ مؤخراً[1] .

ولقد عبر ابن السراج عن مذهب البصريين بما يفيد بأن الابتداء بالوصف حَسَنٌ عندهم إذا كان معتمداً على شيء قبله، أما إذا لم يكن معتمداً على شيء قبله كان قبيحاً، فقال: " وحَسُن عندهم: أقائم أبوك، وأخارج أخوك، تشبيها بهذا إذا اعتمد (قائم) على شيء قبله، فأما إذا قلت: قائم زيد، فأردت أن ترفع (زيداً) بـ (قائم) وليس قبله ما يعتمد عليه البتة قبيح، وهو جائز عندى على قبحه ..."[2] .

رأي الأخفش والكوفيين :

ذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز وقوع المبتدأ وصفاً دون اعتماده على نفي أو استفهام واستدلوا على ذلك بالسماع الوارد من كلام العرب[3] .

ومن شواهدهم قول الشاعر :

خَبِيرُ بَنُو لِهْب فَلاَ تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

وقول الشاعر[4] :

فَخَيرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنكُمْ إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ

وعضد ابن مالك أدلة الكوفيين[1] .

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢٧/٢: ١٢٨ .

(٢) الأصول ٦٠/١ .

(٣) ينظر: شفاء العليل للسلسبلي ٢٧٣/١ .

(٤) من الوافر لزهير بن مسعود الضبي، ومن مواضعه: الخصائص لابن جني ٢٧٧/١، ٣٧٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٣/١، والمغني ٢١١/١، وشرح ابن عقيل ١٩٤/١ .

اللغة: يالا: أي بالفلان فحذف فلاناً وأبقي اللام .

الشاهد: فخير نحن حيث جاز الابتداء بالوصف من غير أن يعتمد على شيء .

وقد رد أبوحيان أدلة الكوفيين وابن مالك، فخرج البيت الأول على أن (خبيراً) خبر مقدم، و (بنو لهب) مبتدأ مؤخر، ولا يحتاج إلى المطابقة في الجمع ؛ لأن (خبيراً) فعيل يصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع، ولاسيما ورود ذلك في الشعر، كما أخبروا بـ (فَعُول) قال تعالى { هُمُ العَدُوُّ }[٢] .

وأما البيت الثاني (فخير) خبر مقدم، و (نحن) مبتدأ مؤخر[٣] .

وأرى أن الراجح ما ذهب إليه جمهور البصريين بأن المبتدأ إذا كان وصفاً فيشترط فيه أن يكون معتمداً على نفي أو شبهه حيث ورد السماع به كثيراً في القرآن والشعر، وأما ما استشهد به الكوفيون والأخفش ومن تبعهم كابن مالك فقد سبق رده ..

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٧٣: ٢٧٤ .

(٢) من الآية ٤ من سورة المنافقون .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٢٧٤: ٢٧٥ .

موقف بعض الشراح :

وافق كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والسيوطي ابن مالك في جواز الابتداء بالوصف دون أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام[1] .

وأما ابن هشام فقد خالف ابن مالك، ورد ما استدل به الأخفش والكوفيون فقال: " ولا حجة لهم في نحو:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً

خلافاً للناظم وابنه ؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صح الإخبار به عن الجمع ؛ لأنه على (فعيل) فهو على حد { وَالْمَلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ }[2] ... "[3] .

والأشمونى كذلك خالف مذهب الأخفش والكوفيين وابن مالك، ورد ما احتجوا به[4] .

وأقول :

إن أبا حيان وافقه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن ما قال به جمهور البصريين هو الصحيح ؛ لأن السماع من القرآن الكريم، والشعر يؤيده .

مرادفة اللام لـ (إلى)

نص ابن مالك في ألفيته على أن اللام تكون لانتهاء الغاية كـ (إلى)، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأن مجئ اللام لانتهاء الغاية قلّ من يذكره من العلماء

قال ابن مالك:

لِلاِنْتِهَا حَتَّى، وَلاَمٌ، وَإِلَى

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص١٠٦، وتوضيح المقاصد١/٤٧٢، وشرح ابن عقيل١/١٩٤، ١٩٥، وشرح الألفية ١/٢٦٠، ٢٦١،وشرح الألفية ص٣٠،والبهجة المرضية ص١٢٠،١١٩ .

(٢) من الآية ٤ من سورة التحريم .

(٣) انظر: أوضح المسالك ١/١٩١: ١٩٣ .

(٤) ينظر: شرح الأشموني ١/١٨١: ١٨٢ .

قال أبوحيان: " وأما اللام فذكر الناظم أنها تكون لانتهاء الغاية، وجعل من ذلك: { سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ }[1] و { يَجْرِي لأَجَلٍ مُّسَمًّى }[2] و { بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا } ... وكونها بمعنى انتهاء الغاية قل من يذكر ذلك من النحويين ... "[3] .

البيان والمناقشة :

اللام الجارة لها معان كثيرة، حصرها المرادي في ثلاثين معنى[4] .

ومن هذه المعاني أن تكون بمعنى (إلى) أي: لانتهاء الغاية[5]، ومن ذلك قوله تعالى: {قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ }[6]، و { بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا }[7]، و { مُنَادِياً يُنَادِي لِلإِيمَانِ }[8]، و{ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيرٍ فَقِيرٌ }[9]، و{ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ }[10] .

وممن قال بورود اللام بمعنى (إلى) الرضي، فقال: " وقد تجئ بمعنى إلى، نحو: سمع الله لمن حمده، أي: استمع الله إلى من حمده ... "[11] .

وكذلك قال المرادي، وابن هشام وأبوالفتح البعلي[12] .

---

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ١٣ من سورة فاطر .

(٣) منهج السالك ص٢٤٣ .

(٤) ينظر: الجنى الداني ص٩٦، ١٠٥ .

(٥) ينظر: المفضل في شرح المفصل للسخاوى ص٣٦٩ .

(٦) من الآية ٣٥ من سورة يونس .

(٧) الآية ٥ من سورة الزلزلة .

(٨) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٩) من الآية ٢٤ من سورة القصص .

(١٠) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام .

(١١) شرح الكافية ٢٨٥/٤، وقيل: على تضمين سمع معنى أجاب .

(١٢) ينظر: الجنى الداني ص٩٩، والمغني ٢١٢/١، والفاخر ٦٠٣/٢ .

موقف بعض الشراح :

نص كل من ابن الناظم، وابن هشام، وابن عقيل، والمكودى، والأشمونى، والسيوطي على أن اللام تستعمل بمعني انتهاء الغاية، وأن استعمال اللام للانتهاء قليل[1] .

وأقول :

إن أباحيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن الشواهد على استعمال اللام للانتهاء كثيرة، ومعني الانتهاء في هذه الشواهد واضح، ولا داعي لتأويله .

شروط إعمال اسم الفاعل

نص ابن مالك على ما يشترط لإعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل فعله، وجعل من ذلك أن يكون معتمداً على حرف نداء، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأن النداء لم يذكره أحد من النحويين في الأشياء التى تؤثر في عمل اسم الفاعل

قال ابن مالك:

كَفِعْلِهِ اَسْمُ فَاعِلٍ فـــي العَمَلِ إنْ كَان عَـــنْ مُضيِّهِ بِمَعْزِلِ

وُوَلَى اسْتِفْهَاماً، اوْ حَرْفَ نِدَا أو نَفْيَاً، اوْ جَا صِفَةً، او مُسْنَداً

قال أبوحيان: " وظاهر كلام المصنف أن إيلاء اسم الفاعل حرف نداء من الأشياء المؤثرة في عمله كالاستفهام، وحرف النفي، وكونه وصفاً، أو مسنداً، ولم يذكر ذلك أصحابنا، وقد نازع الناظم ابنه[2] في ذلك في شرح الأرجوزة هذه فقال: وقوله حرف نداء مثاله: يا طالعا جبلاً، والمسوغ إعمال (طالعاً) هنا هو اعتماده على موصوف محذوف تقديره: يا رجلاً طالعاً جبلاً، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء ؛ لأنه ليس كالاستفهام، والنفي في التقريب من الفعل ؛ لأن

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص٣٦٢، ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ٧٥١/٢، وأوضح المسالك٣٢/٣، وشرح ابن عقيل ١٨/٣، وشرح الألفية ص٩٦، وشرح الأشموني ٧٣/٢، والبهجة المرضية ص٣٠٢ .

(٢) ينظر: شرح الألفية ص٤٢٤ .

النداء من خواص الأسماء وما ذكره متوجه، لكن الناظم لا يري ذلك بل هو عنده من مسوغات العمل ... "[1] .

وقال: " وأهمل المصنف شرطين ذكرهما في غير هذه الأرجوزة[2] أحدهما: أن يكون مكبراً، فإن كان مصغراً أوجبت الإضافة فتقول: هذا ضُوَيْربُ زيدٍ، وعلة منعه من ذلك أنه إذا صغر دخلته خاصة من خواص الأسماء، فَبَعُدَ عن شبه الفعل بتغيير بنيته التي كانت عمدة في الشبه .

الشرط الثاني: أن يكون غير موصوف بصلة متصلة به فلا يجوز أن يعمل ؛ لأن الفعل لا يوصف فلا يجوز: هذا ضارب ظريف زيداً ... "[3] .

البيان والمناقشة :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله، فإن كان لازماً رفع الفاعل نحو: زيد قائم غلامه . وإن كان متعدياً نصب ما تعدى فعله إليه من مفعول أو اثنين أو ثلاثة نحو: زيد ضارب أبوه عمراً، وكاسيه جُبَّةً، ومعلمُهُ بكْراً مسافراً.

وإنما عمل اسم الفاعل إذا كان بمعني الحال أو الاستقبال ؛ لأنه جار على الفعل المضارع في الغالب في حركاته وسكناته، فَمُكْرِم بوزن يُكْرِمُ، ومنطلق بوزن ينطلق ؛ ولأن الأصل في الأسماء أن لا تعمل، كما أن الأصل في الأفعال أن لا تعرب، إلا أن المضارع لشبهه باسم الفاعل أعرب، فينبغي أن لا يعمل من اسم الفاعل إلا ما أشبه المضارع في كونه للحال أو الاستقبال[4] .

واسم الفاعل على ضربين: مقرونٍ بأل الموصولة، ومجرد منها، فأما المقرون بها فيعمل مطلقاً ماضياً وحاضراً ومستقبلاً باتفاق نحو: هذا الضارب أبوه زيداً أمس ؛ لأنه لما كان صلة للموصول،

---

(١) انظر: منهج السالك ص٣٢٦، ٣٢٧ .

(٢) انظر: تسهيل الفوائد ص١٣٦ .

(٣) منهج السالك ص٣٢٧ .

(٤) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٢/٦٩٧، ٦٩٨ .

وأغنى مرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معني واستعمالاً، فأُعْطِيَ حكمه في العمل كما أعطي حكمه في صحة عطف الفعل عليه في نحو قوله تعالي {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً }[1] .

وأما المجرد من (أل) فلعمله شروط هي :

الأول: أن يكون مراداً به الحال والاستقبال ؛ ليقوى شبهه بالفعل لفظاً ومعنى ؛ لأنه إذا كان بمعني الحال والاستقبال، فلفظ الفعل حينئذ مضارع، فيكون اسم الفاعل موازناً له في اللفظ وموافقاً له في المعني فيقوى شبهه، فإن كان لما مضي كانت صيغة الفعل له ماضية، فلا تبقي في اسم الفاعل مشابهة لفظية له لتباين الصيغتين[2] .

وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) إذا كان بمعنى المضي، واستدل على ذلك بما حكي عن العرب . من قولهم: هذا مار بزيد أمس، فَسُوَيرُ فرسخاً، وبقول الله تبارك وتعالي { وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ }[3] »[4] .

والصحيح أن يكون بمعني الحال والاستقبال، وما استدل به الكسائي لا حجة فيه ؛ لأنه حكاية الحال الماضية[5]

الثاني: أن يكون معتمداً على نفي نحو: ما مكرم الزيدان عمراً، أو استفهام نحو: أمكرم أخواك زيد، أو يقع خبراً لذي خبر نحو: زيد ضارب عمراً، أو يقع صلة لموصول نحو: هذا الضارب زيداً، أو يقع صفة لموصوف نحو: مررت برجل ضارب عمراً، أو حالاً لذي حال نحو: جاء زيد ضارباً عمراً،

---

(١) من الآية ٤ من سورة العاديات .

(٢) ينظر:شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٣٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٤١٦/٣، وشرح الكافية لابن جمعة٤٦٢/٢ .

(٣) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

(٤) ينظر:مذهب الكسائي في شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١، والفاخر في شرح الجمل٦٩٨/٢ .

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤١٨/٣ .

أو مفعولاً ثانياً لـ (ظننت) وأخواتها، أو مفعولاً ثالثاً لـ (أعملت) وأخواتها نحو: ظننت زيد ضارباً عمراً، وأعلمت بكراً عمراَ ضارباً زيداً[1] .

وشرط الاعتماد اشترطه البصريون، أما الكوفيون والأخفش فلم يشترطوا الاعتماد على شيء من ذلك، فأجازوا إعماله مطلقاً نحو: ضارب زيد عمراً، على أن يكون (ضارب) مبتدأ، و (زيد) فاعل سد مسد الخبر[2] .

وما ذهب إليه الكوفيون والأخفش مردود ؛ لأنه مخالف للقياس والاستعمال، أما القياس، فلأن وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس ؛ إذ الأصل أن يستعمل كل واحد منهما في معناه، وأما الاستعمال فلأن ذلك لم يسمع في كلام فصيح[3] .

الشرط الثالث: ألا يكون مصغراً[4] ؛ لأن التصغير من خواص الأسماء، فإذا دخلته خاصة من خواص الأسماء بَعُدَ شبهه بالفعل فضعف عن العمل[5] .

الشرط الرابع: ألا يكون موصوفاً، فإن وصف لم يعمل نحو: هذا ضارب عاقل زيد، وأما إذا كانت الصفة بعد العمل فيعمل عمل الفعل نحو: هذا ضارب زيداً عاقلٌ[6] .

هذه هي الشروط التي يجب توافرها في اسم الفاعل المجرد من (أل) لإعماله عمل فعله .

موقف بعض الشراح :

خالف كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، والمكودى، والأشمونى، والأسيوطى ابن مالك في جعله اعتماد اسم الفاعل على النداء شرطاً في عمله، كالاستفهام، والنفى، واختاروا أن يكون

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١ .

(٢) ينظر: الهمع ٦٩/٣ .

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٣٢/٣ .

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن جمعه ٤٦٤/٢ .

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١ .

(٦) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٦٩٨/٢ .

المسوغ لإعمال اسم الفاعل في نحو: يا طالعاً جبلاً هو اعتماده على موصوف محذوف، تقديره: يا رجلاً طالعاً جبلاً، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء؛ لأن النداء من خواص الأسماء[1] .

أما ابن عقيل فقد وافق ابن مالك في جعله الاعتماد على النداء من شروط إعمال اسم الفاعل[2] .

وأقول :

إن أباحيان وافقه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن جعل النداء من الأشياء التي يعتمد عليها اسم الفاعل لم ينص عليه أحد من النحويين، ولأن النداء من خواص الأسماء فإذا ما اعتمد اسم الفاعل على حرف النداء ضعف الشبه بينه وبين الفعل بخلاف النفي والاستفهام، ولم يكن أبوحيان بدعاً فيما قاله، وإنما سبق إليه من ابن الناظم، ووافقهما بعض الشراح الألفية، وكان الواجب على ابن مالك أن يضمن ألفيته باقي الشروط التي يجب توافرها في اسم الفاعل .

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص٤٢٤، وتوضيح المقاصد ٨٥٠/٢، وأوضح المسالك ٢١٩/٣، وشرح الألفية ص١١٢، وشرح الأشموني ٢١٦/٢، والبهجة المرضية ص٣٤٤ .

(٢) ينظر: شرح الألفية ١٠٧/٣ .

الفصل السادس

المآخذ على بعض تعبيرات ابن مالك

من الأمور التي بنى أبوحيان شرحه أن يصلح لفظ الألفية لأن بعض الألفاظ قد يكون بهـا عموم والواجب تخصيصه .

وإليك بياناً بأهم المآخذ المختارة للدراسة فى هذا الموضع:

١- أقسام الكلمة .

٢- علامة فعل الأمر .

٣- إعراب فم وأصلها .

٤- علامات النكرة .

٥- حد الخبر .

٦- تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع .

أقسام الكلمة

قسم ابن مالك في ألفيته الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل، وحرف، واستخدم في العطف الواو مرة، و (ثم) مرة، فأخذ عليه أبوحيان هذا ؛ لأن هذه الأقسام إنما هى أقسام للكلمة، وأخذ عليه كذلك استعمال (ثم) لأن المعهود استعمال الواو في مثل هذا الموضع .

قال ابن مالك :

واسْمٌ، وفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمْ

قال أبوحيان: " قسم الكلم إلى غير أقسامها ؛ لأن الاسم والفعل والحرف إنما هي أقسام الكلمة لا أقسام الكلم، وأقسام الكلم أسماء، وأفعال، وحروف، وإدخال (ثم) في قوله: " ثم حرف ليس بجيد، لأن (ثم) للتراخي، وإذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة بلا تراخ يُعْقَل في شيء من الأقسام فلا يحسن أن تقول: العدد فرد ثم زوج، ولا إنسان، رجل ثم امرأة " [1] .

البيان والمناقشة :

صرح النحويون بأن أقسام الكلمة أو الكلام، أو الكلم ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف .

وممن صرح بأن أقسام الكلم ثلاثة سيبويه فقال: " هذا باب عِلْمِ ما الكلم من العربية، فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ... "[2] .

وممن صرح بأن أقسام الكلام ثلاثة المبرد فقال: " فالكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام -عربياً كان أو أعجمياً- من هذه الثلاثة "[3] .

وتبعه في هذا التصريح ابن السراج، والزجاجي، والفارسي، وابن جني، والواسطي[1] .

---

(١) منهج السالك ص٣ .

(٢) الكتاب ١٢/١ .

(٣) المقتضب ١٤١/١ .

وممن صرح بأن أقسام الكلمة ثلاثة الشمانيني فقال: " والكلمة في مدارس النحويين تكون عبارة عن اسم فقط، أو فعل فقط، أو حرف فقط، وتجمع الكلمة على الكلم والكلمات "[٢] .

وتبعه في ذلك المجاشعي، والدينوري[٣] .

موقف بعض الشراح :

اهتم ابن الناظم بتوضيح أقسام الكلم، وأوضح أن الكلم اسم جنس واحده كلمة، وهي ثلاثة أقسام، فقال: " يعني أن الكلم اسم جنس، واحده كلمة كلبنة، ولبن، ونبقة ونبق، وهي على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف ؛ لأن الكلمة إما أن يصح أن تكون ركناً للإسناد، أو لا، الثاني: الحرف، والأول: إما أن يصح أن يسند إليه، أو لا، الثاني الفعل، والأول الاسم "[٤] .

أما المرادى فقد أجاب على أبي حيان من غير أن يصرح باسمه، فقال: " وأُوردَ على الناظم أنه قَسَّم الكلم إلى غير أقسامه ؛ لأن الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة لا أقسام للكلم، وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف ؛ لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام .

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى أجزائه، وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من الأقسام في تقسيم الكلي إلى جزئياته، والناظم لم يقصد ذلك .

وأوُرِدَ عليه أيضاً أن إدخال (ثم) في قوله (ثم حرف) ليس بجيد ؛ لأن (ثم) للتراخي، وإذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة، والجواب: أن

---

(١) ينظر:الأصول ٣٦/١، والجمل في النحو ص١٧، والإيضاح العضدى ص٥٢، واللمع ص٤٥، وشرح اللمع ص٣

(٢) الفوائد في القواعد ص٣

(٣) ينظر: المقدمة في النحو ص٢٣، وثمار الصناعة ص١٣٨ .

(٤) انظر: شرح الألفية ص٢٠، ٢١ .

(ثم) في قوله: (ثم حرف) يجوز أن يكون استعملها بمعنى الواو ؛ لأنها المعهودة في ذلك[1]، ويجوز أن تكون على بابها للتنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل ؛ لكونه فضلة، وكل منهما يكون عمدة"[2] .

وأما ابن هشام، وابن عقيل فقد قالا كما قال ابن الناظم بأن الكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة وهي اسم وفعل وحرف[3] .

وكما أجاب المرادى عن استعمال (ثم) أجاب ابن جابر الأندلسى فقال: " فإن قيل: فلم عطف بـ (ثم) الحرف فقط ؟

فالجواب أنه أراد أن يخالف بين الفعل، والحرف في أداة العطف ؛ ليكون ذلك تنبيهاً على تفاوت بعده عن الاسم، فعطف الفعل بالواو، التي لا تقتضي ترتيباً، ولا مهلة، إذ الفعل مشارك للاسم في أحد وصفيه وهو الإخبار به، وفي أنه يكون أحد جزأى الكلام، والحرف مباين للاسم من كل الجهات، إذ لا يشاركه في إخبار به ولا إخبار عنه، ولا يكون جزءاً من الكلام، فعطفه بـ (ثم) التي تقتضي الترتيب، والمهلة ؛ ليدل ذلك على تفاوت درجته في البعد، وأنه لا مشاركة بينه، وبين الاسم والفعل "[4] .

ووافق الأشمونى المرادى، وابن جابر الأندلسى في الجواب على ما أورد على ابن مالك[5]، والسيوطي كذلك "[6] .

---

(١) استعمال (ثم) بمعنى (الواو) أمر أقره الفراء والأخفش، وقطرب، واستشهدوا لذلك بقوله تعالى { وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ } من الآية ١١ من سورة الأعراف، وينظر: الارتشاف ٦٣٨/٢، والمساعد ٤٤٩/٢ .

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٢٧٣/١ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١٢/١، وشرح ابن عقيل ١٥/١ .

(٤) انظر: شرح ألفية ابن مالك ٧٨/١ .

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٢٤/١ .

(٦) ينظر: البهجة المرضية ص٢٢، ٢٣ .

وأقول:

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر، لما أورده المرادى، وابن جابر، والأشمونى، والسيوطى من ردود على ما أورده على ابن مالك في تقسيمه الكلم إلى اسم وفعل وحرف، واستعمال (ثم) في قوله (ثم حرف) ؛ ولأن مراد ابن مالك تقسيم الكلم باعتبار واحده، فهو من تقسيم الكلى إلى جزئياته، وأما استعماله (ثم) فإما أن تكون (ثم) بمعنى (الواو) وإما أن تكون على بابها من التراخي ؛ ليدل بذلك على تفاوت درجة الحرف عن الاسم والفعل .

علامة فعل الأمر

ذكر ابن مالك في ألفيته ما يميز فعل الأمر، وهو قبوله لنون التوكيد مع دلالته على الطلب بنفسه فإن لم يقبل النون فهو اسم فعل، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأن الاسم إما أن يكون مصدراً، وإما أن يكون اسم فعل

قال ابن مالك :

والأَمْرُ إِنْ لم يَكُ للنونِ مَحَلّْ فيه هُوَ اسْمٌ، نَحْوُ صَهْ وحَيَّهَلْ

قال أبوحيان: " الذي يفهم منه الأمر قسمان: فعل: نحو: اضرب، واسم، وهو قسمان: مصدر نحو: ضَرْبا زيداً في معنى: اضرب زيداً، واسم فعل نحو: صَهْ ومَهْ، فإذا لم تصلح في ما يفهم منه الأمر نون التوكيد فهو اسم، وإن صلح فهو أمر، وهذا الذي ذكره ليس بشيء ؛ لأنه إما أن يقول بقول الكوفيين فلا يصح ؛ لأنها عندهم أفعال فلا يقال أنها أسماء، وإما أن يقول بقول البصريين فاسم الفعل ليس بأمرٍ ؛ لأن مدلول لفظه هو الأمر، ودليله ليس أمراً بل مدلوله هو الأمر، وقد ذكرنا أن الاسم مصدر، واسم فعل، واختلف النحاة في الذي نسميه اسم فعل، فمذهب الكوفيين أنها أفعال ؛ لأنها داخلة في حدود الأفعال وصفاتها من الدلالة على الحدث والزمان المختص بالاستقبال والمضي،

وقال بعض البصريين أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء أي جُعِلَتْ على أبنية الأسماء واتصلت ضمائرها اتصالها بالأسماء ... "[1] .

البيان والمناقشة :

للفعل الأمر علامتان: إحداهما أن يدل على طلب بصيغته من غير لام الطلب أو الأمر . والثانية: قبوله نون التوكيد مع دلالته على الطلب، فإن دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل النون فهى اسم إما مصدر نحو صبراً بمعنى: اصبر، أو اسم فعل نحو: نزال بمعنى: انزل أو حرف نحو: كلا بمعنى: انته[2] .

وأما عن اسم الفعل: فهو لفظ يقوم مقام الفعل في العمل غير متصرف تصرف الفعل، وغير متأثر بالعوامل، وليس فضلة نحو: شتان العلم والجهل، ويقول الله تعالي: { فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا }[3]، ونحو: نزال عندنا فنكرمك، واختلف النحويون في حقيقة: شتان، وأُف، ونزال، هل هذه الألفاظ أسماء أو أفعال أو غير ذلك ؟ ولهم في حقيقة هذه الألفاظ ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول: مذهب جمهور البصريين :

ذهب جمهور البصريين إلى أن أسماء الأفعال أسماء بدليل تنوينها، ولا ينون إلا الأسماء، ولذلك تسمي أسماء أفعال[4] .

قال سيبويه: " هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضعها من الكلام الأمر والنهي، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما لا يتعدي المأمور، ومنها ما

---

(١) منهج السالك ص٥ .

(٢) ينظر: التصريح ١/٤٥، ٤٦ .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة الإسراء .

(٤) ينظر: المساعد لابن عقيل ٢/٦٣٩، والهمع ٢/١٠٥ .

يتعدي المنهيَّ إلى منهي عنه، ومنها ما لا يتعدي المنهيَّ، أما ما يتعدى فقولك: رُوَيْدَ زيداً، فإنما هو اسم قولك: أرْوِدْ زيداً، ومنها: هَلُمَّ زيداً، إنما تريد: هاتِ زيداً ... "[1] .

وقال: " واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضي وفيما يستقبل وفي يومك .... "[2] .

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أن أسماء الأفعال أفعال حقيقة نظراً لدلالتها على الحدث والزمان[3] .

المذهب الثالث: مذهب بعض البصريين :

ذهب بعض البصريين إلى أن أسماء الأفعال أفعال استعملت استعمال الأسماء، واحتج أصحاب هذا المذهب بأنها جاءت على بناء الفعل، وبأنها اتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء[4] .

وذهب بعض المتأخرين إلى أن أسماء الأفعال ليست أسماءً ولا أفعالاً ولا حروفاً، وإنما هي قسم رابع من أقسام الكلمة[5] .

والصحيح من هذه المذاهب مذهب جمهور البصريين ؛ لأن كثيراً من أسماء الأفعال تنون، ولوقعها في محل رفع أو نصب، ولعدم قبولها علامات الأفعال كضمائر الرفع البارزة إلا القليل منها.

موقف بعض الشراح :

ابن الناظم: شرح البيت وأوضح المراد منه من غير أن يأخذ على أبيه شيئاً فقال: " إذا دلت الكلمة على معني فعل الأمر، ولم تصلح لنون التوكيد فهي اسم فعل، نحو: صه بمعني اسكت، وحيَهَلْ بمعني

---

(١) الكتاب ٢٤١/١ .

(٢) السابق ٢٤٢/١ .

(٣) ينظر: شفاء العليل للسلسبلي ٨٦٩/٢، وشرح الأشموني ٩١/٣ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٧/٣ .

(٥) ينظر: الهمع ١٠٥/٢ .

أقبل، أو أسرع، أو عجل، فهذان اسمان ؛ لأنهما يدلان على الأمر، ولا يدخلهما نون التوكيد، لا تقول: صهن، ولا حيهلن ... "[1] .

وهكذا قال ابن عقيل، والمكودى، والأشمونى[2] .

وأقول:

إن ما أخذه أبوحيان على ابن مالك ليس في موضعه ؛ لأن البيت يتضمن علامة من علامات الفعل الأمر، وليس موضعاً يتناول فيه الحديث عن اسم الفعل وحقيقته، ولأن ابن مالك نصَّ في ألفيته على اختياره في باب أسماء الأفعال والأصوات حيث اختار القول باسمية الألفاظ التي نابت عن الفعل فقال :

ما نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وكَذَا أُوَّهْ، وَمَهْ[3]

إعراب (فم) وأصلها

نص ابن مالك في ألفيته على أن شرط إعراب (فم) إعراب الأسماء الستة مفارقتها للميم، فأخذ عليه أبوحيان هذا اللفظ ؛ لأن الميم ليست من أصل الكلمة .

قال ابن مالك :

والْفَمُ حَيْثُ الميمُ منه بانا

قال أبوحيان: " وقوله: (والفم حيث الميم منه بانا) يقول: إذا ذهبت الميم من الفم قلت: هذا فو زيد، ورأيت فازيد، ونظرت إلى في زيد، وهذا يقتضى أنه إذا ذهبت الميم منه أعرب بالحروف ؛ وكان الأجود أن يقول: إذا لم تعوض من عين الكلمة وهي الواو ميماً لا أنه كانت فيه الميم فذهبت ... "[4] .

---

(١) شرح الألفية ص٢٧ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٥، ٢٦ ،وشرح المكودى ص٨،وشرح الأشمونى١/ ٣٩، ٤٠ .

(٣) ينظر: الألفية ص٥٣ .

(٤) منهج السالك ص٨ .

البيان والمناقشة :

(فم) من الأسماء الستة التي تعرب بالحروف نيابة عن الحركات وذلك بشرط أن تكون مضافة وإضافتها بغير ياء المتكلم، والأسماء الستة هي: أب وأخ، وحم، وهن، وفم، وذو ويشترط في (فم) حذف الميم لإعرابها بالحروف[1] .

و(فَمٌ) أصلها (فَوَه) عند جمهور النحويين، والدليل على ذلك تكسيرها على (أفواه) وتصغيرها على (فُوَيْه) فلامها (هاء)، والهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الألف، فَحُذِفَت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي عَينُ حرف الإعراب، وكان القياس قلبها ألفاً ؛ لتحركها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو: عصا، ورحىً، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين، فيبقي الاسم المعرب على حرف واحد، وذلك معدوم النظير، فلما كان القياس يؤدى إلى ما ذكر أبدلوا من الواو التي هي العين ميماً ؛ لأن الميم حرف قوى يتحمل الحركات من غير استثقال، وهما من الشفتين فهما متقاربان، فتقول: هذا فَمٌ، ورأيت فماً، ونظرت إلى فمٍ .

قال سيبويه: " وأما فَمٌ فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله فَوْهٌ، فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ... "[2] .

وقال: " ومن ذلك فمٌ تقول: فُوَيْهٌ، يدلك على أن الذي ذهب لام وأنها الهاء، قولهم: أفواه، وحذفت الميم ورددت الذي من الأصل، كما فعلت ذلك حين كسَّرته للجمع فقلت: أفواه"[3] .

موقف بعض الشراح :

اقتصر كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطى على ذكر شرط إعراب (فم) بالحروف وهو مفارقة الميم لها، ولم يأخذوا

---

(١) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر للبعلى ٦٣/١، ٦٤، وأوضح المسالك ٣٩/١

(٢) الكتاب ٣٦٥/٣ .

(٣) السابق ٤٥٣/٣ .

على ابن مالك شيئاً في أن الميم ليست من أصل الكلمة، وإنما هي عوض من عين الكلمة المحذوفة كما فعل أبوحيان[1] .

وأقول:

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن الموضع موضع شرط إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات، وأن (فماً) تختص بشرط من بين سائر أخواتها وهو مفارقة الميم لها، وليس الموضع يقتضي ذكر أن الميم ليست من أصل الكلمة .

علامات النكرة

نص ابن مالك في ألفيته على أن النكرة هي ما تقبل التعريف بالألف واللام، نحو: " رجل " فإنها تدخل عليها الألف واللام للتعريف فتقول: الرجل، أو تكون النكرة واقعة موقع ما يقبل (أل) نحو: (ذو) التي بمعني صاحب فإنها لا تقبل (أل)، ولكنها واقعة موقع ما يقبل (أل)، فتقول: الصاحب، فأخذ عليه أبوحيان هذا التعبير ؛ لأن من النكرات ما لا يقبل (أل)، ولا يقع موقع ما يقبل (أل) .

قال ابن مالك :

نَكِرَةُ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَاً أو وَاقِعٌ مَوْقِعَ ما قَدْ ذُكِرَا

قال أبوحيان: " قوله (مؤثراً) أطلق التأثير ويريد به مؤثراً فيه التعريف، واحترز بذلك عن ما دخلت عليه (أل) من الأعلام على طريق الزيادة ... ويرد على إطلاقه (أل) التي للمح الصفة فإنها تدخل على العلم وتؤثر فيه لمح الصفة نحو: حارث والحارث وعباس والعباس، وقوله: " أو واقع موقع ما قد ذكرا " ليندرج فيه ذو مال[2]، فإن (ذا) نكرة ولا يقبل (أل) لكنه يقع موقع صاحب، وصاحب

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص٣٦، وتوضيح المقاصد ٣١٥/١، وأوضح المسالك ٣٩/١، وشرح ابن عقيل ٤٨/١، وشرح الألفية ١١٤/١: ١١٥، شورح اللفية ص١١، وشرح الأشموني ٥٠/١، والبهجة المرضية ص٤٣ .

(٢) فى الشرح: ليندرج فيه ذى مال .

يقبل الألف واللام، وحصل من كلامه أن النكرة إما أن يقبل (أل) أو تقع موقع ما يقبلها، ونحن نبدي نكرة لا تقبل (أل) ولا تقع موقع ما يقبل (أل) وذلك نحو (مَن) و (ما) إذا كانتا استفهامتين أو شرطيتين، فإنهما نكرتان ولا يسوغ فيهما قبول (أل) ولا لهما اسم يكون بمعناهما يقبل (أل) وإذا ثبت ذلك فهذا التنويع الذي ذكر في هذا الحد غير جامع ؛ لأنه خرج بعض النكرات منه "[1] .

البيان والمناقشة :

ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى نكرة ومعرفة، وأصل الأسماء النكرة، وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أُمته لا يخص واحداً من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل، وفرس، وحائط، وأرض، وكل ما كان داخلاً بالنية في اسم صاحبه فغير مُمَيَّز منه ؛ إذ كان الاسم قد جمعها[2] .

وتميز النكرة بأن كل اسم يحسن دخول (رب) عليه فهو نكرة نحو: رب رجلٍ أدركته، أو يحسن دخول الألف واللام عليه، فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة[3] .

والألف واللام التي تدخل النكرة مؤثرة فيها فنحو: رجل إذا دخلت عليه الألف واللام صار معرفة، فهي مؤثرة فيه، أو وقوعها موقع ما يقبل (أل) المؤثرة نحو (من) و (ما) إذا كانتا نكرتين، فإنهما لا يقبلان الألف واللام، لكنهما واقعان موقع ما يقبلها[4] .

موقف بعض الشراح :

وافق كل من ابن الناظم، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسي، والمكودي، والأشموني، والسيوطي ابن مالك في تقسيمه للنكرة ؛ لأنهما إما أن تقبل (أل) المؤثرة للتعريف نحو:

---

(١) منهج السالك ص١٥ .

(٢) ينظر: المقتضب ٢٧٦/٤ .

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج ١٤٨/١، والفوائد والقواعد للثمانيني ص٣٩٢، وثمار الصناعة للدينوري ص١٥٧

(٤) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٧٦٤/٢ .

رجل، وفرس، وإما أن تقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف نحو: ذو التي بمعني صاحب، و (من) و (ما) إذا كانتا نكرتين بمعنى: إنسان وشيء، وأن ابن مالك ذكر (أل) المؤثرة احترازاً من التي تدخل على العلم ولا تؤثر فيه، ولكنها تكون للمح الصفة نحو: حارث والحارث[1] .

أما المرادى فقد أجاب عما أورده أبوحيان على ابن مالك من غير أن يصرح باسم أبي حيان، فقال: " فإن قلت: أل في الحارث ونحوه مؤثرة للمح الصفة فهي واردة على إطلاقه، قلت: التي للمح الصفة لم تؤثر في الاسم الذي دخلت عليه أثراً من تعريف ولا غيره، وإنما نبهت على أصله، وإن كان صفة .

فإن قلت: حصر النكرة فى القسمين غير صحيح ؛ لوجود ثالث لا يقبل (أل)، ولا يقع موقع شيء يقبلها وهو نكرة، وذلك (مَنْ) و (ما) في الشرط والاستفهام .

قلت: الحصر في القسمين صحيح، و(ما) و (من) المذكورتان واقعان موضع (شيء) يقبل (أل) ولا يشترط أن يكون مساوياً لهما في تضمن معني الشرط والاستفهام ؛ لأن (من) و(ما) لم يوضعا في الأصل لذلك، وتضمن معني الشرط والاستفهام طارئ على معناها الأصلى فليتأمل "[2] .

وأقول :

إن أبا حيان جانبه الصواب فيما أورده على ابن مالك ؛ لأن مراد ابن مالك من (أل) هو كونها المؤثرة للتعريف، وليست الزائدة، أو التي تدخل للمح الصفة ؛ لأنهما لا يؤثران في مدخولهما، وأما حصره النكرة في نوعين أحدهما: ما يقبل (أل) المؤثرة، والآخر: ما يقع موقع ما يقبل (أل) فحصر صحيح، وما أورده أبوحيان من أن (من) و (ما) وهما نكرتان لا يقبلان (أل)، ولا يقعان موقع ما يقبل (أل) ؛ لتضمنهما معني الشرط والاستفهام، فالجواب عن ذلك هو أن معني

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص٥٥، وأوضح المسالك ٨٢/١: ٨٣، وشرح ابن عقيل ٨٦/١، وشرح الألفية ١٤٨/١: ١٤٩، وشرح الألفية ص١٦،وشرح الأشموني ٨٥/١،والبهجة المرضية ص٦٢: ٦٣

(٢) توضيح المقاصد ٣٥٧/١ .

الشرط والاستفهام طارئ على معناهما الأصلي، وهما عند تنكيرهما يقال فيهما: نكرة تامة بمعنى شيء .

حد الخبر

حد ابن مالك الخبر في ألفيته بأنه الجزء الذي تتم به الفائدة، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر؛ لأن هذا الحد يشترك فيه الخبر، وغيره .

قال ابن مالك :

والخبرُ الجزءُ المُتِمُّ الفائدَهْ كاللهُ بَرٌّ والأيَادِى شاهِدَهْ

قال أبوحيان: " حد الخبر بأنه الجزء المتم الفائدة، وهذا ليس بشيء ؛ لأن هذا أمر يشترك فيه الخبر وغيره، ألا تري أن هذا الحد يصدق على الفاعل، ويصدق على المبتدأ نفسه ؛ لأن كلاً منهما الجزء المتم الفائدة ؛ إذ الفائدة كما تتوقف على الخبر كذلك تتوقف على المبتدأ، وعلى الفاعل، وعلى الفعل أيضاً، وعلى الحرف أيضاً، وعلى كل ما يكون جزءاً متماً للفائدة فهذا أمر عام لا يختص بخبر المبتدأ دون غيره ... "[1] .

(١) منهج السالك ص٣٨ .

البيان والمناقشة :

تعددت ألفاظ النحاة في وضع حد للخبر، وكل هذه الألفاظ تدل على معنى واحد هو: أن الخبر: ما يسند إلى المبتدأ، ويستفيد منه السامع، ويصير به المبتدأ كلاماً .

قال ابن السراج :" والاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، ألا تري أنك إذا قلت: عبدالله جالس فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبدالله لا في عبدالله ؛ لأن الفائدة هي في جلوس عبدالله، وإنما ذكرت عبدالله لتسند إليه (جالساً) "[1] .

وفي هذا المعنى يقول ابن جني: " وهو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه " [2] .

وقال ابن عصفور: " والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية "[3] .

وسمى الخبر خبراً ؛ لأنه من قولهم: أرضٌ خَبْرَاءُ إذا كانت سهلة[4]، فكأن الخبر يُسَهِّلُ عند السامع المعنى المطلوب[5] .

موقف بعض الشراح :

ارتضى كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن هشام، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطي الحد الذي نص عليه ابن مالك[6] .

---

(١) الأصول ٦٢/١ .

(٢) اللمع ص٧٢ .

(٣) المقرب ص١٢٢ .

(٤) القاموس المحيط ١٧/٢ .

(٥) ينظر: المغني لابن فلاح ٢٥٠/٢، وشرح الكافية لابن جمعة ١٥٢/١ .

(٦) ينظر: شرح الألفية ص١٠٨، وتوضيح المقاصد ٤٧٤/١، وأوضح المسالك ١٩٤/١، وشرح الألفية ٢٦٦/١، وشرح الألفية ص٣١، وشرح الأشموني ١٨٣/١، والبهجة المرضية ص١٢١، ١٢٢ .

وأما ابن عقيل فقد أورد على صاحب النظم اعتراضاً ؛ لأن هذا الحد يصدق على الفاعل – أيضاً – ووضع حداً للخبر غير الحد الذي قال به ابن مالك، فقال: " عرف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة .

ويرد عليه الفاعل، نحو: قام زيد، فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المتمم للفائدة .

وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف ؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة، بل ينتظم منه مع الفعل جملة، وخلاصة هذا أنه عرف الخبر بما يوجد فيه، وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرف دون غيره "[1]، أي مانع من دخول غيره فيه .

ووقف المرادى موقف المدافع عن ابن مالك – كعادته – فأجاب عما أورده أبوحيان على ابن مالك من غير أن يصرح باسم شيخه، فقال: " ... فإن قلت: هذا ليس بحد صحيح ؛ لأنه صادق على الفعل، وعلى الفاعل والحرف أيضاً .

قلت: ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقاً، فيلزمه ما ذكرت، وإنما المراد: جزء الجملة الاسمية، ويدل على ذلك أمران: أحدهما: أن الباب موضوع لها، والثاني: تمثيله بقوله: كـ (الله برٌّ والأيادى شاهده)، فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل، ولا الحرف أيضاً ؛ لأنه لا يكون أحدَ جزءِ من الجملة الاسمية .

فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله: " المتم الفائدة " غير واضح ؛ لأن المبتدأ أيضاً يتم الفائدة، فإن الفائدة لهما حصلت .

قلت: الخبر هو ثاني لجزئين، ولا إشكال في أن ثانيهما هو الذي به تتم به الفائدة وأيضاً، فإن الخبر هو المستفاد من الجملة ... "[2] .

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٠١، ٢٠٢ .

(٢) توضيح المقاصد ١/٤٧٤ .

وأقول:

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن الخبر هو ما يستفيده السامع ؛ لأنه كالحكم على المبتدأ، لأنه كل ما يسند إلى المبتدأ ويُحَدَّثُ به عنه، ولم يشتمل كلام ابن مالك على الفاعل، والفعل، والحرف، لأنه لم يرد بالجزء جزء الكلام مطلقاً، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية ؛ لأن كلامه في باب الابتداء والخبر، وكذلك تمثيله اقتصر فيه على الجملة الاسمية، فلا يدخل فيه الفعل ولا الفاعل ولا الحرف، وعليه فلا داعي لهذا المأخذ.

تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع

نص ابن مالك في ألفيته على وجوب تجريد الفعل من علامة تدل على تثنيته أو جمعه إذا أسند الفعل إلى فاعل ظاهر، وكان مثنى أو مجموعاً، وجري في هذا الحكم على اللغة المشهورة، ولم يتطرق إلى تجريد الفعل المسند إلى مفرد، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأن هذا التجريد ليس مخصوصاً بالفعل المسند إلى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع، بل يشمل الفعل المسند إلى فاعل ظاهر مفرد نحو: قام زيد .

قال ابن مالك :

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لاِثْنَيْنِ، أو جَمْعٍ، كَفَازَ الشُّهَدَا

قال أبوحيان: " يعني بالتجريد أن لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات .

ويعني بقولـــه: " لاثنين أو جمع " أي ظاهرين ؛ لأن الفعل إذا أسند إلى ضمير المثنى والمجوع لم يجرد بل يلحقه الضمير، فتقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن، وليس ذكر الناظم مخصوصاً بهما، بل إذا أسند لمفرد كان أيضاً مجرداً، أي لا علامة تلحقه، فتقول: قام زيد "[1] .

(١) منهج السالك ص١٠٢ .

البيان والمناقشة :

إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر فالمشهور تجريده من علامة تدل على التثنية والجمع، فيكون الفعل كحاله إذا أسند إلى مفرد، نحو: قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات، ولا يصح – على هذه اللغة – أن يقال: قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون، ولا قمن الهندات، فيجرد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند إلى فاعل ظاهر مثني أو جمع، قال تعالى: { وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ }[1]، وقال تعالى: { وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ}[2]، وقال تعالى: { قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ }[3] .

قال سيبويه: " قالوا: جاء جواريك، وجاء نساؤك، وجاء بناتُك، وقالوا فيما لم يكسر عليه الواحد ؛ لأنه في معني الجمع كما قالوا في هذا، كما قال الله – تعالي جده –: { وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ}[4] إذ كان في معني الجميع ... "[5] .

ومن العرب من يلحق الفعل علامة تدل على التثنية والجمع إذا أسند إلى فاعل ظاهر، وكان مثني أو مجموعاً، فتقول: قاما المحمدان، وقاموا المحمدون، وقمن الهندات، فتكون الألف، والواو، والنون حروفاً تدل على التثنية، والجمع.

قال سيبويه: " واعلم أن من العرب من يقول: ضربونى قومُك، وضربانى أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة "[6] .

موقف بعض الشراح :

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٣) الآية ١ من سورة المؤمنون .

(٤) من الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٥) الكتاب ٢/٤٠ .

(٦) السابق ٢/٤٠، ٢١ .

اهتم كل من ابن الناظم، وابن هشام، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسي، والمكودى، والأشمونى، والسيوطي بلفظ الألفية وتوضيحه، فأوضحوا أن الفعل يُوَحَّد ويجرد من علامة التثنية والجمع إذا ما أسند إلى فاعل ظاهر وكان مثني أو مجموعاً كما يوحد مع إفراده، وهذا على اللغة المشهورة[1] .

وأما المرادى فتصدى – كعادته – للدفاع عن ابن مالك، وللإجابة عما يورد عليه، فأجاب عما أورده أبوحيان دون أن يصرح باسمه، فقال: " فإن قلتَ: لا فائدة في تخصيصه ذلك بالاثنين والجمع ؛ لأن المسند إلى المفرد مجرد أيضاً .

قلتُ: لم تختلف العرب في فعل المفرد، وإنما اختلفوا في فعل الاثنين والجمع، فنبه على مواضع الخلاف "[2] .

وأقول:

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن ابن مالك نص في ألفيته على اللغة المشهورة، وهي: تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع، وعلى اللغة القليلة، بقوله:

وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا وَٱلفِعْلُ للظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ[3]

وهذه اللغة تلحق بالفعل علامة التثنية والجمع إذا كان الفعل مسنداً إلى اسم ظاهر وكان مثني أو مجموعاً، وفي كلتا اللغتين اتفاق على تجريد الفعل المسند إلى اسم مفرد من علامة التثنية والجمع، فلا حاجة إلى النص على تجريد الفعل المسند إلى اسم مفرد من علامة التثنية والجمع ؛ لأنه موضع اتفاق، وإنما اقتصر في تنبيهه على موضع الخلاف، ومن المعلوم أن الفعل إذا ما أسند إلى اسم ظاهر مفرد فهو فعل موحد ومجرد من علامة التثنية والجمع .

---

(١) ينظر: شرح الألفية ص٢٢٠، وأوضح المسالك ٢/٩٨، وشرح ابن عقيل ٢/٧٩، وشرح الألفية ٢/١١٨، وشرح المكودى ص٥٧، وشرح الأشمونى ١/٣٨٨، والبهجة المرضية ص٢٠٢ .

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٢/٥٨٦ .

(٣) الألفية ص٢٥ .

الفصل السابع

المآخذ على ما تُرِكَ بعض قيوده

من مقاصد أبي حيان فى شرحه أن يكمل ما فات ابن مالك فى ألفيته، كأن يـذكر قيـداً ويترك آخر، أو يذكر موضعاً ويترك غيره، فأخذ أبوحيان عليه هذه الأمور، وأكمل ما فات النظم من قيود أو مواضع

وإليك بياناً بأهم المآخذ المختارة للدراسة فى هذا الموضع :

١- شروط إعراب الأسماء الستة .

٢- مواضع استتار الضمير .

٣- شروط إعمال (لا) عمل (ليس)

٤- مواضع كسر همزة (إنَّ)

شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف

اقتصر ابن مالك في ألفيته على شرط واحد من شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف، وهو: كونها مضافة لغير ياء المتكلم، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأن لإعرابها شروطاً أخر بالإضافة إلى هذا الشرط .

قال ابن مالك :

وَشَرْطٌ ذَا الإِعْرَابِ أن يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا، كَجا أَخوُ أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ

قال أبوحيان: " ذكر أن شرط إعراب هذه الأسماء بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً كونها أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم، فإذا أضيفت للياء لم تثبت هذه الحروف، وأخذ الناظم هذا الشرط على إطلاقه، وليس كذلك ؛ لأن منها ما لا ينفك عن الإضافة ولا يضاف للياء، ولا لغيره من الضمائر إلا على خلاف فيه، وهو (ذو)[1] ولها أيضاً شرطان غير هذا الشرط الذي ذكره، أحدهما: أن تكون هذه الأسماء مكبرة، فإذا كانت مصغرة أعربت بالحركات فتقول: هذا أُخَيُّ زيدٍ، ورأيت أُخَيَّ زيدٍ، ومررت بأُخَيِّ زيدٍ، وقياس تصغير ذى مال أن تقول: ذُوَيُّ مال، الثاني: أن تكون مفردة أي ليست مثناة ولا مجموعة، فإنها إن كانت مثناة أو مجموعة لم تكن بالواو ولا بالألف ولا بالياء ... "[2] .

البيان والمناقشة :

يشترط في إعراب: أبٍ، وأخٍ، وحم، وهنٍ، وفمٍ، وذى بالحروف ثلاثة شروط: الأول: أن تكون مضافة، وألا تكون إضافتها لياء المتكلم .

---

(١) أحوال الأسماء الستة بالنسبة للإضافة ثلاثة هي: ١- قسم تلزمه إلى اسم ظاهر من أسماء الأجناس إما نكرة وإما معربة فلا يجوز أن يفرد عن الإضافة ولا يجوز أن يضاف إلى مضمر وهو (ذو) . ٢- فو: إذا استعمل بالواو لزمته الإضافة إلى الظاهر أو المضمر، وإذا استعمل بالميم لم تلزمه الإضافة . ٣- أب وأخ وحمن إذا أضيفت إلى ظاهر أو مضمر أعربت بالحروف فإن أفردت أعربت بالحركات . الفوائد والقواعد ص١٠٣، ١٠٨ .

(٢) منهج السالك ص٩ .

الثاني: أن تكون مكبرة، فإذا صغرت أعربت بالحركات، فتقول: جاءنى أُبَيُّك ومررت بأُبَيِّك، ورأيت أُبَيَّك

الثالث: أن تكون مفردة – أى ليست مثناة ولا مجموعة، فإذا ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى والمجموع[1] .

موقف بعض الشراح :

اقتصر كل من ابن الناظم، والمرادى، والمكودى على الشرط الذي نص عليه ابن مالك في نظمه[2] .

أما ابن هشام فراجع ابن مالك في إطلاقه شرط الإضافة لغير الياء ؛ لأن (ذو) ملازمة للإضافة لغير الياء، فقال: " و (ذو) ملازمة للإضافة لغير الياء، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها "[3] .

وأما ابن جابر الأندلسي فزاد على الشروط التي ذكرها أبوحيان شرطاً وعبر عن مآخذه على ابن مالك، بقوله: " وَفَاتَه " فقال: " وفاته ألا تكون مصغرة ؛ لأنه إذا صغرت أعربت بالحركات ... وفاته أيضاً – شرط الإفراد الذي هو في مقابلة التثنية والجمع ؛ لأنها لو ثنيت أعربت كالتثنية، بالألف رفعاً، والباء نصباً، وجراً، ولو جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات، تقول: جاءنى آباؤك، ورأيت آباءَك، ومررت بآبائك، وشرطوا – أيضاً – ألا يكون منسوباً إليها كأبوِىَّ وأخوِىَّ فإنها – حينئذ – تعرب بالحركات "[4] .

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٧/١ .

(٢) ينظر: شرح الألفية ص٣٦، وتوضيح المقاصد ٨٧/١، وشرح الألفية ص١١ .

(٣) أوضح المسالك ٤١/١ .

(٤) شرح الألفية ١٢٢/١، ١٢٣ .

وأما الأشموني، والسيوطي فقد اقتصرا على الشروط التي ذكرها أبوحيان[1] .

وأقول:

إن أبا حيان لم يوفق في هذا المأخذ ؛ لأن ابن مالك قد علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظها مفردة مكبرة، فى مثال جمع علامة رفعها ونصبها وجرها – جا أخو أبيك ذا اعتلا – فاكتفي بذلك[2] .

وقد ذكر أبوحيان لابن مالك عذراً في إهماله هذين الشرطين في التذييل والتكميل، فقال: " والعذر للمصنف في إهمال هذين الشرطين هو أنه علق الحكم بعين لفظ أب وأخواته، فإذا صغر أو ثنى أو جمع فليس نفس اللفظ المعلق عليه الحكم، وأصحابنا يقولون: مادامت مكبرة مفردة مضافة لغير الياء "[3] .

وقد ذكر ابن عقيل أن في كلام ابن مالك ما يفهم منه باقي هذه الشروط، فقال: " ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أن الضمير في قوله "يُضَفْنَ" راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة، فكأنه قال: " وشرط ذا الإعراب أن يضاف أب وإخوته المذكورة إلى غير ياء المتكلم "[4]، فبذلك يدفع الاعتراض .

مواضع استتار الضمير

نص ابن مالك في ألفيته على المواضع التي يجب فيها استتار الضمير وحصرها في: فعل الأمر للواحد المذكر، وفي الفعل المضارع المبدوء بالهمزة، والتاء، والنون، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأنه لم ينص على المواضع كلها التي يجب فيها استتار الضمير .

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ١/٥٤، والبهجة المرضية ص٤٥ .

(٢) توضيح المقاصد للمرادى ١/٣٢٣ .

(٣) في ١/١٥٧ .

(٤) شرح ابن عقيل ١/٥٤ .

قال ابن مالك :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تُشْكَرُ

قال أبوحيان: " ولا ينحصر المستتر في هذه الأربعة التي ذكر وهي الأمر للمخاطب المذكر نحو: افعل، والمضارع للمتكلم وحده أو مع غيره نحو: أوافق ونغتبط، والمضارع للمخاطب المذكر نحو: تُشْكَرُ، بل يوجد مستتراً في غيرها نحو: استتاره في الصفة نحو: زيد قائم، واستتاره في أسماء الأفعال نحو: نَزالِ، وفي الظرف والمجرور إذا وقعا صفتين أو صلتين أو خبرين أو حالين، أو في موضع ثاني ظننت، أو ثالث أعلمت، أو موضع الفعل في باب الإغراء، أو غير ذلك "[1] .

البيان والمناقشة :

ينقسم الضمير المتصل إلى بارز، ومستتر، ولا يستتر من المضمرات إلا المرفوع، لأن المنصوب والمجرور فضلة ؛ لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل، فجاز في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل ؛ لأن الفاعل – وخاصة الضمير المتصل – كجزء الفعل، فَاكْتُفِيَ بلفظ الفعل عنه، كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما بَقِيَ دليل على ما أُلْقِيَ[2] .

والضمير المستتر ينقسم إلى واجب الاستتار وجائزه، والمواضع التي يجب فيها استتار الضمير هي :

١– فعل الأمر للواحد المخاطب نحو: افعل ما تؤمر .

٢– اسم فعل الأمر مطلقاً أي في الواحد والمثنى والمجموع نحو: نزالِ للواحد وغيره .

٣– فعل المضارع للمتكلم، سواء أكان بالهمزة أم بالنون نحو: أوافق، وأكلم، ونوافق .

---

(١) منهج السالك ص١٧ .

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٢٦/٢ .

٤- فعل المضارع الذي في أوله تاء للمخاطب نحو: تفعل، وتعمل[١] .

وأما المواضع التي يجوز فيها استتار الضمير فهي :

١- فعل الماضي للغائب المذكر بلا قرينة نحو: زيد قام، أي: هو، والغائبة بقرينة التاء نحو: هند قامت، أي: هي .

٢- الصفة المحضة، سواء كانت اسم فاعل، أو مفعول أو صفة مشبهة، أو أفعل للتفضيل، وسواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة، أو مذكراً أو مؤنثاً إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر نحو: زيد ضارب، أي: هو، وهند ضاربة، أي: هي، والزيدان ضاربان، أي: هما .

٣- الظرف إذا اعتمد نحو: أفي الدار زيد .

٤- اسم الفعل وهو ما كان خبراً، أي: في كلام خبري، يظهر الفاعل الظاهر، نحو: هيهات زيد، والضمير المنفصل، نحو: هيهات هما[٢] .

موقف بعض الشراح:

نص ابن الناظم على أن الضمير المستتر على ضربين: واجب الاستتار وجائزه، وزاد على المواضع التي ذكرها والده اسم الفعل لغير الماضي نحو: نزال يا زيد[٣] .

والمرادى كذلك زاد على المواضع التي ذكرها ابن مالك وأوصلها إلى سبعة مواضع ؛ وأجاب على ما أورده أبوحيان على ابن مالك من غير أن يصرح باسمه فقال: " بأن قلت: قد أخل الناظم بهذه الثلاثة الأواخر .

قلت: لم يَدَّع الحصر، وإنما مثل لقياس على تمثيله، وأيضاً فاقتصر على الأفعال، لأصالتها في العمل، واسم الفعل والمصدر نائبان عن الفعل في ذلك"[١].

---

(١) ينظر: شرح الكافية لابن جمعة ١/٣٢٠ .

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٢/٦٨٢: ٦٨٤،وشرح الكافية للرضي ٢/٤٢٦: ٤٢٧، وشرح الكافية للجامي ٢/٨١ .

(٣) ينظر: شرح الألفية ص٥٩، ٦٠ .

وابن هشام كذلك فصَّل القول في الضمير المستتر وقسمه إلى قسمين – أيضاً – واجب الاستتار وجائزه، وذكر مواضع كل منهما[٢] .

وأما ابن عقيل، وابن جابر الأندلسي، والمكودى فاقتصروا على المواضع التي ذكرها ابن مالك[٣] .

وأما الأشمونى فقد زاد على المواضع التي ذكرها ابن مالك أربعة مواضع هي:

١– المرفوع بفعل الاستثناء كخلا وعَدَا ولا يكون، في نحو: قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، ولا يكون بكراً .

٢– المرفوع بأفعل في التعجب نحو: ما أحسن الزيدين ! أى: هما .

٣– المرفوع بأفعل في التفضيل نحو قوله تعالى: { هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً }[٤] .

٤– المرفوع باسم فعل ليس بمعنى المضي كـ: نزالِ، ومَهْ، وأف، وأوَّهْ [٥].

والسيوطي كذلك زاد على المواضع التي ذكرها ابن مالك[٦] .

وأقول :

إن أبا حيان وافقه الصواب في الأمر، وكان الأحرى بابن مالك أن يحصر المواضع التي يجب فيها استتار الضمير، كما كان ينبغي عليه أن يضمن نظمه المواضع التي يجوز فيها استتار الضمير .

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٦٤ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/٨٧، ٨٨ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٩٦، وشرح الألفية ١/١٦٢، وشرح الألفية ص١٧ .

(٤) من الآية ٧٤ من سورة مريم .

(٥) ينظر: شرح الأشموني ١/٨٩: ٩٠ .

(٦) ينظر: البهجة المرضية ص٦٨، ٦٩ .

شروط إعمال (لا) عمل (ليس)

نص ابن مالك في ألفيته على عمل (لا) عمل (ليس)، واشترط لإعمالها أن يكون معمولاها نكرتين، ولم يشترط سوى هذا الشرط، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأن لإعمالها شروطاً أخر .

قال ابن مالك :

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْس لا .....

وقال أبوحيان: " ولم يذكر الناظم في (لا) سوى هذا الشرط الواحد وهو التنكير، والشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإذا تقدم الخبر ارتفع بالابتداء، نحو: لا قائم رجل، الشرط الثالث: ألاّ ينتقض النفي، فإن انتقض بطل عملها نحو: لا رجلٌ إلا أفضلُ منك ..... "[1] .

البيان والمناقشة :

شبهت (لا) بـ (ليس) فقيل: لا رجل أفضل منك ؛ لاشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر، وفي دخول الباء في الخبر، وفي النفي[2] .

وفي عمل (لا) عمل (ليس) ثلاثة أقوال :

الجواز: وهو مذهب سيبويه ومن وافقه[3] .

والمنع: وإليه ذهب الأخفش[4]، والمبرد[5] .

والثالث: أنها عاملة في الاسم، وهما جميعاً في موضع الابتداء، ولا تعمل في الخبر أصلاً، وسماع نصب الخبر يبطل هذا المذهب ومذهب المنع[1]، لأن السماع سيد الأدلة .

---

(١) منهج السالك ص٦٥ .

(٢) ينظر: المغني في النحو لابن فلاح اليمنى ١١٠/١ .

(٣) ينظر: الكتاب ٥٨/١، ٢٩٥/٢ – ٢٩٦ .

(٤) ينظر: رأي الأخفش في التذييل والتكميل ٢٨١/٤، وتعليق الفرائد ٢٦٥/٣ .

(٥) نسبه هذا الرأى للمبرد في التذييل ٢٨١/٤، والهمع ٤٥٦/١، وما فى المقتضب ٣٨٢/٤ يخالف هذه النسبة، فقد أجاز إعمالها عمل ليس .

ولإعمالها عمل (ليس) شروط، وهي :

١- ألا يتقدم اسمها على خبرها نحو: لا رجل قائماً .

٢- ألا ينتقض نفي خبرها بـ (إلا) فإن انتقض بطل عملها .

٣- أن يكون المعمولان نكرتين نحو: لا رجلٌ أفضل منك .

وقد أجاز بعض العلماء إعمالها في المعارف، واستشهدوا بقول الشاعر[٢] :

وحَلَّتْ سَوَادَ القلْبِ لا أنَا بَاغِياً سِوَاهَا ولا عن حُبِّها مُتَرَاخِياً

٤- ألا يفصل بينهما وبين مرفوعها، فإن فصل بطل عملها .

٥- ألا يتقدم اسمها على خبرها[٣]، وذلك لضعفها .

موقف بعض الشراح :

اقتصر كل من ابن الناظم، والمرادى، وابن جابر الأندلسى، والمكودى على الشرط الذي نص عليه ابن مالك في ألفيته، ولم يتعرضوا لباقي الشروط[٤] .

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد ٢٥٦/٣، والهمع ٤٥٦/١ .

(٢) من الطويل للنابغة الجعدى في ديوانه ص١٧١ .

من مواضعه: تخليص الشواهد لابن هشام ص٢٩٤، والجنى الداني ص٢٩٣، وخزانة الأدب ٣٣٧/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٣/٢، والدرر ١١٤/٢ .

الشاهد: لا أنا باغياً حيث استدل به على إعمال (لا) في المعارف، وتأوله الجمهور على حذف فعل أو خبر أي: لا أُرَى باغياً بالبناء للمفعول ثم حذف الفعل فانفصل الضمير النائب عن الفاعل، والتقدير: لا أنا أرى باغياً، ونصب (باغياً) على الحال، لا على أنه خبر (لا) فلا دليل فيه .

(٣) ينظر: التصريح ١٩٩/١، والهمع ٤٥٧/١ .

(٤) ينظر: شرح الألفية ص١٥٠، وتوضيح المقاصد ٥١٠/١، وشرح الألفية ٣٣٧/١، وشرح الألفية ص٤١ .

أما ابن هشام، وابن عقيل، والأشموني، والسيوطي فقد زادوا على الشرط الذي ذكره ابن مالك شرطين: بقاء النفي، ومراعاة الترتيب، وقد صرح ابن عقيل بأن صاحب النظم لم يتعرض لهذين الشرطين[1] .

وأقول:

إن أبا حيان جانبه الصواب في هذا الأمر ؛ لأن لابن مالك العذر في إهمال هذين الشرطين اللذين ذكرهما أبوحيان ؛ لأنه قد نص عليهما في أول الباب .

ومن المعروف أن ما اشترط لإعمال (ما) عمل (ليس) يشترط لإعمال (لا) عملها، قال ابن مالك :

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ ما دُون إِنْ مع بقا النَفْيِ وتَرْتِيبٍ زُكِنْ

أي: عُلِم .

مواضع كسر همزة (إنَّ)

نص ابن مالك في ألفيته على المواضع التي تكسر فيها همزة (إنَّ) وجوباً، وحصرها في ستة مواضع هي: أن تكون مبتدأة، وأن تقع صلة، وأن تقع جواباً لقسم مقترن باللام، وأن تقع محكية بالقول، وأن تقع حالاً، وأن تقع قبل لام معلقة، فأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر ؛ لأن هناك مواضع أُخر يجب فيها الكسر :

قال ابن مالك:

فَاكْسِرِ في الابْتِدَاء، وفي بَدْءِ صِلَهْ وحيثُ إِنَّ لِيمين مُكْمِلَهْ

أوِ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ، أو حَلَتْ مَحَلّ حالٍ، كَزُرْتُهُ وإِنِّي ذُو أَمَلْ

وكسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللامِ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَي

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢٨٤/١، وشرح ابن عقيل ٣١٣/١، ٣١٦، والأشموني ٢٦٤/١، والبهجة المرضية ص١٥٣ .

قال أبوحيان: " وتلخص من كلام الناظم أنها تكسر وجوباً في ستة مواضع ونقصه مواضع تكسر فيها أيضاً وجوباً، أحدها: بعد (ألا) التي للاستفتاح نحو قوله تعالى: { أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ }[1] .

الثاني: بعد (حيث) نحو: اجلس حيث إن زيداً جالس .

والثالث: أن تكون في موضع خبر اسم عين نحو: زيدٌ إن عمراً يضربه "[2] .

البيان والمناقشة :

لهمزة (إنَّ) ثلاثة مواضع :

الموضع الأول: كسر الهمزة وجوباً .

الموضع الثاني: فتح الهمزة وجوباً .

الموضع الثالث: جواز الفتح والكسر .

فأما الموضع الذي تكسر فيه فهو كل موضع يمتنع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر، والمواضع التي تكسر فيها وجوباً هي :

١- أن تقع في الابتداء نحو: إن زيداً قائم .

قال المبرد: " هذا باب إن المكسورة ومواضعها: اعلم أن مكانها في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد هو الابتداء ؛ لأنه موضع لا يخلص للاسم دون الفعل "[3] .

٢- إذا كان في خبرها اللام نحو: علمت إن زيداً لقائم .

٣- أن تقع بعد القول حكاية فتكون مبتدأة نحو: قال عمرو إن زيداً خير منك .

٤- أن تقع بعد (حتى) الابتدائية نحو: انطلق القوم حتى إن زيداً لمنطلق[4] .

---

(١) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٢) منهج السالك ص٧٥ .

(٣) المقتضب ٣٤٦/٢ .

(٤) ينظر: الكتاب ١٤٢/٣، ١٤٣ .

٥- أن تقع في صدر جملة الصلة كقوله تعالى: { وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُوْلِي القُوَّةِ }[١]، فـ (إنَّ) هنا صلة لـ (ما) وهي في معنى (الذي)[٢] .

٦- أن تقع بعد (ألا) التي للاستفتاح نحو: ألا إن زيداً لقائم[٣] .

٧- أن تقع بعد (إلا) نحو: ما قدم علينا أمير إلا أنه مكرم لي ؛ لأنه ليس شيء يعمل في (إنَّ)، ولا يجوز أن تكون عليه .

٨- أن تقع بعد واو الوقت ؛ لأنه موضع ابتداء نحو: رأيته شاباً وإنه يومئذ يفخر[٤] .

٩- أن تقع في موقع الحال، كقوله تعالى: { كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ }[٥] .

١٠- أن تقع خبر اسم عين فو: زيد إنه منطلق .

١١- أن تقع بعد (حيث) نحو: اجلس حيث إن زيداً جالس[٦] .

١٢- أن تقع جواباً لقسم وفي جملتها اللام نحو: والله إن زيداً لقائم .

واختلف فيها إذا وقعت بعد القسم، وللعلماء ثلاثة مذاهب :

---

(١) من الآية ٧٦ من سورة القصص .

(٢) ينظر: المقتضب ٣/١٩٤ .

(٣) ينظر: شرح الجمل ١/٤٦٠ .

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج ١/٢٦٤، ٢٦٥ .

(٥) من الآية ٥٠ من سورة الأنفال .

(٦) ينظر: الهمع ١/٤٩٨: ٤٩٩ .

المذهب الأول: مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى وجوب كسر همزة (إن) إذا وقعت جواباً لقسم لم يذكر فعله كقوله تعالى: { حـــم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ }[1] أو جواباً لقسم ذكر فعله، واقترن الخبر باللام نحو: أقسمت إن زيداً لقائم[2] .

قال سيبويه: " تقول: أشهد إنه لمنطلق، فأشهد بمنزلة: والله إنه لذاهب، و(إن) غير عاملة فيها أشهد ؛ لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء، ألا ترى أنك تقول: أشهد لعبد الله خير من زيد، كأنك قلت: والله لعبدالله خير من زيد، فصارت (إنّ) مبتدأة حين ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة ... ونظير ذلك قول الله عز وجل { وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ }[3] وقال عز وجل { فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ}[4] ؛ لأن هذا توكيد كأنه قال: يحلف بالله إنه لمن الصادقين[5] .

وأخذ ابن مالك بالمذهب البصرى، فأوجب كسر همزة إن إذا وقعت في جواب القسم، وليس في خبرها اللام، حيث يقول مبيناً مواضع كسر همزة إن وجوباً: " والمجاب بها قسم نحو: { إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ}[6]"[7] .

وقال: " والكسر يتوقف على كون المحل جملة لا يغني عنها مفرد، وجواب القسم كذلك، فوجب لـــ (إن) الواقعة فيه الكسر قياساً، ولذلك اجتمعت القراء على كسر: " إنا أنزلناه " في أول الدخان، و {إِنَّا جَعَلْنَاهُ} في أول الزخرف[8] مع عدم اللام، فإن ورد (أن) بالفتح في جواب قسم حكم بشذوذه ... "[9] .

---

(١) الآيات ١، ٢، ٣ من سورة الدخان .

(٢) ينظر: الارتشاف ١٣٩/٢، وشفاء العليل ٣٥٨/١ .

(٣) الآية ١ من سورة المنافقون .

(٤) من الآية ٦ من سورة النور .

(٥) الكتاب ١٤٦/٣، ١٤٧ .

(٦) الآية ٣ من سورة الدخان .

(٧) شرح التسهيل ١٩/٢ .

(٨) من الآية ٣ من سورة الزخرف .

(٩) شرح التسهيل ٢٤/٢، ٢٥ .

المذهب الثاني: مذهب الكسائي والكوفيين :

ذهب الكسائي والكوفيون إلى أن همزة (إنَّ) الواقعة في جواب قسم ذكر فعله أو لم يذكر يجوز فيها الكسر والفتح[1] .

وقد أجاز ابن مالك في ألفيته كسر همزة (إنَّ) وفتحها إذا وقعت جواباً لقسم ذكر فعله أو لم يذكر، ولم يقترن جواب القسم باللام، فقال :

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي[2]

وأخذ عليه أبوحيان هذا الأمر فقال: " وهذا الذي اختار بعد القسم من جواز الوجهين غير مختار "[3] .

ورُدَّ هذا المذهب بأن السماع لم يرد بجواز الوجهين، وإنما ورد بوجوب الكسر[4] .

المذهب الثالث: مذهب الفراء :

ذهب الفراء إلى أن همزة (إنَّ) الواقعة في جواب قسم يجب فتحها[5] .

ورُدَّ هذا المذهب بأنه لم يسمع فتح الهمزة بعد اليمين ولا وجه له في القياس[6] .

وبعد هذا العرض الموجز لآراء العلماء في همزة (إن) الواقعة جواباً لقسم أرى أن الصحيح هو مذهب البصريين؛ لأن جواب القسم إنما هو جملة، وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية، فينبغي أن تكون (إنَّ) فيه مكسورة كما تكون إذا وقعت في صدر الكلام، وبه ورد السماع[1] .

---

(١) ينظر: شفاء العليل ٣٥٨/١، والتصريح ٢١٩/١ .

(٢) الألفية ص٢١ ..

(٣) منهج السالك ص٧٥، وكذلك أخذ عليه أبوحيان في مواضع جواز الوجهين ؛ لأنه لم يذكر كل المواضع، وإنما ذكر بعضاً منها . انظر: منهج السالك ص٧٨ .

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢٧٥/١ – ط عيسي البابي الحلبي .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٧٠/٥ .

(٦) ينظر: السابق نفسه .

موقف بعض الشراح :

اقتصر ابن الناظم، والمرادى، وابن عقيل، وابن جابر الأندلسى، والمكودى، والأشمونى، والسيوطي على المواضع الستة التي ذكرها ابن مالك[٢] .

أما ابن هشام فقد زاد على المواضع التي ذكرها ابن مالك أربعة مواضع، وعلى المواضع التي ذكرها أبوحيان موضعاً واحداً، وهاك المواضع التي زادها ابن هشام :

١- أن تكون تالية ل (حيث) نحو: جلست حيث إن زيداً جالسٌ .

٢- أن تكون تالية لـ (إذ) نحو: جئتك إذ إن زيداً أمير .

٣- أن تقع صفة نحو: مررت برجل إنه فاضل .

٤- أن تقع خبراً عن اسم ذات نحو: زيد إنه فاضل[٣] .

وقد أجاب ابن عقيل عما أورده أبوحيان على ابن مالك، فقال: " هذا ما ذكره المصنف، وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر (إنَّ) فيها :

الأول: إذا وقعت بعد (ألا) الاستفتاحية نحو: ألا إن زيداً قائم ....

الثاني: إن وقعت بعد (حيث) نحو: اجلس حيث إن زيداً جالس .

الثالث: إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو: زيد إنه قائم .

ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله: " فاكسر في الابتداء لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأة بها "[٤] .

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١/٤٦٠، ٤٦١ .

(٢) ينظر: شرح الألفية ص١٦٣: ١٦٥، وتوضيح المقاصد ١/٥٢٤، وشرح الألفية ١/٣٥٣: ٣٥٤، وشرح الألفية ٢/٣٠، ٣٣، وشرح الألفية ص٤٠، وشرح الأشموني ١/٣٠٠، ٣٠١، والبهجة المرضية ص١٦٤ / ١٦٥ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٣٦ / ٣٣٧ .

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ص١/٣٥٤، ٣٥٥ .

وأقول:

إن أبا حيان وافقه الصواب في هذا الأمر، لأنه كان ينبغي على ابن مالك أن يضمن نظمه المواضع التي تكسر فيها همزة (إنَّ) وجوباً ؛ لأن ألفيته أو منظومته وإن وضعت طلباً للإيجاز والاختصار لابد أن تضمن الأحكام النحوية كاملة .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، الملك الحق المبين، والصلاة والسلام على نبينا محمد المبعوث بالدين المتين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين وبعـــد ،،،

فقد انتهيت – بعون الله وتوفيقه – من بحثي هذا، بعد رحلة مع عالمين جليلين من علماء النحو المشهود لهما بالتفوق، وبرجاحة العقل .

وقد وقفت في كتاب " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك (٦٧٢هـــ) " لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـــ) على مآخذه على ابن مالك، وكان عددها أربعة وسبعين مأخذاً تقريباً، اخترت منها للدراسة اثنين وأربعين مأخذاً، منها :

(أ) ثلاثة وعشرون مأخذاً على الأحكام النحوية التي لم تتضمنها الألفية، وقد اخترت للدراسة منها خمسة عشر مأخذاً فقط[1] .

(ب) أحد عشر مأخذاً على ما أجمله ابن مالك في نظمه وحقه التفصيل، وقد اخترت للدراسة منها ستة مآخذ فقط[2] .

(ج) تسعة مآخذ على ما أطلقه ابن مالك والواجب تقييده، وقد اخترت للدراسة منها خمسة مآخذ فقط[3] .

(د) ستة مآخذ على بعض اختيارات ابن مالك، وقد درستها كاملة ؛ للوقوف على اختيارات كل منها .

(هـــ) ثمانية عشر مأخذاً على بعض تعبيرات ابن مالك، وقد اخترت للدراسة منها ستة مآخذ[4] .

---

(١) ينظر: منهج السالك: ص١٣، ٢٦، ٣٧، ٧٤، ١٠١، ٢٦٠، ٣٥٦، ٣٦١ .

(٢) السابق: ص٢٦، ٥٢، ١١٢، ١١٣، ٢٣١ .

(٣) السابق: ص٣٢، ٥٤، ٨٢، ٢٨٥ .

(٤) السابق: ص ٣، ٩، ١١، ١٣، ١٥، ١٦، ٢٧، ٥٠، ٧٤، ١٠٠، ١٠٦ .

(و) سبعة مآخذ على ما ترك ابن مالك بعض قيوده، وقد اخترت للدراسة منها أربعة مآخذ[1] .

وقد أثبت البحث النتائج التالية :

أولاً: كثرة مآخذ أبي حيان على ابن مالك وتنوعها، وعدم اقتصارها على نوع واحد .

ثانياً: وافق البحث أبا حيان في المآخذ الآتية :

١- المبني من الأفعال ؛ لأن ابن مالك نص على المبني من الأفعال، ولم يتعرض لما يبنى عليه الماضي والأمر .

٢- إعراب العلم المركب ؛ لأن ابن مالك لم يضمن نظمه إعراب العلم المركب .

٣- حد المبتدأ ؛ لأن ابن مالك لم يضع حداً للمبتدأ في ألفيته .

٤- شروط بناء الفعل لما لم يسم فاعله ؛ لأنه كان ينبغي على ابن مالك أن يضمن ألفيته شرط بناء الفعل لما لم يسم فاعله .

٥- مقدار المستثنى وشرطه، وشرط المستثنى منه ؛ لأن ابن مالك أبهم فى الاستثناء، ولم يضمن منظومته مقدار المستثنى وشرطه .

٦- مواضع زيادة اللام ؛ لأن ابن مالك نص في منظومته على زيادة اللام، ولم ينص على مواضع الزيادة .

٧- زيادة الباء، لأن ابن مالك لم ينبه على زيادة الباء في ألفيته .

٨- مصدر (فَعَّلَ) مهموز اللام ؛ لأنه لم يتعرض للمهموز اللام ولو بمثال كما فعل مع الصحيح والمعتل اللام

٩- ماهية (ما) وإعرابها فى (ما أفعله !) ؛ لأنه لم يضمن نظمه ماهية (ما) أو إعرابها .

١٠- حكم توسط خبر (كان) وأخواتها بينها وبين الاسم ؛ لأنه أجمل ولم يفصل، وهذا الموضع موضع تفصيل .

---

(١) ينظر: ص٣٣٢، ٣٣، ٦٥ .

١١- حذف النون من مضارع (كان) ؛ لأن أجمل ولم يفصل .

١٢- دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية ؛ لأنه أجمل في موضع لابد فيه من التفصيل .

١٣- شروط جملة الصلة ؛ لأن ابن مالك لم يضمن منظومته شروط جملة الصلة .

١٤- صوغ اسم المرة من غير الثلاثي ؛ لأنه أطلق في نظمه ما ليس مطلقاً .

١٥- حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله ؛ لأنه أطلق ما قيده النحاة .

١٦- الابتداء بالوصف ؛ لأن ما نص عليه ابن مالك في ألفيته ليس بصحيح ؛ لأن الصحيح في مسألة الابتداء بالوصف مذهب البصريين .

١٧- شروط إعمال اسم الفاعل ؛ لأن ابن مالك جعل النداء من الأشياء التي تؤثر في عمل اسم الفاعل، وهذا الأمر لم يذكره أحد من النحويين .

١٨- مواضع استتار الضمير ؛ لأنن ابن مالك نص في ألفيته على بعض المواضع التي يجب فيها استتار الضمير، ولم ينص على باقي المواضع، ولا على مواضع استتاره جوازاً .

١٩- مواضع كسر همزة (إنَّ) ؛ لأنه كان ينبغي على ابن مالك أن يضمن ألفيته المواضع التي تكسر فيها همزة (إنَّ) وجوباً كاملة .

ثالثاً: خالف البحث أبا حيان في ثلاثة وعشرين مأخذاً، هي :

١- إعراب اللقب عند اجتماعه مع الاسم ؛ لأن ابن مالك، وإن لم يبين وجه التبعية، فهذا الوجه ظاهر .

٢- المبتدآت التي لا تدخل عليها الأفعال الناقصة ؛ لأن ابن مالك جرى في نظمه على عادة كثير من النحويين بإطلاق القول في أن (كان) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر .

٣- الأفعال الملحقة بـ (كان) في العمل ؛ لأن من الأفعال التي أجريت مجرى (كان) في العمل فيه خلاف بين العلماء، فأجرى ابن مالك نظمه على ما عليه العلماء .

٤- عامل النصب في المفعول به ؛ لأن ابن مالك نص على حكمه وهو النصب، والعامل للنصب مُختَلَف فيه بين العلماء، وذكر هذا الاختلاف لا يليق بالمنظومات .

٥- عامل النصب في المستثنى بـ (إلا) ؛ لأن ابن مالك ذكر أن المستثنى حكمه النصب، وقد فهم من كلامه أن العامل فيه (إلا)، ولا يليق بصاحب النظم أن يضمن نظمه اختلاف العلماء ؛ لأن هذا موضعه المطولات لا المختصرات .

٦- حكم الاسم المرفوع بعد (مذ) و (منذ) ؛ لأن ابن مالك يفهم من عبارته أن الاسم بعد (مذ) و (منذ) مرفوع على الخبرية .

٧- أل وأداة التعريف فيها ؛ لأن ابن مالك وإن لم ينص على مذهب معين، فقد فهم من كلامه أنه اختار مذهب الخليل وسيبويه .

٨- شروط جملة خبر المبتدأ ؛ لأن ابن مالك، وإن أجمل في الجملة الواقعة خبراً ولم يفصل، فقد أجرى الألفية على اختياره، فهو من العلماء الذين يجيزون الإخبار بالجملة الطلبية .

٩- عسى بين الفعلية والحرفية ؛ لأن ابن مالك أجرى الألفية على الصحيح من المذاهب، وهو أن (عسى) فعل .

١٠- شروط جمع المذكر السالم ؛ لأن ابن مالك وإن لم يضمن نظمه ما يشترط في الاسم الذي يجمع، فقد مثل له بمثالين هما: عامر للاسم، ومذنِب للصفة، وقد فهم من المثالين الشروط .

١١- شروط الجملة الواقعة حالاً ؛ لأن ابن مالك وإن لم يضمن ألفيته ما يشترط في الجملة الواقعة حالاً ؛ إلا أنه مثل بمثال اجتمعت فيه الشروط التي يجب توافرها في الجملة الواقعة حالاً .

١٢- علة بناء هنا الإشارية ؛ لأنها مبنية كما قال ابن مالك لمشابهتها الحرف في المعنى فهي كالخطاب، والتنبيه .

١٣- مراتب المشار إليه ؛ لأن ابن مالك نظم البيت محل المأخذ على ما ارتضاه لنفسه من مذهب

١٤- حذف العائد المرفوع ؛ لأن من حق الناظم أن يتخذ لنفسه مذهباً وسطاً بين مذهب البصريين، والكوفيين .

١٥- مرادفة اللام لـ (إلى) ؛ لأن الشواهد على استعمال اللام للانتهاء كثيرة .

١٦- أقسام الكلمة ؛ لأن مراد ابن مالك تقسيم الكل باعتبار واحده .

١٧- علامة فعل الأمر ؛ لأن مراد الناظم ذكر علامة فعل الأمر، وليس الحديث عن اسم الفعل.

١٨- إعراب (فم) وأصلها ؛ لأن الموضع موضع شرط إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات، وليس الموضع موضع الحديث عن أصل (فم) .

١٩- علامات النكرة ؛ لأن مراد الناظم من (أل) هو كونها المؤثرة للتعريف، وليست الزائدة، أو التي تدخل للمح الصفة .

٢٠- حد الخبر ؛ لأن الخبر هو ما يستفيده السامع، ولم يشتمل كلام الناظم على الفاعل، والفعل، والحرف، لأنه لم يرد بالجزء جزء الكلام مطلقاً .

٢١- تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع ؛ لأن الفعل المسند إلى اسم مفرد يجرد من علامة التثنية والجمع

٢٢- شروط إعراب الأسماء الستة ؛ لأن الناظم وإن اقتصر على شرط واحد من شروط إعرابها، فقد مثل لها بمثال اكتملت فيه الشروط وهو: كجا أخو أبيك ذا اعتلا .

٢٣- شروط إعمال (لا) عمل (ليس) ؛ لأن الناظم وإن أهمل شرطين من شروط إعمالها ؛ فلأن الشرطين معلومان .

رابعاً: امتاز شرح أبي حيان بالموسوعية والتفصيل، والبسط، والإطناب .

خامساً: امتاز أبوحيان عن غيره من الشراح بالتوسع في الشرح، وعدم الاهتمام بلفظ النظم .

سادساً: مال أسلوب أبي حيان في بعض الأحايين إلى التهكم من ابن مالك، نحو قوله: وما قاله هذا الناظم، وقوله: وما ذهب إليه هذا الناظم[1] .

سابعاً: اختلفت مناهج شراح الألفية، فمن الشراح من اهتم بلفظ النظم وتوضيحه فحسب، ومنهم من أكمل ما فات النظم من غير أن يتعرض لابن مالك ونظمه بشئ ؛ لأنه يدرك أن للشعر خصائصه التي يختص بها عن النثر، ومنهم من تصدي للدفاع عن مالك كالمرادي خاصة .

ثامناً: التزم ابن مالك بالإيجاز كما حدد في مقدمة نظمه .

تاسعاً: التزم أبوحيان بمقاصد شرحه كما حدد في مقدمة شرحه .

عاشراً: مآخذ أبي حيان على بعض تعبيرات ابن مالك فيها تحامل ؛ لأن طبيعة النظم وطبيعة مجال الشعر، وامتيازه بالكلفة دون النثر، والتزام الناظم بالقافية والوزن كل هذا يضطره إلى ترك السهل والتعبير عن المعني القريب باللفظ البعيد .

وبعد، فهذا هو جهد المقل، والكمال لله وحده، والعصمة لأنبيائه ورسله، فما كان في هذا البحث من توفيق فمن الله وحده، وما كان فيه من تقصير فمني ومن الشيطان .

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

---

(١) ينظر: منهج السالك ص ٤٨، ٥٠، ١٠١ .

أولاً: فهرس المصادر

(١) القرآن الكريم – جَلَّ مَنْ أنزله – .

(٢) ائتلاف النصرة في خلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى (٨٠٢هـ)، تح د / طارق الجنابي– طبعة عالم الكتاب ومكتبة النهضة العربية – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د / خديجة الحديثى – منشورات النهضة بغداد – الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م .

(٤) أبوحيان النحوى، د / خديجة الحديثى – منشورات النهضة بغداد ١٩٩٦م.

(٥) ارتشاف الضرَب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى (٧٤٥هـ)، تح د / مصطفى أحمد النماس – الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

(٦) الأساليب الإنشائية فى النحو العربى أ / محمد عبدالسلام هارون – مكتبة الخانجي بمصر – الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

(٧) أسرار العربية لأبي البركات الأنبارى (٥٧٧هـ)، تح / محمد بهجت البيطار – مطبوعات المجمع العربي بدمشق – من دون تاريخ .

(٨) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٩١١هـ) – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م .

(٩) الأصول في النحو لابن السراج (٣١٦هـ)، تح د / عبدالحسين الفتلى – طبعة مؤسسة الرسالة بيروت – الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م

(١٠) الأعلام لخير الدين الزركلي – طبعة دار العلم للملايين – بيروت الطبعة السادسة ١٩٨٤م .

(١١) الإقليد شرح المفصل للجنَدي (٧٠٠هـ)، تح د / عبداللاه بن عمر الحاج إبراهيم، طبعة المجع الثقافي – أبوظبى الإمارات – ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .

(١٢) ألفية ابن مالك فى النحو والصرف، مكتبة محمد على صبيح

(١٣) أمالى ابن الشجرى (٥٤٢هـ)، تح د / محمود محمد الطناحى – مكتبة الخانجى القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م

(١٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنبارى (٥٧٧هـ)، تح / محمد محي الدين عبدالحميد – طبعة المكتبة العصرية – صيدا بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

(١٥) أنموذج الزمخشرى بشرح الإردبيلي (٦٤٧هـ)، تح د / حسنى عبدالجليل يوسف – مكتبة الآداب القاهرة – من دون تاريخ .

(١٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٧٦١هـ)، تح / محمد محي الدين عبدالحميد – منشورات المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – من دون تاريخ .

(١٧) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تح د / موسى بناى العليلى – مطبعة العانى بغداد

(١٨) الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى (٣٧٧هـ)، تح د / حسن شاذلى فرهود، طبعة دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

(١٩) البداية والنهاية لابن كثير (٧٧٤هـ)، تح / عبدالوهاب فتيح – طبعة دار الحديث – القاهرة الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

(٢٠) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى (٩١١هـ)، تح / محمد أبوالفضل إبراهيم – مطبعة عيسى الحلبى – الطبعة الأولي ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م .

(٢١) البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي، تح / صالح بن أحمد الغرسى – طبعة دار السلام القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

(٢٢) تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان، نقله للعربية د / رمضان عبدالتواب، و د / السيد يعقوب بكر – دار المعارف ١٩٧٥م

(٢٣) التبيان في تصريف الأسماء، د / أحمد حسن كحيل – الطبعة الخامسة، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م .

(٢٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تح د / عباس مصطفي الصالحي – طبعة دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

(٢٥) التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، تح د / حسن هنداوى – دمشق ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

(٢٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تح / محمد كامل بركات – طبعة دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .

(٢٧) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (٩٠٥هـ) – طبعة فيصل عيسى البابي الحلبي – من دون تاريخ .

(٢٨) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (٨٢٧هـ)، تح د / محمد المفدى – طبعة أولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٨م .

(٢٩) التعليقة (شرح مقرب ابن عصفور) لبهاء الدين بن النحاس الحلبي (٦٩٨هـ)، تح د / خيرى عبدالراضى عبداللطيف – طبعة دار الزمان السعودية – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م

(٣٠) التلطيف لشرح التصريف للشيخ / عبدالرحمن بن عيسي المرشدي (١٠٣٧هـ)، تح أ د / محسن سالم رشيد العميرى الهذلى – طبعة الفيصلية – السعودية ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م

(٣١) تهذيب الأسماء واللغات للنووى (٦٧٦هـ) – عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية – يطلب من دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – من دون تاريخ .

(٣٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى (٧٤٩هـ)، تح أ د / عبدالرحمن على سليمان – طبعة دار الفكر العربي القاهرة – الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .

(٣٣) التوطئة لأبي على الشلوبين (٦٤٥هـ)، تح د / يوسف أحمد المطوع – مطابع سجل العرب – من دون تاريخ .

(٣٤) ثمار الصناعة في علم العربية للدينورى (٤٦٩هـ)، تح د / محمد بن خالد الفاضل – طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ ١٩٩٠م .

(٣٥) الجامع الصغير في النحو لابن هشام، تح د / أحمد محمود الهرميل – مصر ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

(٣٦) الجمل في النحو للزجاجى (٣٣٧هـ)، تح د / على توفيق الحمد – طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

(٣٧) الجمل في النحو المنسوب للخليل (١٧٥هـ)، تح د / فخر الدين قباوة – الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

(٣٨) الجنى الدانى في حروف المعانى للمرادى، تح د / فخر الدين قباوة وآخر – بيروت ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

(٣٩) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، تح / محمد أبوالفضل إبراهيم – طبعة دار إحياء الكتب العربية – الطبعة الأولي ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م

(٤٠) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى (١٠٩٣هـ)، تح أ / عبدالسلام محمد هارون – طبعة مكتبة الخانجى القاهرة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .

(٤١) الخصائص لابن جنى (٣٩٢هـ)، تح / محمد على النجار – طبعة بيروت لبنان – الطبعة الثانية – من دون تاريخ .

(٤٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى (٨٥٢هـ)، ضبط وتصحيح الشيخ / عبدالوارث محمد على – منشورات محمد على بيضون – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .

(٤٣) الدرر اللوامع على شرح همع الهوامع للشنقيطي – مطبعة الجمالية ١٣٢٨هـ .

(٤٤) ديوان أوس بن حجر – طبعة دار صادر بيروت

(٤٥) ديوان جرير – شرح محمد بن حبيب – تح / نعمان أحمد أمين – طبعة دار المعارف

(٤٦) ديوان رؤبة وعليه أبيات منسوبة إليه – تصحيح / وليم بن الورد – دار الأفاق الجديدة بيروت – الطبعة الثانية ١٩٨٠م .

(٤٧) ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت .

(٤٨) ديوان النابغة الجعدى، جمع وتحقيق د / واضح الصمد – دار صادر بيروت – الطبعة الأولي ١٩٩٨م

(٤٩) رصف المباني في حروف المعاني للمالقي (٧٠٢هـ)، تح د / أحمد محمد الخراط – دمشق من دون تاريخ .

(٥٠) سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك، تح أ د / عدنان محمد سليمان، و أ د / فاخر جبر مطر – طبعة دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات – الطبعة الأولي ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م .

(٥١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (١٠٨٩هـ) – طبعة دار الميسرة بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٣م ١٩٧٩م .

(٥٢) شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس (٣٣٧هـ)، تح د / زهير زاهد – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

(٥٣) شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٣٨٥هـ)، تح د / محمد الريح هاشم – طبعة دار الجيل بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٦هـ ١٩٩٦م

(٥٤) شرح الألفية للأشموني (٩٠٠هـ)، تح / حسن حمد، بإشراف د / إميل بديع يعقوب – طبعة دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .

(٥٥) شرح الألفية لابن جابر الأندلسى (٧٨٠هـ)، تح د / عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد – طبعة مكتبة الأزهر ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م

(٥٦) شرح الألفية لابن عقيل (٧٦٩هـ)، تح / محمد محي الدين عبدالحميد – القاهرة – الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

(٥٧) شرح الألفية لابن الناظم (٦٨٦هـ)، تح د / عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد – طبعة دار الجيل بيروت – من دون تاريخ .

(٥٨) شرح الألفية للمكودى (٨٠٧هـ) – طبعة دار الفكر – من دون تاريخ .

(٥٩) شرح التسهيل لابن مالك، تح د / عبدالرحمن السيد، و د / محمد بدوى المختون – طبعة دار هجر – القاهرة – الطبعة الأولي ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .

(٦٠) شرح الجمل لابن عصفور (٦٦٩هـ)، تح د / صاحب أبوجناح – من دون طبعة ولا تاريخ .

(٦١) شرح الشافية للرضي (٦٨٨هـ)، تح / محمد نور الحسن وزميليه – طبعة دار الفكر بيروت ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

(٦٢) شرح شواهد المغنى للسيوطى – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت .

(٦٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تح د / عدنان عبدالرحمن الدورى – مطبعة العانى بغداد – ١٣٩٧هـ ١٩٥٧م

(٦٤) شرح عيون الإعراب للمجاشعى (٤٧٩هـ)، تح د / عبدالفتاح سليم – مكتبة الآداب القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

(٦٥) شرح الكافية في النحو للرضي، تح د / يوسف حسن عمر – طبعة جامعة قار يونس ليبيا – من دون تاريخ .

(٦٦) شرح كافية ابن الحاجب للشيخ / عبدالعزيز جمعة الموصلى، تح د / على الشوملي – طبعة دار الكندى للنشر والتوزيع الأردن – ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

(٦٧) شرح كافية ابن الحاجب، المسمى بـ (الفوائد الضيائية) لنور الدين عبدالرحمن الجامي (٨٩٨هـ)، تح د / أسامه طه الرفاعي – طبعة دار الآفاق العربية – الطبعة الأولي – ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م .

(٦٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح د / عبدالمنعم أحمد هريدي – السعودية – الطبعة الأولي ١٤٠٢هـ .

(٦٩) شرح لمع ابن جنى للواسطي (٤٦٩هـ)، تح د / رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجى القاهرة – الطبعة الأولي – ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

(٧٠) شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)، تح د / أحمد السيد أحمد، و د / إسماعيل عبدالجواد عبدالغني – المكتبة التوفيقية القاهرة – من دون تاريخ .

(٧١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تح د / جمال عبدالعاطي مخيمر – طبعة مكة المكرمة – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .

(٧٢) شرح الوافية لنظم الكافية لابن الحاجب، تح د / موسى بناى العليلي – مطبعة الآداب – العراق ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

(٧٣) شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلى (٧٧٠هـ)، تح د / الشريف الحسينى البركاتى – بيروت لبنان – من دون تاريخ .

(٧٤) صيغة فعيل واستعمالاتها فى القرآن الكريم دراسة تفصيلية د / على أحمد طلب، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولي، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

(٧٥) ضرائر الشعر لابن عصفور، تح / السيد إبراهيم محمد – طبعة دار الأندلس بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

(٧٦) العوامل النحوية المائة لعبدالقاهر (٤٧٤هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهرى، تح د / البدراوى زهران – طبعة دار المعارف – الطبعة الثانية – من دون تاريخ .

(٧٧) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى (٨٣٣هـ)، عنى بنشره ج/ براجستراستر – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

(٧٨) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز (٦٣٩هـ)، تح / حامد محمد العبدلى – مطبعة العانى بغداد – من دون تاريخ .

(٧٩) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر للبعلى (٧٠٩هـ)، تح د / ممدوح محمد خسارة – طبعة الكويت – الطبعة الأولي ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .

(٨٠) فتاوى في العربية لابن مالك، تح د / أحمد عبدالله المغربى – الإمارات – الطبعة الأولي ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م .

(٨١) الفصول الخمسون لابن معط (٦٢٨هـ)، تح د / محمود محمد الطناحى – طبعة عيسى البابى الحلبى

(٨٢) الفوائد والقواعد للشمانينى (٤٤٢هـ)، تح د / عبدالوهاب محمود الكحلة – الرسالة بيروت – الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م .

(٨٣) القاموس المحيط للفيروز آبادى (٨١٧هـ)، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٣٩٧هـ ١٩٧٧م

(٨٤) الكتاب لسيبويه، تح أ / عبدالسلام محمد هارون – طبعة دار الجيل بيروت – من دون تاريخ .

(٨٥) كتاب الشعر لأبي على الفارسى (٣٧٧هـ)، تح د / محمود الطناحى – المدني – مصر الطبعة الأولي ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

(٨٦) كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة (١٠٦٧هـ) – طبعة دار العلوم الحديثة – لبنان – من دون تاريخ .

(٨٧) كشف المشكل في النحو لعلى اليمنى (٥٩٩هـ)، تح د / هادى عطيه مطر – طبعة دار عمار للنشر – عمان – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م

(٨٨) الكفاية في النحو لمحمد بن عبدالله بن محمود، تح د / إسحاق محمد – طبعة دار ابن حزم للطباعة – بيروت – الطبعة الأولي ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م .

(٨٩) لسان العرب لابن منظور (٧١١هـ)، تح/ نخبة من الأساتذة – طبعة دار المعارف .

(٩٠) اللمع في العربية لابن جنى، تح / حامد المؤمن – مكتبة النهضة العربية ١٩٨٥م .

(٩١) مجمع الأمثال للميدانى، تح / محمد محي الدين عبدالحميد – طبعة مكتبة السنة المحمدية – من دون تاريخ .

(٩٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى، تح أ / على النجدى ناصف، والدكتور/ عبدالحليم النجار – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – الطبعة الثانية ١٣٩١هـ ١٩٧١م

(٩٣) المرتجل لابن الخشاب (٤٧٦هـ)، تح د/ على حيدر– دمشق ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .

(٩٤) المسائل المشكلة المعروف بالبغداديات للفارسى، تح / صلاح الدين السنكاوى – مطبعة العانى بغداد

(٩٥) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح د / محمد كامل بركات – طبعة دار المدني للطباعة – جدة – ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م .

(٩٦) معانى الحروف للرمانى (٣٨٤هـ)، تح د / عبدالفتاح إسماعيل شلبي – الفجالة – القاهرة

(٩٧) معانى القرآن للأخفش (٢١٥هـ)، تح د / عبدالأمير محمد أمين الورد – طبعة عالم الكتب – الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

(٩٨) معانى القرآن للفراء (٢٠٧هـ) تح / أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار – طبعة دار السرور بيروت – لبنان – من دون تاريخ .

(٩٩) معانى القرآن وإعرابه للزجاج (٣١١هـ)، تح د / عبدالفتاح شلبي – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

(١٠٠) معجم البلدان لياقوت الحموى (٦٢٦هـ) – طبعة دار صادر بيروت – ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

(١٠١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تح / محمد محي الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية – بيروت .

(١٠٢) المفصل في علم العربية للزمخشرى (٥٣٨هـ) – طبعة دار الجيل بيروت – الطبعة الثانية – من دون تاريخ .

(١٠٣) المفضل في شرح المفصل (باب الحروف) لعلم الدين السخاوى (٦٤٢هـ)، تح د / يوسف الحشكى – طبعة وزارة الثقافة الأردنية – عمان – ٢٠٠٢م .

(١٠٤) المغنى في النحو لابن فلاح اليمنى (٦٨٠هـ)، تحقيق د / عبدالرازق عبدالرحمن أسعد السعدى – طبعة بغداد – الطبعة الأولي ٢٠٠٠م .

(١٠٥) المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجانى (٤٧١هـ)، تح / كاظم بحر المرجان – طبعة دار الرشيد – العراق ١٩٨٢م .

(١٠٦) المقتضب للمبرد (٢٨٥هـ)، تح الشيخ / محمد عبدالخالق عضيمه – القاهرة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م

(١٠٧) المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولى (٦٠٧هـ)، تح / شعبان الوهاب محمد – طبع ونشر جامعة أم القرى – من دون تاريخ .

(١٠٨) المقدمة في النحو للمجاشعى، تح د / حسن شاذلي فرهود – المطبعة العربية الحديثة – القاهرة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

(١٠٩) المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور، تح / عادل أحمد عبدالموجود، وعلى محمد معوض، منشورات محمد على بيضون – بيروت ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

(١١٠) المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى (٢٤٩هـ)، تح أ / إبراهيم مصطفي، وعبدالله أمين – طبعة مصطفي البابى الحلبى – القاهرة ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .

(١١١) الموجز لابن السراج، تح د / مصطفي الشويمى، وبن سالم دا مرجي، مؤسسة أ د / بدران للطباعة والنشر – بيروت ١٩٦٥م .

(١٠٥) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة للأتابكى، تح / جمال الدين الشال وفهيم محمد شلتوت – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .

(١٠٦) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقرى (١٠٤١هـ)، تح د / إحسان عباس – طبعة دار صادر بيروت ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م .

(١٠٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم (٤٧٦هـ)، تح د / زهير عبدالمحسن – منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

(١٠٨) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي، تح د / عبدالحميد هنداوى – المكتبة التوفيقية بمصر – من دون تاريخ .

(١٠٩) الوافى للوفيات للصفدى، تح د / إحسان عباس – طبعة دار صادر بيروت – من دون تاريخ .

ثانياً: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول: ابن مالك وأبو حيان وكتابهما (الألفية)	
المبحث الأول: ابن مالك حياته وآثاره بإيجاز	
المبحث الثاني: الخلاصة الألفية تحليل ومناقشة	
المبحث الثالث: أبوحيان الأندلسي حياته وآثاره بإيجاز	
المبحث الرابع: كتاب منهج السالك تحليل ومناقشة	
الفصل الثاني: المآخذ على الأحكام التي لم تتضمنها الألفية	
المبني من الأفعال	
إعراب اللقب عند اجتماعه مع الاسم	
إعراب العلم المركب	
حـــد المبتدأ	
المبتدآت التي لا تدخل عليها الأفعال الناقصة	
الأفعال الملحقة بـــ (كان) في العمل	
شروط بناء الفعل لما لم يسم فاعله	
عامل النصب في المفعول له	
مقدار المستثنى وشرطه وشرط المستثنى منه	
عامل النصب في المستثنى بـــ (إلا)	
مواضع زيادة اللام الجارة	
زيادة الباء	
حكم الاسم المرفوع بعد (مذ) و (منذ)	

الموضوع	الصفحة
مصدر (فعَّل) مهموز اللام	
ماهية (ما) وإعرابها في (ما أفعله)	
الفصل الثالث: المآخذ على ما أُجمِلَ وحقه التفصيل	
أل وأداة التعريف فيها	
شروط جملة خبر المبتدأ	
حكم توسط خبر كان وأخواتها بينها وبين الاسم	
حذف النون من مضارع (كان)	
عسى بين الفعلية والحرفية	
دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية	
الفصل الرابع: المآخذ على ما أُطْلِقَ والواجب تقييده	
شروط جمع المذكر السالم	
شروط جملة الصلة	
شروط الجملة الواقعة حالاً	
صوغ اسم المرة من غير الثلاثي	
حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله	
الفصل الخامس: المآخذ على بعض اختيارات ابن مالك	
علة بناء (هُنَا) الإشارية	
مراتب المشار إليه	
حذف العائد المرفوع	
الابتداء بالوصف	
مرادفة اللام لـ (إلى)	

الموضوع	الصفحة
شروط إعمال اسم الفاعل	
الفصل السادس: المآخذ على بعض تعبيرات ابن مالك	
أقسام الكلمة	
علامة فعل الأمر	
إعراب (فم) وأصلها	
علامات النكرة	
حد الخبر	
تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع	
الفصل السابع: المآخذ على ما تُرِكَ بعض قيوده	
شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف	
مواضع استتار الضمير	
شروط إعمال (لا) عمل (ليس)	
مواضع كسر همزة (إنَّ)	
الخاتمة	
فهرس المصادر	
الموضوعات	